

12/١٢

مارس/أذار ٢٠٠٢
ذو الحجة - محرم

نشرة

الهجرة القسرية

إشكاليات

التزوح الناجم عن التنمية



NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

يصدرها برنامج دراسات اللاجئين بالأشتراد مع المجلس النرويجي
لللاجئين والمشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخليا



Refugee
Studies
Centre

من أسيرة التحرير

عقد

المجلس الترويجي للاجئين في أوسلو في التاسع من نوفمبر/تشرين الثاني ندوة تحت عنوان «استراتيجيات النازحين الداخليين في التعامل مع محتتمهم: تغيير المنظور الإنساني»، وقد ضمت الكثير من الشخصيات البارزة في المجتمع الدولي التي تعمل على تسليط الضوء على أوضاع النازحين الداخليين، وتعزيز الاعتراف بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي. وقد شارك محروا «نشرة الهجرة القسرية» في هذه الندوة التي تمتل حتماً في تطور الحركة المعنية بالنزوح الداخلي. ومن دواعي سرورنا أن «نشرة الهجرة القسرية» قد اختيرت لنشر النتائج والتوصيات الصادرة عن ورشات العمل والجلسات الموسعة التي دارت في الندوة.

ونحن نعكف حالياً على إعداد عدد موسع يركز على أفغانستان وعلى تأثير الأحداث المأساوية التي وقعت في العادي عشر من سبتمبر/اليلول على اللاجئين والنازحين الداخليين. ويأتي هذا العدد في إطار مبادرة مشتركة مع معهد سياسات الهجرة في واشنطن، وعنوانه على الإنترنت: www.migrationpolicy.org

وما زلنا نعتزم إصدار أعداد عن المستنين والأطفال من النازحين واللاجئين: فإذا كانت لديكم الرغبة في المساهمة بمقالاتكم عن هذا الموضوع، أو إذا كنتم تعرفون أحداً ربما يرغب في الكتابة عنه، فنرجو منكم إبلاغنا بذلك، كما نرحب أيضاً بتلقي أي اقتراحات حول الجوانب التي يمكن تغطيتها في هذا العدد.

ونود أن نلفت انتباهكم إلى باب «قضايا للمناقشة» في النشرة لعلكم تودون المشاركة فيه بآرائكم؛ ويتضمن هذا العدد طائفة من القضايا التي تدور حول موضوع النزوح الناجم عن التنمية وإعادة التوطين، وهو من المواضيع التي أصبحت مثاراً لجدل واسع في السنوات الأخيرة: فإذا كانت لديكم وجهات نظر مختلفة عن الآراء الواردة في أي من هذه المقالات، فيسعدنا أن ترسلوها لنا.

مع أطيب تمنياتنا لكم بمناسبة حلول العام الجديد ٢٠٠٢.

ماريون كولدرى وتيم موريس
المحرران



ستيفان سورلي، الأمين العام للمجلس الترويجي للاجئين خلال لقائه بمحرري «نشرة الهجرة القسرية» في أوسلو، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١.

نود أن نعبر عن جليل الشكر والامتنان لمؤسسة فورد - مكتب القاهرة التي قامت بتمويل نشر وتوزيع «نشرة الهجرة القسرية»، والتي تقدم الدعم الوافر لفريق العاملين بهذه النشرة.

نشرة الهجرة القسرية Nashra al-Hijra al-Qsriya

تهدف «نشرة الهجرة القسرية» إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والتحديات والآراء بشكل منظم بين الباحثين والناشطين والنازحين داخل أوروبا، ومن يعملون معهم أو يهتمون بقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة بالإنكليزية والألمانية والعربية عن برنامج دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد بالتعاون مع «المشروع العلمي» المعني بأوضاع النازحين داخلياً، التابع للمجلس الترويجي للاجئين.

هيئة التحرير
ماريون كولدرى ود. تيم موريس

مساعدة للإشراف
شارون إليس

نشرة الهجرة القسرية المجلس الاستشاري

كريم أناسي
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)
المكتب الإقليمي، مصر

فالح عزائم
مؤسسة فورد، القاهرة

نور الضحى شطي
مركز دراسات اللاجئين،
جامعة أكسفورد

خديجة المصطفى
مركز الدراسات والأبحاث حول الهجرة والقوانين
الإسبانية (CIERMEDH)

أنتينا فالوبس و باربرا هاريل - بوند
في القاهرة

عباس شلاق
مركز اللاجئين والشتات
الפלستيني (شمل) - رام الله

لكنى تاكينبورغ
وكالة الأمم المتحدة
للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
(UNRWA) - سوريا

عبد الباقط بن حسن
مدير معهد حقوق الإنسان - تونس

يعمل أعضاء المجلس بصفة شخصية وتطوعية
غير مرتبطة بمرافقهم ووظائفهم

موقع الإنترنت
www.hijra.org.uk

ترجمة ومراجعة النسخة العربية:
أشرف عبد الفتاح

مسئلة تطوير النسخة العربية:
رهام أبو ديب

التصميم والإخراج الفني والطباعة:
FastBase Ltd., Wembley, UK

رقم الإيداع الدولي: ISSN 1460-9819

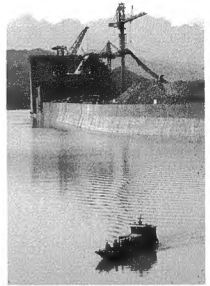


الغلاف الأمامي: سيد الفواقر الثلاثة
Panos/Trygve Rolsstad

المحتويات

- ٤ التنمية والنزوح والأخلاق
بقلم: بيتر بنز
- ٦ تحسين النتائج في النزوح الناجم عن التنمية
ومشاريع إعادة التوطين
إعداد: كريس دي ويت
- ١٠ السياسات والممارسات المتبعة في عملية إعادة التوطين
في منطقة الخواثق الثلاثة: رواية ميدانية
بقلم: شون ستيل ودوان يوهانغ
- ١٣ التسبب بالفقر: اختلال المنطق الاقتصادي في الصيغة المعدلة
لسياسة إعادة التوطين غير الطوعية للمبلك الدولي
بقلم: تودور داوئينغ
- ١٥ كتابات عن النزوح وإعادة التوطين الناجمين عن التنمية
النزوح بسبب التنمية: هل هو شأن داخلي
أم قضية دولية تخص حقوق الإنسان؟
بقلم: بيورن بيترسون
- ٢٠ نحو الحق في أمن المكان
بقلم: سكوت ليكي

النزوح الناجم عن التنمية



- ٢٢ حياة قروية كريمة للنازحين
بقلم: غاسن هردانهش وبريان ووكر
- ٢٥ الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وحقوق الإنسان: الحيل والمعاهدات
بقلم: آن غلاشر
- ٢٩ النازحون الداخليون في أنغولا يحلون الصراعات
بقلم: ستيف أوتر فولجيه
- ٣١ العمل الاجتماعي من أجل طالبي اللجوء الصغار البعيدين عن ذويهم
بقلم: راهي كولي
- ٣٤ الأطفال المنفصلون عن ذويهم: أضعف فئات طالبي اللجوء
بقلم: كيت هالفورسن
- ٣٧ القانون البرازيلي للجوء: هل يعد نموذجاً
لقوانين اللجوء في أمريكا اللاتينية؟
بقلم: خوسيه هيشيل دي أندراده وأدريانا ماركوليني

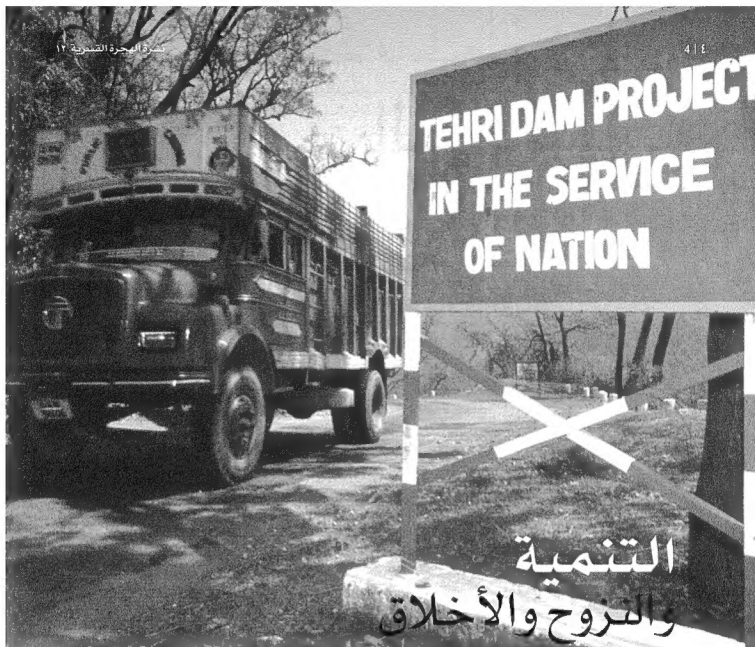
مقالات عامة



دوريات إهداء

- ٤٠ تحديث
المجلس الترويجي للاجئين
- ٤١ المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً
- ٤٤ أخبار مركز دراسات اللاجئين
- ٤٦ مكتبة العدد

أبواب ثابتة



التنمية والنزوح والأخلاق

بقلم: بيتر بنز

في ذلك النزوح، بمثابة تكاليف، والسؤال المطروح هو هل تفوق فوائد المشروع أو السياسة التكاليف؟ وتعامل مسائل التعويض والتوزيع كقضايا سياسية منفصلة، ومن المحتمل أن تسوء حال النازحين دون أن تؤخذ هذه التكاليف في الحسبان، ومع ذلك إن يحقق المشروع أو السياسة فوائد صائبة إيجابية، ومثل هذا التعليل يقف خلف قول جواهر لال نهرو: أول رئيس وزراء الهند، إن الناس الذين ينزحون بسبب السدود عليهم أن يقدموا مثل هذه التضحيات من أجل صالح البلاد.

تقرير المصير، من ناحية أخرى، مسألة لها صلة أكبر بالحرية والمسيطرة، والنزوح، في شكله التحريزي الذي يركز على تقرير مصير الأفراد، غير أخلاقي بالضرورة، على الأقل من وجهة أصحاب الأملاك، كما أن هناك

من التكاليف الاجتماعية للتنمية أن السدود والطرق والموانئ والسكك الحديدية والمناجم وقطع الأشجار تؤدي إلى نزوح السكان. وفي جميع الحالات يطرح النزوح مسائل أخلاقية هامة. ما الذي ندين به للناس النازحين؟ وما هي الشروط التي تبرر تنمية تقتضي النزوح؟ وما نوع التحليل الأخلاقي الذي يمكن أن يقدم تبريراً للتنمية التي تحمل على النزوح؟

المصلحة العامة وتقرير المصير والمساواة، يُعبر عن منظور المصلحة العامة تعبيراً ملموساً بتحليل التكاليف والفوائد، والمعيار هو الفوائد الصافية التي تعود على السكان ككل، وتعامل التأثيرات الجانبية السلبية، بما

ثلاث رؤى أخلاقية

يمكن استخدام ثلاث رؤى نظرية عرضية لاختبار مبررات التنمية التي تحمل على النزوح، وفيها المركزية هي على التوالي

فحسب، ومثل هذه التوقيضات تتطلب منها تطبيق الشروط الأخلاقية عند تقييم المشاريع، وعلى مجتمع الأعمال أيضاً ممارسة الشروط الأخلاقية، ولا تتغير المسؤوليات الأخلاقية لمجتمع الأعمال عندما تعبر المشاريع الحدود. وعندما تسمح سلطات التنمية المتدنية الموارد أو الخاطئة أو الفاسدة بالتنمية التي تصل على النزوح، يكون المشاركون الأجانب ملزمين أخلاقياً بمراعاة آثار النزوح الناجم عن التنمية، وتقييمها من ناحية التبرير الأخلاقي لهذه التنمية، حتى عندما يكون دافعهم تحقيق الأرباح.

الخاتمة

إن تطبيق التحليل الأخلاقي على التنمية التي تحصل على النزوح يبدد المعاملة عن المبادئ الأخلاقية البسيطة، فهو يقر بالتعقيد الأخلاقي، بما في ذلك احتمال أن يكون مثل هذا النزوح مبرراً في حال الوفاء بشروط معينة. وثمة تأثير قائم بين المعصلة العامة وخفض الفقر من جهة، وتقرير المصير والحقوق الفردية التي تحمي من الضرر والإكراه من جهة أخرى. فالاعتبارات الأخلاقية الأولى ربما يبرزان نشاطات التنمية وسياساتها حتى عندما تؤدي إلى نزوح السكان. وإزاء هذا الضغط الفرضي يعمل تقرير المصير وحقوق الأفراد بمثابة موازنين، لكنهما لا يجعلان جميع أشكال النزوح غير مبررة. غير أن هاتيناهما لا تقتصر على متطلبات التعويض وإعادة التوطين، إذ ربما يكونان كافيين لرفض اقتراحات التنمية وخطتها، حتى عندما تحظى بالقبول على أساس المصلحة العامة.

بيتر بنز هو مدير مركز دراسات اللاجئين بجامعة يورك في تورونتو.
البريد الإلكتروني:
ppenz@yorku.ca

١. يجري التعامل مع هذه الأسئلة في مشروع بحثي في مركز دراسات اللاجئين بجامعة يورك في تورونتو. وهذا يخلط بين المسؤوليات الأخلاقية والسلطات فيما يتعلق بالتنمية التي تحصل على النزوح. لا سيما في الهند، وبمستمرات المسؤوليات الدورية البائنة في عملية التنمية عندما يكون لأول الأجنحة وشركات الأعمال والمنظمات غير الحكومية صلة فيها، المزيد من التفاصيل. انظر
www.yorku.ca/cns/cold.htm

المساوية تتطلب أن يشترك التازحون في فوائد التنمية، لا أن يتلقوا تعويضاً فحسب، وتقتضي المساواة في الوقت نفسه ألا تكون المجتمعات النازحة المستفيدة الوحيدة من فوائد التنمية.

هل يمكن أن تجمع هذه الرؤى الثلاث معاً؟ من طرق تحقيق ذلك اقتضاء تقرير المصير بإعادة توطين السكان على أساس المفاوضات والقبول فحسب، لكن لا كحق مطلق في نقض نشاطات التنمية، والمصلحة العامة والمعادلة التوزيعية هي اعتبارات ذات صلة بالناحية الأخلاقية، ولكن عندما يُقبل التعويض الكامل مطلوباً (يتحدد ذلك بحكم عادل عند الضرورة). وإذا لم ينفذ اقتراح تنمية محدد بهذه المتطلبات، فيجب أن يعتبر غير مبرر من ناحية الاعتبارات الأخلاقية المشار إليها هنا.

النزوح غير المباشر والمسيدة

ثمة مسالتان إضافيتان تدخلان بعض التعقيدات، وهما النزوح غير المباشر والمسيدة، يكون النزوح غير مباشر عندما لا يمكن تحديد العوامل السببية الأولية بسبب التفاعل البيئي والاقتصادي وغيرها من التفاعلات الشاملة، وفي هذه الحالة، يقع عبء المسؤولية الأخلاقية على سلطات الدولة، وسيادة الدولة تعقيد آخر في معادلة المسؤوليات السببية التي تتحمل مسؤولية أخلاقية عن النزوح. ومن المواقف المعقولة القول إن مسؤولية إدارة التنمية تقع بأكملها على وكالات التنمية المحلية وإن اللاعبيين الخارجيين المؤثرين في التنمية (سواء أكانوا شركات أعمال أم دولاً أخرى أم منظمات غير حكومية) مسؤولون فقط عن الالتزام بقوانين البلد المضيف وتوجيهاته.

إن مثل هذا التفسير المحدود لمسؤوليات اللاعبيين الخارجيين يمكن الطعن فيه بسهولة. فمنظمات التنمية غير الحكومية ووكالات التنمية الوطنية والمتعددة الجنسيات تحمل عادة تقييماً بمساعدة التنمية المبررة أخلاقياً

تقسيراً مجتمعياً لتقرير المصير يتم انتهاكه بالاتقاع الإيجاري لمجتمعات بأكملها أو تهجيرها قسراً. وقد يكون ذلك ترفيلاً وأعداً لتجسيمة الجائز التي تمنع المزاي للشركات المعروضة من فوق، غير أنها أيضاً خشنة جداً بعد ذاتها. فهي تجاهل اعتبارات المصلحة العامة الأوسع، مثل تحسن ظروف المعيشة الناتجة عن الكهراء والري اللذين توفرهما السدود.

وأحد سبل الخروج من ذلك أن نحول السلطات العامة معارضة الذين عليهم النزوح إلى موافقة بتقديم التعويض الكافي لهم لكي ينتقلوا طوعاً، بحيث لا يكونون نازحين في آخر الأمر. وثمة كثير مما يقال من هذه المقاربة، ولكن لا يمكن تجاهل أن مثل هذه المقاربة تعطي للذين عليهم الانتقال القدرة على التناقص بعض الفوائد المعينة من المشروع بالمطالبة بتعويض أكبر بكثير مما يحتاج إليه لكي لا نسوء أحوالهم، وقد يرفع ذلك تكاليف المشروع كثيراً فيصعب تمويله، أو على الأقل يحرم الآخرين من نصيب عادل في الفوائد.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضاً تبرير مشاريع التنمية وسياساتها على أساس خفض الفقر وتحقيق قدر أكبر من المساواة، ومضاهف المنطوق الثالث وهو المساواة بين البشر. إن التنمية التي تحصل على النزوح يمكن أن تقلل انعدام المساواة بشكل مقبول إذا ما أفادت الفقراء ووضعت الأعباء على الميسورين. غير أن المساواة الأفقية بين الفقراء تتعرض للاختلال عندما تستفيد بعض المجموعات المحرومة فيما تنضج مجموعات أخرى بالنزوح، ويمكن ذلك بشكل جزئي عن طريق التعويض الملائم، ولكن المشاركة

«إذا كان لا بد

أن تعاني،

فيجب أن

تعاني في

سبيل مصلحة

وطنك».



جواهر لال نهرو، أول رئيس وزراء هندي، مخاطباً الفلاحين الذين كانوا سينزحون بسبب سد هيراكود، في عام ١٩٤٨.

تحسين النتائج في النزوح الناجم عن التنمية ومشاريع إعادة التوطين

بقلم: كريس دي ويت

للسياسة لتعزيز الهرمية البيروقراطية.

وتُستقَر إعادة التوطين وإعادة التاهيل وتُنفَّذ على مستوى الوزارات الحكومية وإدارة المقاطعات، وثمة نقاط ضعف في سلاسل الاتصال واتخاذ القرار ناتجة عن صفوف العمل والقدرة غير الكافية ومشكلات التنسيق بين الوكالات. وبالرغم من أن المسؤولين عن إعادة التوطين يبدلون ما بوسعهم، إلا أن النتيجة تكون دائماً تطوير ترتيبات مؤسسية لفرض خاص، ويمارس المسؤولون المحليون مجهوداً كبيراً في التصرف إذ يطورون روتينات عملانية. ويتيح ذلك المجال أمام اختصار الطرق والفساد، فيصبح موظف إعادة التوطين المحلي بمثابة الحكومة بالنسبة للسكان المتأثرين، وتكون قراراته هي السياسية، ويتخذ التنفيذ واقعاً خاصاً به.

وعلى المستوى الوطني، يتطلب إصلاح السياسة وضوحاً أكبر وتحديد أدق للأهداف، فضلاً عن تطوير وفرض رؤية متماسكة وإطار عمل لسلاسل سياسات النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين يتركز حول حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وإزالة الفقر. ويجب أن يتضمن إطار العمل هذا وجهات نظر السكان المتأثرين، ويستطيع المكونون تسهيل عملية الإصلاح بالنسبة الشديدة إلى طريقة حماية الحقوق والملكية في مشاريع التنمية الريئسية.

ويجب إيضاح تسلسل السلطات والمسؤوليات بين الحكومة المركزية وإدارات المحافظات والبلديات. وكذلك بين الحكومة ومصالح القطاع الخاص الذي أخذ يتزايد عمله في النزوح الناتج عن التنمية ومشاريع إعادة التوطين. ويمكن على الأرض تقييد الاجتهاد الذي يمارسه

إن النزوح السنوي لعشرات الملايين من الأشخاص الناجم عن مشروعات التنمية له تأثيرات هائلة على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي وحقوق الإنسان. ولم تحقق المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين التي صاغها الممولون والحكومات والمعاهدات الدولية إلا نجاحاً محدوداً في عكس تلك النتائج السلبية.

التعامل مع قيود السياسات وتحسين النتائج في النزوح الناتج عن مشاريع التنمية وإعادة التوطين.

بقلم: آلان رو وإيثور فيشر وبلاجي باندي^١

يشير حجم النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين وتناجحه السلبية إلى إخفاقات خطيرة للسياسة وما ينطوي عليه ذلك من دلالات بشأن مجال سياسات التنمية وقيودها وتنفيذها. إن تفسيرات السجل الكتيب للنزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين تلتزم على نحو نمطي غياب الأطر القانونية القطرية والسياسات والإرادة السياسية في تلبية احتياجات التازحين. وتكتسب طبيعة «مشكلة النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين» صفة أساسية لأنها متصلة في العملية المؤسسية لإعادة التوطين وإعادة التاهيل نفسها. والتنفيذ تلازم المشاكل. ففي الغالب الأعم، يعوق «عجز التنفيذ» الترجمة الافتراضية السلسلة للسياسة إلى أفعال، إذ يحدث تحول في السياسة من جداء عملية التنفيذ نفسها.

والأطر المعيارية التي يصوغها صناع السياسة في الدوائر العليا لا تتسم بالوضوح بوضوح أهداف السياسة إذ يجب أن تكون الأهداف عريضة للتوفيق بين المواقف السياسية المتباينة، بل وحتى المتناقضة. ويمهد ذلك الطريق للتفسيرات المختلفة

لا يحترم كل الممولين من القطاع الخاص أو الحكومات المبادئ التوجيهية. ولا يقدم القانون الدولي ولا النظم القانونية القطرية أحكاماً ملائمة للمطرودين بسبب التنمية، وتؤدي مشروعات إعادة التوطين المفترقة إلى المعلومات والردية التخطيط وغير الاستشارية والسببية التنفيذ إلى الإضرار والاضطراب الاجتماعي وإثارة المقاومة. وتوفر المعلومات إلى صانعي السياسة، شرع مركز دراسات اللاجئين في مشروع أبحاث مدته أربع سنوات (١٩٩٧ - ٢٠٠١) عن النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين ممول من قبل وزارة التنمية الدولية. وقد أجريت مسوحات منهجية للمصادر المنشورة وغير المنشورة، بما في ذلك الأبحاث الأكاديمية، والمبادئ التوجيهية لإعادة التوطين الصادرة عن وكالات التمويل الدولية، وسياسات إعادة التوطين على صعيد القطر والولاية، والمعاهدات الدولية والعلاات القانونية ذات الصلة، والمنشورات الصادرة عن المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية. وأجريت أيضاً مقابلات مع مجموعة من الأكاديميين والمسؤولين ووكلاء التنفيذ والمنظمات غير الحكومية ونشطين في البرازيل وكندا والهند وسويسرا وأوغندا والولايات المتحدة.

وفيما يلي أدناه ملخصات للنتائج الرئيسية ودلالات السياسة لأربع دراسات موضوعية أجراها المشروع.

المسؤولون المحليون عن طريق رقابة جماعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وهو أمر يتطلب التزاماً مالياً وسياسياً من قبل الحكومة تجاه مؤسسات المجتمع المدني.

التعامل مع القيود القانونية وتحسين النتائج في مشاريع النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين

بقلتم: مايكل بارونتينسي^١

لا تقدم مجالات القانون الدولي التي تتعامل مع الهجرة القسرية (أي اللاجئين والقانون الإنساني) ولا اللجان المتعلقة بالنازحين الداخليين حماية كبيرة للناس بفعل النزوح الناتج عن التنمية ومشاريع إعادة التوطين. ويحدث النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين باسم المصالح الأعم في الظاهر. والحكومة التي تسبب في النزوح مسؤولة أيضاً عن تأمين الحماية للناس الذين دفعهم إلى النزوح. ولا تقدم المعاهدات الدولية (مثل الشرعة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) سوى حماية محدودة للنازحين بفعل التنمية وإعادة التوطين. ولم تدخل كثير من الدول هذه الأحكام في نظمها القانونية القطرية، وتلك الدول حرة تصرف كبيرة في تحديد طبيعة الاستشارة والمشاركة فيما يتعلق بالسكان المتأثرين.

وتطلب المجموعة الأوروبية المقدمة لمئحة المساعدة من أن تدعم الدول المتلقية أحكام حقوق الإنسان الواردة في «ميثاق لومي الرابع». غير أن تطبيقها يبقى موضع شك. كما يوضح ملرد عشرات الآلاف من السكان من ممر الطران كيبال (Kibale Corridor) في أوغندا في خطر لأحكام ميثاق لومي الرابع.

«تفقر إعادة التوطين الناس بحرمانهم من قوتهم السياسية»

ولعل التطور الأكثر تبشيراً بالخير على المستوى الدولي هو «القانون السيرير للبيادئ التوجيهية لإعادة التوطين التي وضعها الممولون الدوليون والتي تربط منح القروض باحترام الدول المقرضة حقوق النازحين. وأهمها المبادئ التوجيهية للبنك الدولي بشأن إعادة التوطين» التي تطلب التشاور مع السكان المتأثرين وإعادة التوطين المعطّل لها والتعويض وإعادة التأهيل.

غير أن المشكلة الرئيسية تبقى في التطبيق حتى مع هيئة قوية مثل البنك الدولي. فظراً لأن البنك الدولي لديه تفويض غير سياسي

بشكل صريح، فإن ذلك يعني افتقاره إلى وسائل التصدي الفعالة للدول التي تتجاهل هذه المبادئ التوجيهية.

ومن المسائل المثارة مسألة احترام حقوق النازحين بفعل التنمية وإعادة التوطين. وسواء استخدام هذه الحقوق بشكل متكرر بسبب وجود علاقة داخلية مثيرة للمشاكل بين الدول والمواطنين الأفراد. فالحقانون الدولي يلحظ وجوب السماح للدول بفعل مشاكلها الداخلية بأنفسها، ومن غير المحتمل أن يقر التدخل في مشاريع النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التنمية التي تقع في الظاهر ضمن نطاق المصلحة الوطنية.

ويتطلب الإجراء القانوني الفعال على المستوى الدولي آليات تسمح بأخذ الشكاوى الفردية في الحسبان وتحدث ضغطاً كافياً يضمن احترام المعايير الأساسية. إن هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي هي المثير الأول الذي يتيح للأطراف الفردية جعل المؤسسات الدولية مسؤولة. وتتوقف فعالية مثل هذه الآليات على استعداد المؤسسات الدولية لتعرض المشاريع الاقتصادية لخطر في سبيل حقوق الإنسان. وقد يتوقف ذلك على الضغوط العامة وتقبل أن لحقوق الإنسان مدلولاً اقتصادياً صالحاً فضلاً عن مدلولها الأخلاقي.

غير أن التفويض غير السياسي في الجواهر يعد من قدرة المؤسسات المالية على ربط القروض بحقوق الإنسان. بيد أن الحكومات التي تمنح القروض وتقدم المساعدات قادرة على اتخاذ مواقف سياسية مكشوفة والضغط لتحقيق هذه الشروط. ويمكن إذا ما أنشئ اتحاد دولي للتمويل ومؤسسات أخرى أن تصبح هناك سلطة وقائية أكبر للتفتيش. وتعد دعوة البرلمان الأوروبي لإنشاء آليات مراقبة مقبولة دولياً خطوة إيجابية في هذا السياق. كما أن الضغط الشعبي وإمكانية الوصول إلى إجراءات قانونية تزيد المشاركة والمساءلة، وتستطيع الوكالات الحكومية مثل إدارة التنمية الدولية (DFID) دراسة تقديم مزيد من الدعم للمنظمات غير الحكومية ومجموعات الضغط التي تعمل على توفير حقوق الإنسان والدعم القانوني للمعرضين لخطر النزوح.

نحو تنمية على المستوى المحلي وتخفيف الإفقار في النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين

بقلتم: ديلورز كوينين^٢

المعاملات التي جرت أخيراً فهم لماذا لم

تظهر نتائج إعادة التوطين التحسينات المتوقعة كانت غير كافية لأنها ركزت على الناحية الاقتصادية فحسب، وغفلت الناحية السياسية. فقد ركزت على المجتمعات التي أعيد إسكانها مهملتها علاقتها بالنظم الإقتصادية أو القطرية الأوسع. وقد كان نموذج سيريزيا للأخطار وإعادة الإعمار مفيداً في تحديد المخاطر الملائمة لإعادة التوطين وفي اقتراح طرق للتعاامل مع هذه المخاطر بحيث تعيد تكوين سبل العيش الاقتصادي والنظم الاجتماعية الثقافية، غير أنها كانت أقل كفاءة في التعامل مع الواحي السياسية للنزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين مثل الاختلافات في القوة بين السكان في المجتمعات المتأثرة، وحقوق الإنسان عند النازحين، واستغلالهم الذاتي وسيطرتهم على الصعيد المحلي، وقدرتهم على التأثير في تقاعله مع المؤسسات القطرية - وكل ذلك جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة. وإعادة التوطين تفقر الناس بسبلهم قوتهم السياسية، لا سيما في تقرير كيف يعيشون وأين يعيشون. وتحدث خللاً في السيطرة التي تتمتع بها مجموعة اجتماعية محلية على مؤسساتها الاجتماعية وتزيد تهديدها السياسي. ويفقد الناس مواردهم (أي يصبحون فقراء) لأنهم يفقدون إلى الراسمال الثقافي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لإسعاد ادعائهم وحقوقهم فعالية.

وكون الدولة تخدم كمفد وحكم على السواء في حالات إعادة التوطين يضعها في موقع قوي، غير أن الدول تستجيب إلى الضغوط على مضض. وتصبح المسألة كيف يدمج الناس الذين أعيد إسكانهم في نظمهم الاقتصادية والسياسية الوطنية بحيث يتمكنون من الضغط على حكوماتهم ويشركون شيئاً فشيئاً كمواطنين متساوين في المواطنة.

وتتضمن القيود الرئيسية على مشروعات إعادة التوطين التي تخفف في تحقيق أهدافها:

- مؤسسات تنفيذ ضعيفة وسلطوية وغير ملائمة تقتصر إلى تفويض واضح وبقدرة تنظيمية ومهارات اجتماعية تشرف على إعادة التوطين
- التعقيدات المتأصلة في عملية إعادة التوطين - حيث تكون المؤسسات المفضلة الضعيفة أقل قدرة على التعامل
- المقاومة التي يمكن أن تخفف من قدرة المشروع.

المستهدفين بالنقل، ويمكن تحت المقاومة مفهوم بأن الأكثر ضعفاً هم الذين يجبرون على تحمل حصة غير عادلة من تكاليف التنمية - وهو ما يرى بمثابة خرق لحقوق الإنسان الأساسية. وقد أوجد التفكير الحديث روابط بين مفاهيم الحقوق والمخاطر. فعندما يقيم الناس أن المخاطر أكثر مما هو مقبول على الصعيد الثقافي (أي ما يعتبرونه حقوقهم)، أو عندما يعدون تعريض هذا القبول، فمن المرجح أن تتشاق المقاومة. إن مقارنة الحقوق والمخاطر (كما تدافع عنها اللجنة العالمية للسود) تتيح تضمين المخاوف الرمزية والعاطفية فضلاً عن المادية. وتتأثر الدوائر التي تختلف في العمر والجنس والأثرية بطرق مختلفة وتستجيب بطرق مختلفة. وتزيد مثل هذه المقاربة من فهمنا لأبعاد مقاومة إعادة التوطين من ناحية الثقافة والهوية.

ويؤدي النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين إلى نشوء نسج معقد من المخاطر على الثقافة وحقوق الإنسان والمخاطر الناشئة عن المشروع. والتوجهات التي تتركز على القيمة الاقتصادية بشكل حصري، مثل تحليل التكلفة والفائدة، مع فرضيات بشأن قابلية القياس بين الأنواع المختلفة للسلع، لا يمكن أن تتعامل مع هذا التعقيد. ولا تخضع الموارد الثقافية لمثل هذه المعادلة التي يقارنها المعرضون لخطر الخسارة. إن الإصرار على قابلية القياس هو تأكيد للقوة

أكثر سخاء، فأدلة البنك الدولي تظهر أن المشروعات الممولة جيداً خلت من المشكلات الرئيسية إلى حد كبير.

إن إعادة التوطين عملية معقدة في جوهرها. ومع أن المقاربة التشاركية والمترنة وغير المحددة زمنياً في التخطيط والتنفيذ قد تبدو خطيرة ومكلفة في البداية، إلا أن أي مقاربة أخرى قد تبدو معرضة لفشل المحقق تقريباً، وفي النهاية أكثر تكلفة بالإجمال.

النزوح والمقاومة وفقد التنمية: من الجذور إلى النطاق العام

يقول: أنتوني أوليفر سميث

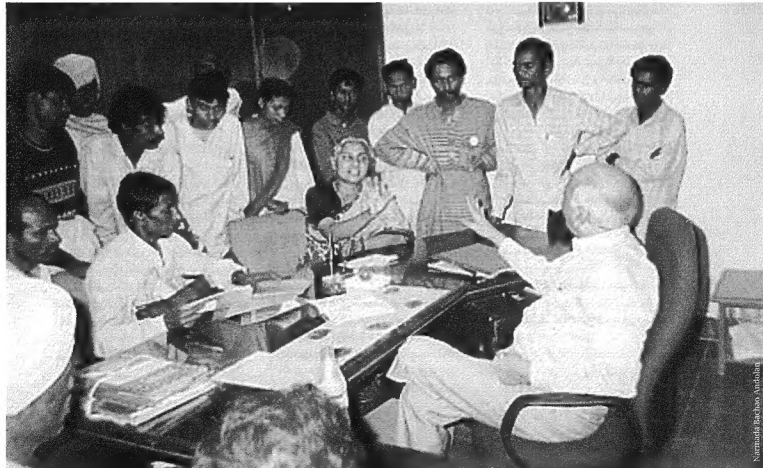
ربما يُنظر إلى المقاومة كرد فعل على المشورة والأبحاث الأساسية والتخطيط لمشروعات إعادة التوطين وتنفيذها، الرديئة جداً في الغالب، وتسلط الضوء على العيوب الكامنة في التفكير الذي يمكن خلف مثل هذه المشاريع. وعلى المستوى الأعمق، تدل المقاومة على أن التنمية نفسها أصبحت ميداناً قابلاً للظلم، ونقاشاً يضم كثيراً من الأصوات وجهات النظر، لا سيما أولئك الذين يتأثرون بالنزوح وحلفائهم. لقد أصبحت مشروعات إعادة التوطين المواقع التي تتنازع فيها المصالح المختلفة ونماذج التنمية والبيئة. ويمكن أن ترقى المقاومة جزءاً من الخطاب عن الحقوق: حقوق الدولة ورأس المال للتنمية مقابل حقوق الناس

وترى هذه الدراسة أن أفضل طريقة للتعامل مع مثل هذه القيود هي اللجوء إلى مقاربة أكثر ديمقراطية ومشاركة لتخطيط المشروعات وتنفيذها. وتشمل المشاركة الفعالة القدرة على التأثير على القرارات وإجراءات سير العمل طوال المشروع.

ويتطلب ذلك بدوره (1) التدقيق الحر للمعلومات في كل المراحل، (ب) مجموعة واضحة من القواعد الملائمة التي يفهمها كل الفرقاء ويلتزم بها، (ج) أن يكون لكل الفرقاء المهارة للعمل على مبادئ متساوية في عملية تفاوض مفتوحة حيث تتممخض النتائج من هذه العملية. ومع أن هذه المقاربة خطيرة، إلا إنها تعطي نتائج لأن المشاركة الحقيقية تساعد في تأمين الإجماع وتقلل الصراعات والمعارف وتناخذ في الحساب التخطيط والأهداف الأكثر واقعية.

لقد أخفقت كثير من المشروعات لأنها لم تكن مرنة بشكل كافٍ للتكيف مع الحاجات المتغيرة أو التطورات غير المتوقعة. ويجب توجي العناية لتوفير مجموعة واسعة من خيارات إعادة التوطين والتعويض المصممة لتأخذ في الحسبان تنوع الدوائر ضمن «المجتمع» الذي أعيد إقامته. ويجب أيضاً اختيار مسؤولي المشروع من خلفيات متنوعة من أجل توفير قاعدة واسعة من المهارات والخبرة للتعامل مع كل ما قد يطرأ، وتتطلب مرونة المشروع أيضاً مموياً

وحد من التحديات على مشروع سد سددا باكوادو بواحيه القاصي كروادو من الهيئة الحكومية للشؤون من الإصرار في مهم الشرا



- مقاربات مصممة لفتح الخيارات، والسماح للناس بمزج الخيارات ومطابقتها وفقاً لاحتياجاتهم
- أشكال ومستويات ملائمة من التوضيح المحدد بعد الاستشارة الحقيقية للسكان المتأثرين
- خيارات لا تزيد التمايز الاقتصادي، فيما تشجع الأغنياء على الاستثمار في مجال إعادة التوطين
- مقارنة تعليمية لمشاريع التوطين تشمل:
 - مشاريع مصممة للتكيف عند حدوث تطورات غير متوقعة، واستجابة للإسهامات المستمرة من قبل الأطراف المتأثرة
 - وجود المجموعة اللازمة من المهارات في فريق التنشيط، فضلاً عن التمويل الكافي لأخذ المرونة بالحسبان
 - تكامل مشاريع إعادة التوطين مع مبادرات التنمية الإقليمية وصولاً إلى الكفاءة والفرح الأمثل
- كل الاعتبارات الواردة أعلاه يجب أن يطلع عليها اقتراح اللجنة العالمية للسود بحيث يتم تطوير «مقاربة تستند إلى الإقرار بالحقوق» وتقييم المخاطر، وبخاصة الحقوق المعرضة للخطر كإعادة للتخطيط واتخاذ القرار في المستقبل.^١
- نسق البروفيسور كريس دي وت مشروع النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين بمرکز دراسات اللاجئين، وهو يعمل في دائرة الأنثروبولوجيا بجامعة روس، في جنوب إفريقيا.
- البريد الإلكتروني: C.deWet@ru.ac.za
- ١ مركز دراسات التنمية، جامعة ووتر، سوانسي، التقرير الكامل في www.gdhs.ac.uk/rsc/reep3.html
- ٢ سابقاً في مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد.
- التقرير الكامل في www.gdhs.ac.uk/rsc/reep3.html
- ٣ www.displacement.net/CP412_901.pdf
- ٤ دائرة الإنعاش الإنسانية، الجامعة الأمريكية، الولايات المتحدة: Michael Cernea Wink, Safeguards and Reconstruction: A Model for Population Displacement and Resettlement in M Cernea and C McDowell (eds) Risks and Remoteness: Experiences of Resettlers and Refugees, World Bank, Washington, DC 2000, (المطبعة 15 47)
- ٥ دائرة الأنثروبولوجيا، جامعة تورين.
- ٦ www.ims.org نشر على موقع شبكة الأثير الدولية
- ٧ Dams and Development: a New Framework
- ٨ for Decision-Making, Earthscan, 2000, London
- ٩ يمكن تنزيل التقرير من الموقع www.dams.org/report
- المشتركة تحدّد بوضوح متطلبات اعتبار إعادة التوطين بمثابة تنمية والتعامل مع مسائل حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف وأهداف التنمية المستدامة وإزالة الفقر
- إيضاح دور القطاع الخاص وواجباته
- وعلى المستوى الدولي يتطلب الترويج لحقوق النازحين بسبب التنمية الآتي:
 - آليات يمكن الوصول إليها تأخذ في الحسبان تأمين الإقامة ومتابعة الشكاوى الفردية (الحكومات التي تقدّم قروضاً ثنائية الطرف تكون في موقع أفضل لإقامة مثل هذه الآليات وربط المساعدة بحقوق الإنسان، لأنها ليست مقيدة بتقييدات غير سياسية)
 - دعم اقتراح البرلمان الأوروبي للمناهر الدولية والممولين للتعاون في إنشاء آليات تغطي بقبول ومصادقة دولية لمراقبة مشروعات التنمية
 - دعم تقدمه إدارة التنمية الدولية (DFID) ومتبرعون آخرون للمنظمات غير الحكومية التي تعمل من أجل حقوق النازحين بسبب التنمية
- ولضمان المشاركة الحقيقية وتحسين نتائج المشاريع، يتطلب إصلاح السياسات الآتي:
 - مقاربة تشاركية ديمقراطية لتخطيط المشاريع وتنفيذها تشمل على:
 - المشاركة الأصلية التي تشمل على القدرة على التأثير في القرارات
 - معايير لاتخاذ القرارات تبني عن الاعتبارات الاقتصادية الصرف إلى اعتبارات إجماعية أكثر حوارية
 - الإقرار بالمقاومة كشكل مشروع من أشكال التعبير في الحوار بشأن خيارات التنمية
 - إعادة تنحّص المعايير التي تسمح للدولة بنقل السكان ومصادرة الأملاك
 - تطوير المهارات اللازمة لكل الأطراف للدخول في مفاوضات مفتوحة كرفاء، متساويين
 - التدقيق الحرّ للمعلومات في كل مراحل مشروع التنمية الذي قد يسبب إعادة التوطين
 - مجموعة واسعة من خيارات إعادة التوطين تشمل:
 - وضوح أكبر وواقعية في صياغة أهداف السياسة
 - تطوير وفرض إطار متماسك للسياسة

السياسية وليس إنجازاً اقتصادياً - ما يثير التوكيد المضاد للمقاومة.

تعمل المقاومة كإحدى التغيير الاجتماعي، والأزمات هي أوقات تنسم فيها الأحوال بالميوعة تعيد تعريف أشكال متنوعة من العلاقات الداخلية والخارجية. وقد أدت

أدت النساء دوراً نشطاً في مقاومة النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين

النساء، وأشهرهنّ ميمبا باتكار من «حركة إنقاذ نارمادا»، دوراً نشطاً في مقاومة النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين.

وقد أدّى كثائر الحركات الاجتماعية المنظمة إلى جانب تكنولوجيا الاتصال الجديدة إلى جعل المقاومة المحلية للنزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين تغطي بدعم الناشطين في العالم الأول وتروج في منابر أكثر اتساعاً، حيث أصبحت مواقع الإنترنت، سمة رئيسية في مقاومة النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين. ومثل هذه المساعدة ليست دائماً غير متحيزة، حيث تستخدم مجموعات تتجاوز الحدود مقاومة مشاريع إعادة إسكان معينة بمثابة منبر للهجوم على أيديولوجية التنمية الغربية.

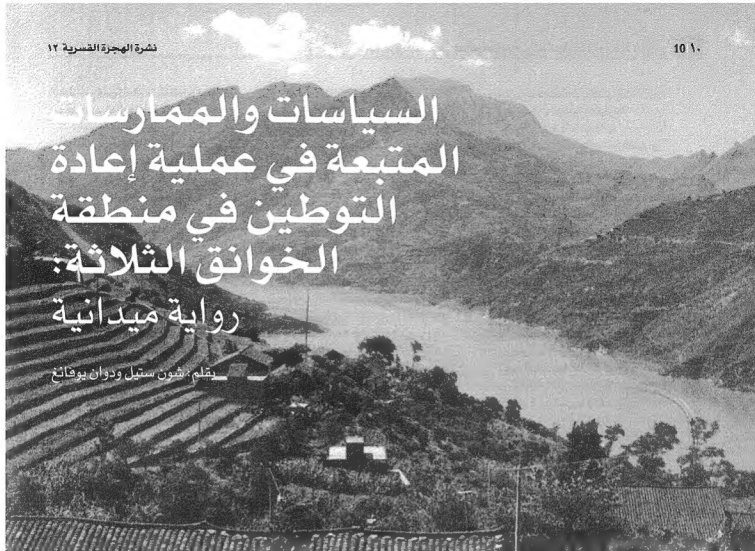
والمقاومة بمعظمها صراع على القوة غير متكافئ حيث تحتاج الحركات إلى التعبئة لتحصين فرضها. وتتطلب التعبئة الفعالة مناخاً سياسياً بغيراً وتعدّياً تتدفق فيه المعلومات بحرية، ومع أن المقاومة قد تكلف غالباً ولا تنجح في الغالب في وقف إعادة التوطين، فإنها قد تنجح في تحسين شروط إعادة التوطين وتطوير خبرة قيمة في التعامل مع الوكالات الخارجية. وعلى مستوى أوسع، أثرت حركات المقاومة في الصورات العالمية بشأن التنمية وإدخال تغييرات على السياسة أو الممارسة في بعض البلدان أو المؤسسات.

الدروس ذات الصلة بالسياسة المستفادة من المشروع

- يتطلب إصلاح السياسات على المستوى الوطني الآتي:
 - وضوح أكبر وواقعية في صياغة أهداف السياسة
 - تطوير وفرض إطار متماسك للسياسة

السياسات والممارسات المتبعة في عملية إعادة التوطين في منطقة الخوانق الثلاثة: رواية ميدانية

يقيم: شيون ستيل ودوان يوفانغ



يُعد مشروع سد الخوانق الثلاثة الذي يُقام على نهر يانغتسي في الصين أضخم المشروعات المسببة للنزوح بسبب التنمية في العالم، وقد يكون أيضاً أكثرها إثارة للجدال. وستجاوز عدد السكان الذين سيعاد توطينهم ١,٢ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٩ حسب التقديرات الرسمية.

القرية. وفي وقت باتت فيه الزراعة أقل جاذبية وريعية بالنسبة إلى الجيل الأصغر يزداد متوسط أعمار السكان في المناطق الريفية باطراد. وكان أغلب ممثلي الأسر الذين شاركوا في المقابلات ممن تجاوزوا الخمسين، وكان كل من المشاركين يجابه أوضاعاً مختلفة وتحديات مختلفة كلها تقل العزيمة وتثبط الهمة. ورغم ذلك فقد كانت السمة الغالبة عليهم هي الجلد الذي يجابهون به التحديات غير المتوقعة. غير أن ما يتصفون به من شجاعة لا يكفي وحده لتمكينهم من المحافظة حقاً على مستوى معيشتهم أو تحسينه.

سياسات جديدة ونتائج غير مؤكدة

كانت سياسة إعادة التوطين التي يتبعها رئيس الوزراء لي ينغ منذ عام ١٩٩٢ تقوم على مجرد تهديد الأرض ونقل النازحين إلى الأراضي الواقعة أعلى المنحدرات داخل مقاطعاتهم الأصلية. وكان من المتوقع أن يواصل ٦٠ في المائة على الأقل ممن سيعاد توطينهم من أهالي المناطق الريفية العمل بالزراعة. ولأقت هذه السياسة إشادة لمراعيتها للاعتبارات الاجتماعية، إذ أن بقاء المهجرين داخل مقاطعاتهم من شأنه أن يحصمهم من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي ينطوي عليها تقلمهم بعيداً عن ديارهم.

التحدي المتمثل في إعادة التوطين في المناطق الريفية

تقيد لجنة تشانغجيانغ (نهر يانغتسي) للموارد المائية، أن سكان المناطق الريفية يمثلون ٤٠ في المائة من العدد الإجمالي للسكان الذين سيعاد توطينهم. بيد أنهم إن يتلقوا، حسب ما هو مقترح، سوى ما يقل عن ٢٠ في المائة من المبلغ المخصص للاستثمار في إعادة التوطين. وقد تعهد القائمون على المشروع بضمان المحافظة على متوسط نصيب الفرد من الأرض بعد ملء خزان السد. إلا أن النجاح في إعادة توطين النازحين يمثل تحدياً ضخماً في ضوء نقص الأراضي الصالحة للزراعة، وقسوة البيئة مادياً واقتصادياً، وتخلّف البنية الأساسية.

وفي منطقة الخوانق الثلاثة، كما هو الحال في غيرها من المناطق الفقيرة في الصين، كثيراً ما يجد الذكور من أفراد الأسرة عملاً خارج

تستشرش إعادة التوطين والتنمية

عملية التهجير بـ «إعادة التوطين للتنمية» التي تتبعها الصين، والتي تهدف للحفاظ على مستوى معيشة المهجرين أو تحسينه. غير أن تطبيق هذه السياسة على مثل هذا النطاق الواسع مهمة ما تنفك تزداد صعوبة بالتنمية إلى الحكومة الصينية.

ونظراً لما يحيط بالمشروع من جدال على المستوى الدولي، فإن إجراء بحوث واستكشاف السبل التعاونية للتهجير بـ «إعادة التوطين والتنمية» أمر يمثل تحدياً في حد ذاته. وقد قام كاتباً هذا المقال بالعمل الميداني في بعض مناطق إعادة التوطين المختلفة، وقابلاً مسؤولين على المستويين الوطني والإقليمي، وعلى مستوى القرية، وبعض المهجرين من المناطق الحضرية والريفية. ويعرض هذا المقال رؤية عامة أولية لعملية تنفيذ سياسات إعادة التوطين، ويقدم توصيات لتحسين العمل في مراحله الأخيرة.

بعد الانتهاء من إنشاء سد الخوانق الثلاثة، سوف يتوقع نهر يانغتسي نحو ١٠٠ متر عملاً أسوأ الخوانق الثلاثة للتنمية الاقتصادية ومنها الجبل الأرضي الزراعية، الأمر الذي سيؤدي من المنطقة لإنشاء، الصلابة في المناطق الريفية.

المهجرون الريفيين لما يتهددهم من افتقار متزايد للأمن على الصعيد الإنتاج والدخل. ففي بعض المناطق يلجأ المزارعون من أجل زيادة دخلهم إلى العمل الإصصائي كمعال مهاجرين. وفي مناطق أخرى، وخصوصاً تلك التي يرتفع فيها متوسط أعمار السكان حيث لا يشجع العمل خارج القرية، يتعرض الزعماء المحليون لضغوط من أجل توفير مصادر بديلة للدخل للنازحين. وفي زغوي لجات إحدى قرى إعادة التوطين إلى شراء مصنع لطوب اصصاه الإفلاس من حكومة الإدارة. غير أن المشروعة التجارية والصناعية في منطقة الخوانق الثلاثة لا تتبع عادة، وليس مؤكداً أن كانت القرية ستصبح فيها فشلت في الإدارة. وتعاين قرية أخرى قريبة بالفمل من دين ضخمه بسبب مشروعات تجارية وتعمية فاشلة. وقد أبدى الكثير من المسؤولين والأكاديميين الذين تمت مقابلتهم تشككهم على وجه العموم بخصوص احتمالات إنشاء مشروعات جديدة توفر وظائف في المناطق الريفية.

إعادة التوطين في مناطق بعيدة

في غمرة هذا الوعي الجديد بالحدود البيئية والاقتصادية لمنطقة الخوانق الثلاثة، زادت الحكومة التمييز وغيره من الحوافز للنازحين حتى ينتقلوا بعيداً عن مجتمعاتهم المحلية الأصلية. وقد وضعت على المستوى الرسمي خطط لنقل ١٢٥ ألفاً من المهجرين، يمثلون عشرة في المائة من العدد الإجمالي للنازحين، إلى خارج منطقة الخوانق الثلاثة. وحسب تقديرات معمل الأكاديميين وبعض كبار المسؤولين الذين تمت مقابلتهم مثل هذا العدد على ضخامته كثيراً عما ينبغي.

وقد حُدثت الحصص من عدد الأشصاف الذين يتعين تهجيرهم إلى خارج المنطقة الأراضي الزراعية ثابتاً دون تغيير بعد ملء الخزائن. ويقع على عاتق مسؤولي مكتب إعادة التوطين على مستوى الإدارات تحديد الأشخاص الذين يتعين تهجيرهم وإقناعهم في النهاية بالرحيل القسلي، ويعرض هؤلاء المسؤولون لضغوط هائلة.

استغلها في زراعة بساتين الفاكهة. وقد صار من المعتاد استعادة الأموال المخصصة لإعادة التوطين التي أنفقت على الأرض. ويتعين الآن على المهجرين الذين ينتظرون أراضي توضعهم عما قدقده أن يعدوا أنفسهم للاكتفاء بزراعة الأراضي الباقية فوق مستوى الماء عند ملء الخزان. وفي بعض الإدارات في منطقة الخوانق الثلاثة تزيد زاوية ميل سبة كبيرة من الأرض المزروعة حالياً عن ٢٥ درجة. ورغم أن المزارعين يؤيدون سياسة إعادة تشجير الأرض بالغابات بعد أن رأوا عقق القرية المسطحة في حقولهم يتقلص، في بعض الحالات، من ١٠٠ سنتيمتر إلى ٢٠ سنتيمتراً، فهم قلقون بخصوص سهل [إعادة] أنفسهم بعد ملء الخزان دون أرض كافية يكسبون منها عيشهم.

وتسمح سياسة إعادة زراعة الأرض بالغابات ببعض المرونة في الوفاء بالمستهدفات وتقدم حوافز اقتصادية. وأقاد المزارعون الذين تمت مقابلتهم في إحدى مناطق إعادة التوطين أنهم سيحصلون على دعم تقني صغير. إضافة إلى دعم في صورة حصص من الأرض على مدى ثماني سنوات، إذا أعادوا الأرض إلى غابات طبيعية. وعلى دعم في صورة حصص من الأرض على مدى خمس سنوات إذا أعادوا الأرض إلى بساتين فاكهة. ويتعين على وجه الإجمال إعادة ٨٠ في المائة من الحقول التي تزيد زاوية ميلها عن ٢٥ درجة إلى غابات طبيعية، ويمكن تحويل المشربين في المائة الباقية إلى بساتين فاكهة للسماح للمزارعين بتحقيق بعض الدخل مع توفير قدر من الحماية للثروة. أما في واقع الأمر فقد كشفت بحوثاً عن أنه ما من مزارع مستعد لتحويل أرضه إلى غابات طبيعية. وحتى الذين أبدوا استعداداً منهم لتحويل جانب من أرضهم إلى بساتين فاكهة كانوا قلقين بخصوص سبل تدبير معيشتهم مع انخفاض الدخل وإمدادات الغذاء، خصوصاً بعد أن يشبع الخزان بعد ملئه بأجود أراضيهم. وبعد أن يتقدم ما سيحصلون عليه من دعم.

وتتفاوت من منطقة إلى أخرى استجابة

ولم تبدأ الحكومة المركزية إلا في عام ١٩٩٨ التسليم بأن إزالة الغابات في حوض نهر يانغتسي مسؤول عن السيلول الخطيرة. وبدأت منذ ذلك الحين تقترح بعدم وجود أراض مناسبة كافية في المنطقة لإعادة توطين أبناء المناطق الريفية، بل وبدأت تقترح أيضاً بضرورة إعادة الغابات إلى الأرض المزروعة حالياً لمنع المزيد من تآكل التربة والسيلول. وأدى إدراك الحكومة لهذا الأمر إلى تغييرات كبيرة في السياسة المتبعة تحد من مساحات الأرض المتاحة للمهجرون، وتزيد التركيز على إعادة التوطين في مناطق بعيدة.

إعادة تشجير الأرض الزراعية بالغابات

صُدَّت القواعد المنظمة لإعادة التوطين في منطقة الخوانق الثلاثة لحظر تهديد أراض جديدة للمهجرون على المنحدرات التي تزيد زاوية ميلها عن ٢٥ درجة [تلك المعرضة بوجه خاص لتآكل التربة]. وتقضي السياسة المعروفة باسم «دوي جينغ هوان لين» أو سياسة إعادة تشجير الأرض الزراعية بالغابات بضرورة أن تعود الأرض المزروعة حالياً على المستوى غابات كما كانت. ويدافع المسؤولون الحكوميون والأكاديميون المنعويين بإعادة التوطين عن سياسات إعادة التوطين السابقة قائلين إن تعديل السياسات المتبعة أمر طبيعي. ويشيرون إلى أن تزايد الوعي بالقضايا البيئية أدى بالفعل إلى تغييرات في السياسة المتبعة في الدول الغربية. وهذه التغييرات في السياسة المتبعة معطولة لضمان الاستثمار في الأجل الطويل لمشروع الخوانق الثلاثة، إلا أنها تجلب في الوقت نفسه تحديات جديدة وغير متوقعة لأعمال إعادة التوطين.

ففي أوائل التسعينيات استثمر احد المجتمعات المحلية ضغطاً كبيراً من أموال إعادة التوطين في تهديد أراض جديدة في المنحدرات للمهجرون. إلا أنه تبين أن الأرض غير منتجة ومن الصعب للغاية زراعتها. ومن ثم فقد رفضها المهجرون. وحيث أن زاوية ميل هذه الأرض تزيد عن ٢٥ درجة فلا بد الآن من إعادتها إلى غابات كما كانت أو

إعادة التوطين في مناطق جديدة. مهجرون ينتظرون على شدة الجوع وسيلول. مراد لكي تقف وامتنعهم بهذا من قراعه التي شلوا عنها أباه عن حد، إلى بلدات ومن في مناطق القفر أعادوا في الصين



وهي ظل هذا النظام من المستحيل مراعاة الاعتبارات الفردية.

ففي إحدى الحالات سُجّمت أسرة على الانتقال من المقاطعة إلى القرية التي يمل بها الزوج. وكانت الأسرة عازقة عن ترك قريباتها مع أحد أفراد الأسرة من المنزّل، وكانت مستعدة للتخلي عن حقها في أرض جديدة مقابل السماح لها بمجرد إعادة بناء بيتها في مكان قريب. إلا أن قواعد إعادة التوطين، التي تقتضي حصول المهجرين على أرض وتلزم مسؤول إعادة التوطين بالوفاء بحصتها، أدت إلى مجهدة.

ويُنقَل المهجرون بأعداد كبيرة إلى مواقع في شغنها، وعواندنونج، وشني أنحاء الصين. وكان من شأن إعادة التوطين مقررة بإدراك صمود البقاء في منطقة الخوانق الثلاثة إقناع بعض المهجرين بأن إعادة التوطين في مناطق بعيدة هي أفضل الخيارات المتاحة لهم، وما من شك في أن هذه الحوافز الإضافية وغيرها من التكاليف الإضافية التي تتحملها إعادة التوطين في مناطق بعيدة ستؤدي إلى رفع التكاليف الإجمالية لإعادة التوطين. وكان التمسك بصمود المهجرين وإعادة التوطين التي استُخدمت في صورها النهائية عام ١٩٩٢ أن تكون مبلغاً ثابتاً ويُدور بعض الخلاف بين كبار المسؤولين حول ما إذا كان يمتنع زيادتها أم لا.

الدعم من خلال المشاركة

مع ارتفاع التكاليف ونقص الموارد المحلية تشجع سياسة الدعم من خلال المشاركة إقامة روابط لدعم التنمية بين منطقة الخوانق الثلاثة والحكومات الإقليمية الأخرى. وقد أُقيمت علاقة مشاركة بين كل من المقاطعات التسع عشرة التي تستأجر بمل، الحران في منطقة الصين الثلاثة وبين إقليم أو بلدية خارج المنطقة المتأثرة. وتقدم المشروعات التجارية والصناعية إلى الوحدات الإدارية الشريكة حوافز مالية لفتح فروع في مجتمعات إعادة التوطين. والهدف من سياسة الدعم من خلال المشاركة هو تدمير التنمية الاقتصادية في مناطق إعادة التوطين وإيجاد وظائف للمهجرين، وعلى الرغم من ذلك فليس ثمة ما يقتضيه من المشروعات الجديدة بصورة حارة توظيف المهجرين. وكشفت مقابلاتنا مع مديري المصانع من إقليم جيانغسو من مقاطعة زيجوي عن أن النسب الأساسي لإقامة مشروعات مشاركة هو تلبية دعوة الحكومة المركزية إلى المساعدة في إعادة التوطين. وتشير المقابلات مع مسؤولي حكومة المقاطعة إلى أن المعاملة الضريبية التفضيلية وتوقع الحصول على حوافز مالية أخرى وحوافز في صورة خدمات تلعب دوراً مهماً في قرار إقامة مشروعات في منطقة الخوانق الثلاثة.

ويتطلب قياس مدى النجاح المتحقق في الحفاظ على مستويات معيشة المهجرين أو تحسينها القيام بمزيد من البحوث. ومع ذلك فقد كان من الواضح بالفعل أن النتائج غير موزعة بالتساوي. فهكذا تتمتع مقاطعة زيجوي بعدد من المشروعات التي أُقيمت أخيراً والتي تفتح على ما يبدو مجالاً قابلاً للاستمرار والتوسع. وتوظيف المهجرين، ومن حسن حظ زيجوي أنها تقع قرب موقع إنشاء مشروع سد الخوانق الثلاثة وهو ما يمكنه، إلى جانب تمتعها ببنية أساسية متقدمة نسبياً وخطوط النقل، من إقناع الشركات من إقليم جيانغسو الشرقي الفني بالاستثمار فيها. وفي تايوان مع ذلك لم تكن نتائج سياسة الدعم من خلال المشاركة مباشرة بنفس القدر في كايشيان وهي مقاطعة فقيرة ومزولة في منطقة الخزان في بلدية تشونغجيجي. ويُنصق المسؤولون في مقاطعة كايشيان أن شريكهم الرسمي في إقليم شواو نان برب البلاد، وأنهم لم يستطيعوا اجتذاب مشروعات يتوفر لها قدر أكبر من القومات الاقتصادية للبقاء والنمو من الشرق. ومع تحول الصين إلى اقتصاد السوق الاشتراكي، سيؤثر نجاح برنامج الدعم من خلال المشاركة على قوى السوق وهوامش الربح برغم أنه مفروض من الدولة.

اتفاق الدعم الدولي

في ظل هذا العدد الضخم من الأشخاص الذين سيتم تهجيرهم وإعادة توطينهم، والأهداف الكبيرة التي تتوخاها الحكومة الصينية لإعادة بناء حياتهم، والموارد المحدودة المتاحة لتحقيق هذه الغاية، قد يُفترض أن المساعدة الدولية في إعادة التوطين ستكون محل ترحيب. إلا أن الحكومة الصينية مصممة على النهوض بالمهمة بمفردها. ولم يوافق كبار المسؤولين في مكتب الدولة لإعادة التوطين سوى على دعم البحوث الفنية. وأصدرت حكومة بلدية تشونغجيجي في الأونة الأخيرة تعليمات تحظر أي بحث أو استشارات "غربية" في منطقة الخوانق الثلاثة. ومن ضمن المطلوب القيام بمزيد من العمل لتلحق بيئة مواتية يمكنه من للاستثمار، سواء الخاص أم العام، مساعدة المهجرين.

وعلى الرغم من القيود ثمة حرص على المستوى المعلي على الدخول في تعاون دولي. ففي مقاطعة كايشيان، وهي منطقة مستوية نسبياً بجوار رافد شمالي لنهر يانغتسي، يحرص المسؤولون الحكوميون على العمل مع الباحثين الأجانب في التصدي للمشاكل البيئية. فمع تذبذب مستوى الماء منوياً حتى ٢٥ مترًا، واحتمال تكون مستنقع يزيد الإصابة بالأمراض التي تنتقل من خلال المياه بين ٦٠٠ ألف نسمة من المقرر أن يقموا هناك، يعمل المسؤولون في كايشيان جاهدين لإيجاد حلول

مناسبة. وهم يأملون في إدراج موارد أجنبية في خططهم لحماية البيئة.

وأعلنت الحكومة الصينية أخيراً إجراء مسح ميداني واسع النطاق لدراسة سبل حماية حقوق المهجرين في منطقة الخوانق الثلاثة. وهذا التطور محل ترحيب دون شك. غير أن السماح بالبحوث المستقلة من شأنه أن يزيد الثقة الدولية في أعمال إعادة التوطين وربما يجتذب موارد دولية، وهو أمر سيزداد أهمية مع الإصلاحات الاقتصادية في الصين وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

توصيات بخصوص السياسة المتبعة

قد تصلح سياسة الدعم من خلال المشاركة نموذجاً يحتذى في مشروعات أخرى لإعادة التوطين. وتقيم هذه السياسة علاقة عمل توفر الحوافز والاقتضيات المحلية دعماً متخصصاً. وتوضع المؤشرات الأولية أن مشروعات الاستثمار الكبيرة لها الأفضلية على المشروعات الصغيرة على مستوى الأفرار. ويعد مزيد من الدراسة، قد يكون من المتصور توسيع البرنامج دولياً. فقد تقدم بلدان مثل كندا، التي تقوم بدور في مشروع سد الخوانق الثلاثة، استشارات وحوافز مالية إضافية للشركات الكندية التي تضمن توفير التدريب والتوظيف للنازحين.

وقد اتفق كل المزارعين الذين تمت مقابلاتهم تقريباً على أن الدعم المرموز في إطار سياسة إعادة تشجير الأرض الزراعية بالنايات قليل الفائدة. وهم يرون بالإضافة إلى ذلك أن من المهم التصدي لانخفاض إنتاجية الأراضي القائمة فوق المستوى النهائي للمياه بعد عدم الخزان. وتوفرهم الري لمساعدتهم على تحمل الجفاف، فعلى الرغم من الخطط الرامية لإقامة خزان هائل تحت المصدرات التي تقع عليها أراضيهم، يخشى المزارعون أن تتوفر لهم المياه الكافية.

ومن شأن التمويل الخارجي أو الداخلي أن يزيد الدعم أو يوفر فساتل للزراعة. وأشارت اللجنة العالمية للسود إلى أن المهجرين يجب أن يكون لهم نصيب من منافع مشروعات التنمية، بما في ذلك مياه الري والكهرباء. وضخ المياه إلى أعلى المنحدرات من أجل الري مكلف ويتطلب موارد خارجية. وقد ينظر الشركاء الدوليون في تقديم الاستثمار والخبرة لتطوير أنظمة الري مقابل كهرماء مدعومة من مشروع الخوانق الثلاثة لنشغيل محطات الضخ.

وقد أدى نظام "الهوكو" (تسجيل الأسر) إلى تفاقم الضغوط الجديدة الناجمة عن التحويل في السياسة المتبعة نحو إعادة التوطين في مناطق بعيدة. فالمسؤولون المحليون لا

المسودد في الصين

عنوان الموقع الرسمي لمشروع الخوانق الثلاثة على الإنترنت: www.ctgpc.com/html/information/english/eng01.htm

انظر أيضاً موقع المركز الوطني لبحوث إعادة التوطين في جامعة هوائي نانجينغ: www.chinasettlement.com/index.htm

ويمكن الاطلاع على تقرير اللجنة العالمية للمسودد بخصوص الصين في الموقع: www.dams.org/studies/cn

توجد مقالات نقدية لمشروع الخوانق الثلاثة وغيره من خلط إعادة التوطين في الصين في المواقع الآتية:

www.probe-probe.org/International.org/pi/3g/index.cfm

شبكة الأنهار الدولية: www.imn.org/programs/threeg

منظمة حقوق الإنسان في الصين: www.hrw.org/reports/3gorges.html

Flood Wall St
www.floodwallstreet.org

منظمة مراقبة حقوق الإنسان: www.hrw.org/press/2001/04/threegorges0420.htm

التغيرات في الواقع على المستوى المحلي. وفي الوقت الذي تبذل فيه جهود كبيرة في تنفيذ عملية إعادة التوطين الضخمة في منطقة الخوانق الثلاثة، يترجم الجهاز الحكومي لضغوط هائلة على المستوطنات المختلفة لتحقيق «إعادة التوطين التنويع» التي لا تزال مفهوماً يكتبه القموض. وقد يقلص المزيد من الشفافية ومشاركة النازحين في عملية صنع القرار قدر كبيراً من هذه الصنوف.

يعمل شون ستييل ملحقاً بكلية التصميم البيئي بجامعة كالغاري في كندا. ويمكن الاتصال به على عنوان البريد الإلكتروني التالي: spsteel@ucalgary.ca وعنوان الموقع على الإنترنت: <http://members.rogers.com/ssteel15659>

يعمل دوان دوانغ في كلية الإدارة بجامعة هواجونغ للعلوم والتكنولوجيا في ووهان بالصين. ويمكن الاتصال به على عنوان البريد الإلكتروني الآتي: peter_yf@yahoo.com.cn

يود كتابة المقال توجيه الشكر إلى جامعة الحواش الثلاثة في تشينغهاي، وجامعة كالغاري في كندا، والوكالة الأكاديمية تشينغهاي للدراسات لما قدته هذه الجهات من دعم للبحث، ودراسي من استضافتهما للكثير من الأكاديميين، والمسؤولين الحكوميين، والمهجرين الذين شاركوا بكم في البحث.

١ ينص هذا العدد السنو السكاني خلال فترة القسمة عشر حاشا المتوطن أن يستقره ماء المشروع

Three Gorges Probe: September 20, 2001, ١
www.probeinternational.org/pi/3g/

يكونون قد أكملوا الوفاء بمصممهم إلى أن ينتقل تسجيل أسر المهجرين إلى مقاطعة أخرى. وفي بعض المناطق يعمل جانب من السكان كمعالة مهاجرة، لكن نظراً لأن الخدمات الاجتماعية وغيرها من الحقوق ترتبط بنظام تسجيل الأسر فإن الهجرة الطبيعية إلى خارج المنطقة ليست حلاً ممكناً من الناحية العملية لإعادة التوطين. ويجري حالياً إصلاح نظام تسجيل الأسر في الصين إلا أن من الضروري الإسراع بهذه العملية، وخصوصاً في منطقة الخوانق الثلاثة، حتى يمكن إنقاذ مزيد من حرية الانتقال للمهجرين ليسكوا في أيديهم تمام إعادة توطينهم في مناطق بعيدة مع ما يلقونه من دعم.

ومن المرجح أن يريد باطارد اللجوء إلى إعادة التوطين في مناطق بعيدة، مصحوباً بزيادة الضغوط والتوتر بين المسؤولين والمهجرين. وقد أعرب كثير من المهجرين عن بعض الاستعداد لقبول إعادة التوطين خارج المنطقة، إلا أن ثمة آخرين ممن يشعرون بالاستياء من تقديم تمويش أكبر للمهجرين الذين يعاد توطينهم في مناطق بعيدة، وتطوي إعادة التوطين في مناطق بعيدة على تكاليف اقتصادية واجتماعية أكبر، ومن بين المخاطر ترايد السطو والتذمر.

الخاتمة

يمثل انتزاع المهجرين من مواطنهم وإزايك حياتهم انعكاساً للتغير السريع الذي تشهده الصين بشئ انحائها. ومع تشارك خطى الإصلاح الاقتصادي قبل الإصلاح السياسي، لا يمكن لصنع القرار مركزياً أن يواكب دائماً

التسبب بالفقر: اختلال المنطق الاقتصادي في الصيغة المعدلة لسياسة إعادة التوطين غير الطوعية للبنك الدولي

بقلم: تيودور داوونينغ

العديدة على تحديد الأدوات التحليلية اللازمة والتحويل المناسب لتقدي هذه المخاطر؟

ويلاحظ أن السياسة OP/BP4.12 تحلض ما بين إعادة البناء والتنمية، فبينما يدعو جزء منها إلى أن يكون النازحون مستوطنين من المشروعات تجد قسماً آخر منها يسمح للمقترضين بغير العمل على مجرد استعادة سبل الرزق ومستويات المعيشة السابقة على الدوح. أما السياسة الأصلية فكانت تنص على معيار أرقي من ذلك، حيث اشترطت «مسورة تخطيط عمليات إعادة التوطين غير الطوعية وتنفيذها كمشروعات للتنمية مع تقديم الموارد الاستثمارية والفرص الكافية لمن أعيد توطينهم للمشاركة في عائدات هذه

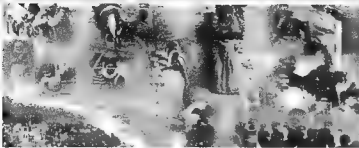
عن مخاطر التقييم بالفقر وعمليات البناء، وهو النموذج الذي تم اختياره وصقله على نطاق واسع. وتعترف السياسة OP/BP4.12 بمخاطر التسبب بالفقر في أول فترة منها، ولكنها لا تقترح أي تدابير للتعامل معها. وبدلاً من ذلك نعد أنها شتد إلى نفس التحليل الاقتصادي المختل والمناهج الاقتصادية القاصرة التي تعد مسؤولة عن عقود من الأداء غير المقبول. وحيث أن السياسة المعدلة تنص مسؤولية البنك تجاه العملاء على التوصل عن حد الأراضي فحسب، فإنها تتجاهل الحاجة إلى إعادة تأهيل الضعفاء الأبرياء للزواج الناجم عن التنمية تأملياً يمتد به. فإذا كان البنك يني أن يتعامل مع المخاطر بطريقة ضمنية فلماذا لم تنص السياسة

عام ١٩٩٠ وضع البنك الدولي سياسة في مشهودة لإعادة التوطين غير الطوعية أصبحت فيما بعد مرجعاً يشر إليه ويحتذى به. ومنذ عام ١٩٩٨ والبنك يطالب المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية وغيرها من الأطراف المهمة بإعطاء أرائها حول سلسلة من المشروعات لمرامجة سياساته. وعلى الرغم من الاعتراضات القاتلة بأن الصيغة النهائية تصصف توجيهات العمليات السارية حالياً فقد اعتمد مجلس البنك سياسته الجديدة (OP/BP4.12) في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١.

ويقوم البنك بدور رئيسي في إدراك المخاطر الكامنة في عمليات النزوح القسري، وكان ميشيل كيرنيا قد وضع نموذجاً خاصاً بالبنك

الشبكة الدولية المعنية بالنزوح وإعادة التوطين (INDR)

INDR هي شبكة دولية على الإنترنت للتواصل بين العلماء الأكاديميين والممارسين وصناع السياسات الساعين للتخفيف من وطأة الفقر الناجم عن التنمية.



موقع INDR على الإنترنت: www.displacement.net

مواقع أخرى ذات صلة بالنزوح الناجم عن التنمية:

اصدقاء نهر نارمادا: www.narmada.org

شبكة الأنهار الدولية: www.irmn.org/index.html

مشروع السودان والتنمية، برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة (UNEP):

www.unep-dams.org

اللجنة الدولية للسود: www.dams.org

مشروعات النزوح الناجم عن التنمية. كما يجب (ه) أن يحمي المعرضين للمخاطر بإدخال «تأمينات صد النزوح الناجم عن المشروعات، لتكون كشبكة أمان في حالة ما إذا لم تنجح سياساته. وهذه الشبكة الجديدة من شأنها أن تؤدي بالصامتين وبالأشخاص إلى دفع المقترضين إلى تخفيف المخاطر المعروفة وتقليلها. فإذا كانت الإجراءات الممكنة اتصافها بهذه الكثرة، فلماذا لا تحرك إدارة البنك والممولين به سائلاً بينما التارحون عارفين في الفقر الناجم عن مشروعات التنمية، مما يتعارض مع الهدف الأساسي للبنك وهو خفض حدة الفقر؟

تيد دواينغ استاذ بحوث التنمية

الاجتماعية بجامعة أريزونا، ورئيس

الشبكة الدولية للنزوح وإعادة التوطين.

البريد الإلكتروني: ted Downing@earthlink.net

earthlink.net ويمكن الرجوع إلى رد البنك

الدولي على هذه الملاحظات النقدية وعلى

مزيد من الآراء على الموقع التالي.

www.ted-downing.com

أن ينطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان. فتتص المعلومات وعدم وجود التمثيل القانوني يؤدي دوماً إلى تقويض قدرة المضارين من المشروعات على فهم إمكانيات إعادة البناء الاقتصادي في مجتمعهم والتفاوض عليها. ويلاحظ هنا أن السياسة OP/BP4.12 «تتجاهل بشأن» المضارين من مشروعات التنمية بدلاً من أن «تتشارك معهم»، ويتم هذا التشاور على مستويات القمة، حيث أنكر جيمس د. ولفنسون مدير البنك الدولي هي مشكلة إلى مجلس إدارة البنك إنكاراً مريضاً حق السكان الأصليين في الموافقة على المشروعات موافقة مسبقة مبنية على الإلمام الواهي بأبعادها. فلماذا تسمح السياسة المعدلة بضمان التكاليف التي يتحملها المقترض للتفاوض مع التارحين بينما لا تسمح بالكمس؟

وفي سياق الإعداد لما وعد به البنك الدولي من إجراء مراجعة في المستقبل لسياساته المعدلة اقترح أن يلتزم البنك بمبدأ الاحتياط، وأن يتفادى الإجراءات التي قد تؤدي إلى الضرر. فعليه أن لا يعول عمليات تقييم المخاطر، (ب) وأن يعلم الناس في الوقت المناسب بالمخاطر وإمكانيات الحد منها. (ج) وأن يوفر التمثيل القانوني المستقل المتمم بالكفاءة اللازمة، (د) وأن يعد الترتيبات اللازمة للمتابعة المستقلة التي تسمح بالشفافية لجميع

المشروعات.. فلماذا استبعد هذا المعيار؟ وهل يمكن أن يكون ذلك خطوة نحو تعريف أصيق للمسؤولية أو التوصل منها؟

وتقيد السياسة OP/BP4.12 بصورة تصفية تكلفة إعادة التوطين «بالآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة الناجمة عن استئلاء المشروع على الأرض، ونقل المأوى، وفقد الأصول وموارد الدخل، وتسمح الصيغة المعدلة من السياسة للمقترض بتبرير مسؤولياته والتزاماته بالتعبير بصورة تصفية بين «المباشر وغير المباشر»، مما يؤدي إلى تقدير إجمالي تكلفة المشروع تقديراً يقل عن الواقع الفعلي، وتتجاهل السياسة بحوث البنك الدولي والبحوث الأكاديمية التي خلصت إلى أن التكاليف الخارجية مثل تكاليف إعادة الاندماج ونقل المجتمعات المحلية لأماكن جديدة وفقد الأمن الغذائي وسوء الأحوال الصحية تكاليف حقيقية يمكن حسابها. ومن هنا فإن المحلل الاقتصادي السليم يجب أن يكون كما يلي: لو لم تكن هذه التكاليف لتتسا دون وجود المشروع، فإنها بذلك تعد بالتعامل تكاليف للمشروع ويجب احتسابها.

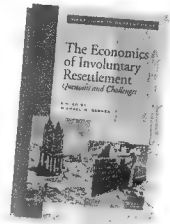
ولا تتطالب السياسة OP/BP4.12 بتقييم مخاطر التسبب بالمقر أو بتحميل الاقتصادي واحتمالي للآثار المحتملة. وفي مراجعة البنك الدولي الشاملة لعام ١٩٩٤ وجد مجلس إدارته أن الأداء البائس لمشروعات البنك على مر عقد من الزمان يرجع إلى عدم تعامله مع هذه المخاطر. وكل ما تفعله السياسة OP/BP4.12 في هذا الصدد أنها توجه طاقم البنك إلى مراجعة المخاطر الكامنة في احتمال عدم التنفيذ الكافي لخطط المقترضين بفرض إعادة التوطين. وهكذا فإن السياسة بتبريرها على المخاطرة كمقياس لسوء أداء المشروعات تتجاهل مخاطر ظهور الفقر المتعددة الجوانب التي تواجه التارحين.

وتستبعد السياسة OP/BP4.12 التكاليف الحقيقية لانئصال الاقتصادات والمؤسسات الاجتماعية والنظم التعليمية المتضررة ووضعها من جديد على الطريق السليم، فيما تجعل للتوطين أولوية على البائت إنهاء النظم الاقتصادية والنظم التعليمية المتضررة. كما أنها تقصر مفهوم ما كان يعد فيما سبق «مصفاً ناجحاً عن التشريد» على «الضئط الفسي» مما يعني استبعاد الأشكال الأخرى الموثقة من الصفوة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي غالباً ما تصاحب النزوح. وتعتمد السياسة المعدلة نوعاً غفا عليه الدهر من تحليل التكاليف والمائدات يفترق إلى التحليل التوزيعي للمكسب والخسارة، ولا يستخدم المنطقة المحلية كوحدة لتحليل. فلماذا يصير البنك على مناهج ثبتت من خلال دراساته هو نفسه أنها تعاني من القصور؟ وتكرس السياسة الجديدة لنظام تفاوضي يمكن

كتابات عن النزوح وإعادة التوطين الناجمين عن التنمية

الكتابات البحثية عن إعادة التوطين الناجمة عن التنمية ازدهت بسرعة فائقة في الماضي. وصدر عن البنك الدولي مؤخرًا مجلدين يقدمان مساهمات متعددة الأنظمة لعدد كبير من الباحثين. «اقتصاديات إعادة التوطين غير الطوعية: الأسئلة والتحديات» (The Economics of Involuntary Resettlement: Questions and Challenges) تحرير مايكل م. سيرنيا، والمخاطر وإعادة الإعمار. تجارب المَعَاد توطيهم واللاجئين، (Reconstruction: Experiences of Resettlers and Refugees Risks) تحرير كريستوفر ماركول ومايكل م. سيرنيا).

اقتصاديات إعادة التوطين غير الطوعية



هذا هو أول كتاب في أدب إعادة التوطين المخصص للمسائل الاقتصادية التي تطويع عليها عملية النزوح وإعادة التوطين القسرية الناجمة عن التنمية. في الفصل التقديمي، يحدد مايكل سيرنيا، مؤلفين أساسيين، الأولى، أن اقتصاديات النزوح وإعادة التوطين أهملت من قِبل الباحثين والعاملين الأكاديميين. وهو (يصل أدنى إلى محو في التحليل الاقتصادي للنزوح وعلاجاته الاقتصادية/العالية. ويشير إلى أن المعرفة الاجتماعية/الأنثروبولوجية عن إعادة التوطين متقدمة جدًا على المعرفة الاقتصادية بحيث أحدثت فجوة لاوظيفية في فهم ما الذي يؤثر على السياسة والإجراءات العملية. ثانيًا، يرى أن المنهجية الاقتصادية التي يستخدمها البنك الدولي والمشاريع الممولة من قِبل الحكومات أو المثيرين لتحليل التكاليف والتعويضات والمصرفيات المقدمة للنزوح/إعادة التوطين تستند إلى تحليل تقليدي للتكلفة والفوائد. وقد بطل استعمالها. ويرى أن استخدام تحليل التكلفة والعوائد يؤدي إلى بخس التقييم وإلى نقص مرم في تمويل عمليات إعادة التوطين، ما يسهم في فشلها المتكرر على نطاق واسع.

وتجد هذه التهم دعمًا من مساهمة الاقتصادي البريطاني ديفيد بيرس. فمن وجهة نظر اقتصاد الرعاية، يرسم بيرس خطوطًا متوازنة بين اقتصاديات إعادة

التوطين والاقتصاديات البيئية وينتقد المعالجة غير المرضية للعوامل الخارجية في مشاريع إعادة التوطين. ويقدم اقتراحات هامة في السياسة والمنهجية من أجل تحسين الأسس الاقتصادية والمالية التي يستند إليها النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين.

وتتامل الفصول الأخرى التي كتبها جون إديسكن وماريا كلاراميجيا مع إعادة التوطين الرفيعة في آسيا وإعادة التوطين المدنية في أمريكا اللاتينية. وهي توفر دليلًا تحريبيًا مقنعًا على العيوب الموحدة في التخطيط الاقتصادي لعمليات إعادة التوطين. ويختبر عالم الأنثروبولوجيا الهندي، لاشمان ماهاباترا نموذج مخاطر الفقر وإعادة إنشاء أسباب كسب الرزق لإعادة التوطين مقابل النتائج التجارية عن عمليات الفقر الناجم عن إعادة التوطين في الهند. ويختتم الكتاب بمساهمة من قبل عالم السياسة وارن هان وبكلى الذي يقترح كيف تستطيع سياسات إعادة التوطين تهيئة الموارد المخصصة لإعادة التوطين والموارد الحدية التي ينشأها المشروع نفسه بشكل أفضل من أجل تحسين الشروط الاقتصادية للمعاد توطيهم وتمكينهم من تقاسم الفوائد التنموية.

إن هذا الكتاب يقدم منظورًا للديناميات الداخلية لإعادة التوطين ويقترح أدوات تحليلية وحلولًا سياسية لتحديث المقدرات المنطقية وتحسين مصادر عمليات إعادة التوطين غير الطوعية ونتائجها. ويعود الآن إلى الباحثين الاقتصاديين أمر الاستجابة إلى الأسئلة والتحديات التي يثيرها هذا الكتاب.

المخاطر وإعادة الإعمار: تجارب المَعَاد توطيهم واللاجئين

يتركز هذا الكتاب الضخم حول نموذج مخاطر الفقر وإعادة إنشاء أسباب كسب الرزق، ويوفر اسمًا توجيهية لتحديد المخاطر والتنبؤ بها وتشخيص شدة الخطر والإجراءات التطيفية المضادة للمخاطر. وتطور الكتاب عن مؤتمر دولي نظمته مركز دراسات اللاجئين في عام ١٩٩٨ ليحتوي محتوى ووظائف هذا النموذج واستكشاف

إمكانية استخدام النموذج ومكوناته الرئيسية لتحليل سيرورات اللاجئين والنزوح الأخرى.

يضم المجلد ثمانية أقسام. يلي فصل «سيرنيا» الافتتاحي الذي يحدد معالم قالب النموذج، تعالج كل ميزة رئيسية في دراستين، إحداهما من تأليف خبير في إعادة التوطين والأخرى من تأليف باحث في مجال اللاجئين. ويقدم فوئرا وهاريل - بوند وغرين وكيريب وسورنسون وهيرشون وولد سهلاسي مساهمات تتعلق أساسًا باللاجئين الذين تسبب الصراع والسياسة بجزوهم، في حين يستخدم نياك ولاسيلى - جاكوب وبكلى وزو وميجيا وفرنانديز وكوين وباحثون آخرون مقارنة النموذج لفحص حالات إعادة التوطين الرئيسية الناجمة عن التنمية في الصين والهند والأرجنتين وإفريقيا.

ويشير تور دراسات الحالة بقوة إلى أن النزوح في معظم الحالات يؤدي ضلًا إلى الفقر وأن التحليل المنهجي للمخاطر وتحديدها أمر لا يستغنى عنه. ومن المساهمات الجديدة لهذا الكتاب معالجة استراتيجيات إعادة الإعمار بعد النزوح بالاستناد إلى مقارنة النموذج. ولم تحظ هذه الحاحية تاريخيًا بالمعالجة الكافية في كتابات إعادة التوطين التي يقتضي إلى تجارب إيجابية ناجحة يفيد عنها. وقد بحثت إمكانية وصول المَعَاد توطيهم إلى المصادر الطبيعية تحت الملكية المشتركة ومسائل إعادة تمفصل المجتمع.

ويقدم الكتاب مجموعة من دراسات المقارنة ويعمل الحوارات والمناقشات بين وجهات النظر المختلفة - بعضها يتمّ البعض وبعضها يعارضه - ويمكن استخدام الكتاب من قبل الأساتذة والباحثين وطلاب الهجرة القسرية. ويمكن أن يستخدم الممارسون أفكاره العميقة وفرضياته لتطوير أهداف عملانية.



النزوح بسبب التنمية: هل هو شأن داخلي أم قضية دولية تخص حقوق الإنسان؟

بقلم: بيرون بيترسون

بهذه الأعداد الغفيرة من البشر فلماذا يهبط مثل هذا الصمت المطبق على النازحين داخلياً بسبب مشروعات التنمية؟ وقد بدأت الأمم المتحدة خلال العقد الأخير تولي تدريجياً مزيداً من الاهتمام للنزوح بسبب الصراعات، مدركةً أخيراً أن النازحين داخلياً ليسوا أقل عرضة للتأثر من اللاجئين ويفوقون في العدد كثيراً من فروا عبر حدود وطنهم. فما هو المطلوب الآن لتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى النازحين بسبب التنمية؟ هل سيظلون ضحايا صامتين لإهمال الحكومات والشركات؟ ويلفت هذا المقال الانتباه إلى النزوح القسري بوصفه انتهاكاً لحقوق الإنسان. ويبحث في السبل التي تسبب مشروعات التنمية من خلالها النزوح وما يتعرض له النازحون، الذين يحتاجون إلى إعادة التوطين واستعادة موارد رزقهم، من إهمال واسع النطاق.

إذا كان من الصعب الوصول إلى تقدير دقيق لعدد النازحين داخلياً بسبب الصراعات (الذين يتفق معظم المراقبين على أن عددهم يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ مليوناً) فإن صعوبة أكبر تعترض تقدير عدد النازحين بسبب مشروعات التنمية.

التنمية، ما رالوا هي انتظار إعادة التأهيل، وهو عدد يتسم في تقدير معظم الباحثين المستقلين بالتخلف الشديد. وفي الصين اعترفت الحكومة بأن سبعة ملايين من النازحين داخلياً يسبب مشروعات التنمية كانوا يعيشون في "مقر مدفع" في ١٩٨٩.

وإذا كان قطع أسباب الحياة والاستقرار يعيق

تشير نتائج البحوث المستفيضة التي قدمتها اللجنة المالية للسود، إلى أن ما بين ٤٠ و ٨٠ مليون شخص هجروا قسراً من ديارهم نتيجة نوع واحد من هذه المشروعات، وهو بناء السدود الضخمة لتوليد الكهرباء. وفي عام ١٩٩٤ اعترفت حكومة الهند بأن عشرة ملايين نسمة ممن شردتهم مشروعات بناء السدود، والتعدين، وإزالة الغابات، وغيرها من مشروعات

محمود عي مشروء سد
مزمدة الممار المشر الرئيسي
لحرب البؤسر مومبي
سبدر الجول ٩٠

مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية والنزوح بسبب التنمية

قام فرانسيس دينغ، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الخاص المعني بالنازحين داخلياً، بدور محوري في جذب انتباه المجتمع الدولي إلى مخنة النازحين داخلياً بسبب الصراعات. وقد ساهم ما قام به من عمل من تحسين استجابة الحكومات والأمم المتحدة لاحتياجات النازحين داخلياً بسبب الصراعات، ربما لا تكون مجموعة المعايير الدولية التي وضعها هو وفريق الخبراء القانونيين العاملين معه والمتصلة في «مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشرد الداخلي» قانوناً دولياً ملزماً، لكنها مستوحاة من القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان.

وحسب ما نرى المجال الممكن لاستعمال هذه المبادئ في التصدي لمخنة النازحين داخلياً بسبب مشروعات التنمية نتاجاً أولاً إلى تصديق ما إذا كانت المبادئ التوجيهية تطبق فعلياً على الأشخاص النازحين داخلياً بسبب التنمية. ولا يبدو هذا واضحاً للوهلة الأولى على القراءة السريعة لتعريف الشخص النازح داخلياً في المبادئ التوجيهية. فهي تنص على:

«يُقصد بالمشردين داخلياً الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجة أو سبباً لنزاع أو آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من صنع البشر ولم يعمروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة».

إلا أن تعبير «ولاسيما» الوارد قبل تفصيل الأسباب يشير إلى أن الأسباب المبررة ليست الوحيدة على وجه الخصوص. وقد قال فرانسيس دينغ ووربرت كوهين إلى السدود التي تقام لتوليد الكهرباء يمكن اعتبارها كوارث من صنع البشر، ولذلك يندرج المزارعون بسببها في إطار التعريف الوارد في المبادئ التوجيهية^٦.

ويعزز المبدأ ٦.٦ ج (٢) الرأي القائل بأن المبادئ التوجيهية تتطابق بوضوح على النزوح بسبب التنمية إذ ينص على:

«يندرج تحت حظر التشرد التسفيح المتشرد في الأحوال التالية: ... (ج) في حالات مشاريع التنمية الواسعة النطاق التي لا تتركها اعتبارات حكمة ترتبط بالمصلحة العليا للجمهور ...»

لكن ما هو المعنى بالمفهوم الفاضح

«اعتبارات حكمة ترتبط بالمصلحة العليا للجمهور» من له سلطة أن يقضي بأن «اعتبارات حكمة ترتبط بالمصلحة العليا للجمهور» يمكن أن تبرر إجبار الناس قسراً على ترك أراضيهم؟

لماذا تتردد الأمم المتحدة إلى هذا الحد في التصدي للقضية؟

وقد افترض ولتر كالين، وهو أحد واضعي المبادئ التوجيهية، أن «التشريد المرتبط بالتنمية لا يكون مسموحاً به إلا عندما تبرر اعتبارات حكمة ترتبط بالمصلحة العليا للجمهور هذا الإجراء، أي عند تلبية مقتضيات الضرورة والتناسب»^١. وتفسير المفاهيم الأخيرة، أي «مقتضيات الضرورة والتناسب»، يحيلنا كالين إلى التوجيه العملي الخاص بالبنك الدولي رقم ٤-٣٠ والمعني بإعادة التوطين القسرية^٢ وتوجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لوكالات المونة بخصوص النزوح وإعادة التوطين القسريين في إطار مشروعات التنمية. وتقدم هذه التوجيهات إرشادات ممتازة للحكومات ووكالات المونة والجهات التي تقدم القروض وتبصير المفاهيم الأخيرة، أي «مقتضيات الضرورة والتناسب»، يحيلنا كالين إلى التوجيه العملي الخاص بالبنك الدولي رقم ٤-٣٠ والمعني بإعادة التوطين القسرية^٣ وتوجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لوكالات المونة بخصوص النزوح وإعادة التوطين القسريين في إطار مشروعات التنمية. وتقدم هذه التوجيهات إرشادات ممتازة للحكومات ووكالات المونة والجهات التي تقدم القروض وتبصير المفاهيم الأخيرة، أي «مقتضيات الضرورة والتناسب»، ولهاذا فتفسير هذين المفهومين متروك لمن يجب أن يطبقوا المبادئ التوجيهية، أي الحكومات، والهيئات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، وممثل الأمين العام نفسه.

تحليل اللغة المستخدمة في تناول النزوح الناتج عن التنمية

لأن المفاهيم المتضمنة في عبارتي «اعتبارات حكمة ترتبط بالمصلحة العليا للجمهور» والضرورة والتناسب هي التي تحدد ما إذا كان النزوح القسري لسكان منطقة ما نتيجة مشروع من مشروعات البنية الأساسية يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان أم مشروعاً للتنمية يحظى بالشرعية، فمن المهم وضع هذه الكلمات على محك البحث، فنحن بحاجة إلى مواصلة تحدي الافتراضات الكامنة وراء الكلمات المستخدمة لتبرير التهجير القسري الواسع النطاق.

من هم المصيون بكلمة «الجمهور»؟ إذا قبلنا أن حقوق الإنسان كما وردت في المواثيق الدولية عالمية النطاق فيأتي التالي يكون «الجمهور» هم مجموع السكان في المنطقة المعنية وليس النخبة الاقتصادية والسياسية بحسب، فإذا أخذنا الهند مثلاً (حيث يعيش ما يزيد على ٨٠ في المائة من الأسر دون كوراء في المناطق الريفية) يمكن للمرء لذلك أن يقول إن توسيع شبكة إمدادات الكهرباء في المناطق الريفية أكثر «ضرورة» من إنتاج مزيد من الكهرباء للتخزين التي يعيش معظمها في المدن^٤. ويؤيد هذا المنطق ما خلصت

إليه «اللجنة العالمية للسود» من أن السدود الصخرية «تنتج منافع تعود بالفائدة على مجموعات من السكان غير أولئك الذين يتحملون تكلفتها الاجتماعية والبيئية»^٥.

لماذا تتردد الأمم المتحدة إلى هذا الحد في التصدي للقضية؟

هل يمكن جعل «التناسب» أكثر قابلية للقياس الكمي؟ كان يمكن مثلاً للسلطات في حالة مشروع لتوليد الكهرباء من الطاقة المائية أن تحدد عدداً طه من بيروء من الأسر التي سيتم تهجيرها لكل ميغافوات من الكهرباء المتوقع إنتاجها للمشروع. وبطبيعة الحال تقتصر مثل هذه الطريقة تصديق التناسب التي تستخف بعبان البشر أن الكهرباء المنتجة ستفيد سكان المناطق، وهذا ليس هو الحال بالتأكيد حيث تتمتع أقلية صغيرة باستعمال الكهرباء.

ينبغي إعادة توطين النازحين بالصورة اللاحقة

وينبغي أن تُعاد إليهم قدرتهم على كسب العيش، وما لم يتحقق لهم ذلك فلا ينبغي في شيء إن كان المشروع الذي سيؤسدهم من أرضهم يحقق «المصلحة العليا للجمهور»، إذ يظل الواقع هو أن حقوقهم ما زالت منتهكة.

عزم اهتمام الأمم المتحدة بالنزوح بسبب التنمية

لقد تركت للمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والباحثين الأكاديميين مهمة دراسة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومات فيما يتعلق بالنزوح بسبب التنمية، وتسليم الضوء على مخنة الملايين من النازحين داخلياً الذين هُجروا قسراً من أرضهم. وإذا كانت المبادئ التوجيهية وقانون حقوق الإنسان الدولي الملزم^٦ يحظران، كما رأينا، النزوح القسري (سواء الناجم عن الصراع أم عن التنمية) الذي لا تبرره اعتبارات حكمة ترتبط بالمصلحة العليا للجمهور، فعلاذاً تتردد الأمم المتحدة إلى هذا الحد في التصدي للقضية؟ كيف يمكن المجتمع الدولي أن يبرر مثلاً قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مدى العقد المصمر بتوفير احتياجات ٢٧٢ أنثى من النازحين داخلياً بسبب الصراع في جورجيا، وهم ميسورو الحال نسبياً، بينما لا يتم ٢١ مليوناً من المزارعين بسبب التنمية في الهند والهند وجهد مشكلة بالسياسة لمفوضية شؤون اللاجئين (أو أي وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة)؟

ومن الطبيعي أن تقاوم الحكومات مزيد من المصروفات للحكومات على مفهوم السيادة الوطنية عندما تكون الدولة نفسها هي الجاني المسؤول عن النزوح القسري. فالأرجح على وجه العموم أن تسمح الحكومات للمجتمع

الدولي بالوصول إلى السكان النازحين عندما تكون أغلبية النازحين داخلياً قد أجبروا على النزوح على أيدي أطراف أخرى غير الدولة. كما هو الحال في كولومبيا أو أنتولا، إلا أنه عندما تكون الدولة ضالعة إلى حد بعيد في حالات التهجير (كما هو الحال في بورما أو الصين، أو روسيا)، تكون حرية الوصول إلى النازحين من النازحين محدودة للغاية. وقد صارت الأمم المتحدة الآن تتحدى، إلى حد ما، هذا التمييز لحرية الوصول إلى النازحين في الحالات التي ينتج فيها السكان بسبب الصراع. إلا أننا لم نر ضغوطاً معاكسة من

تقديم معلومات بخصوص النازحين داخلياً بسبب التنمية. فبعض من أكبر مجموعات النازحين داخلياً بسبب التنمية وأكثرها تعرضاً للإهمال موجودة في دول أطراف في اتفاقيات مهمة للأمم المتحدة خاصة بحقوق الإنسان. وفي إطار التقارير الدورية التي تقدمها الدول بخصوص التزامها بتنفيذ هذه الاتفاقيات ومراجعة الأمم المتحدة لمدى الالتزام بالتنفيذ يجب أن تطلب الأمم المتحدة معلومات بخصوص النزوح القسري في كل دولة. وقد أدرجت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الالتزام بهذه الحقوق، ومن ثم يجب تشجيعها على التمدد لحالات التهجير القسري وأوضاع النازحين داخلياً بسبب التنمية. وكما هو الحال بالنسبة إلى «المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، جرى العرف على أن تقدم المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية معلومات بخصوص القضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى الوفاء بهذه الحقوق إلى الدول الأعضاء في «اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية». ولذلك فمن المناسب للجنة أن تطلب من الحكومة والمنظمات غير الحكومية في السواء تقارير بخصوص عواقب مشروعات التنمية الواسعة النطاق في الصين وأن تطل هذه التقارير.

وإذا كانت هذه الحقوق تتعرض للانتهاك في إطار النزوح الداخلي، فمن المفيد لأعضاء اللجنة عدم الاقتصاد عند التحليل والمراجعة على استعمال المواد المعنية في المهددين، وأن يستخدموا أيضاً المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي.

ومع ذلك ينبغي ألا تقتصر زيادة الاهتمام بانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن النزوح بسبب التنمية على هذه الصكوك الثلاثة، إذ يمكن استخدام كل ميثاق الأمم المتحدة الست المعنية بمراقبة تنفيذ المعاهدات^{١١} استيضاح جوانب هذه الظاهرة وفيها. ويجب كذلك تشجيع آليات المتابعة غير المرتبطة بالاتفاقيات محددة خاصة بحقوق الإنسان (وفق الأمم المتحدة العاملة والممثلون الخاصون والمراقبون الخاصون) على التصدي لهذه القضية.

ويجب أن يقوم ممثل الأمين العام المعني بالنزوح الداخلي بدور رئيسي في التصدي لمسألة التمييز بين مشروع التنمية الذي تدره اعتبارات حاكمية ترتبط بالمصلحة العليا للمهور، والذي يتضمن إعادة توطين النازحين بصورة مؤقتة، وبين التهجير القسري الذي ينتهك حقوق الإنسان المعتمدة دولياً، وإيضاح الفارق بين الاثنين. وسيلقى مثل هذا الدور الإرشادي ترحيباً من المجتمع الدولي، إذ من شأنه أن يزيل ما يعانيه حالياً من تشوش لأن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية الخاصة بالنزوح الناجم عن التنمية بينما لا تتناولها أنشطة ممثل الأمين العام. ونظراً لخصامة أعباء العمل التي يضطلع بها ممثل الأمين العام حالياً وقلة الموارد المتاحة له، فلن يكون من الواقعي أن يطلب منه التصدي للأوضاع الخاصة ببلدان محددة فيما يخص النزوح بسبب التنمية. إلا أن بقدوره أن يقوم بدور بالغ الأهمية في جذب انتباه الفريق العامل التابع للجنة الدائمة للوكالات الأمم المتحدة إلى مخنة النازحين داخلياً بسبب التنمية. ومن شأن هذا أن يمكن الوكالات المناسبة من بين أعضاء اللجنة الدائمة

السيادة الوطنية الحقيقية لأي دولة تقتزن باضطلاعها ببعض المسؤوليات الخاصة بحقوق الإنسان نحو مواطنيها

الأمم المتحدة عندما يحدث النزوح نتيجة لمشروعات التنمية.

ويكمن السبب في هذه اللامبالاة في تفسير الأمم المتحدة لما يُعد مشروعاً للتنمية تهرده اعتبارات حاكمية ترتبط بالمصلحة العليا للجمهور وتمتعت بالحماية من التدخل الدولي بموجب مفهوم السيادة الوطنية، وما يُعد انتهاكاً لحقوق الإنسان يمتد على قِطر المجتمع الدولي. وفي حالة الهند لا ترى بوضوح أننا أمام الحالة الأخيرة؛ لقد حسرت الأمم المتحدة تهجير الملايين من الأشخاص بمعايير السيادة الوطنية، ولم تلم تصد للتمييز بإثارتها مع حكومة الهند أو مع أي حكومة أخرى لهذا الغرض.

أما أن الأوان لاستنهاض الهمة في العمل على تحقيق فكرة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان التي تقرن السيادة الوطنية الحقيقية لأي دولة باضطلاعها ببعض المسؤوليات الخاصة بحقوق الإنسان نحو مواطنيها،^{١٢} إن ما خلصت إليه «اللجنة الأمريكية لشؤون اللاجئين» فيما يتعلق بالنزوح الناجم عن الصراع في الهند يطبق بنفس القدر فيما يتعلق بالنازحين داخلياً بسبب التنمية. إذ قالت: «لا يمكن الهند إلا تتخذ خطوات لحماية النازحين ومساعدتهم، ومنع نزوح آخرين، وأن ترفض مع ذلك اهتمام المجتمع الدولي الإنساني بمصير المكونين بهذا النزوح»^{١٣}.

آليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان والانتهاكات الناجمة عن التنمية

إذا كانت وكالات الأمم المتحدة غير مقتتعة ومن باب النزوح الناجم عن التنمية بعد كثير من الحالات من انتهاكات حقوق الإنسان، فعليها على الأقل أن تستخدم آليات حقوق الإنسان القائمة لمعالجة المكمات

مثل هذا الطلب ضمن التوجيهات التي أصدرتها للدول بخصوص تقديم التقارير. لكنها لم تتلق سوى قدر ضئيل من المعلومات بخصوص حالات التهجير القسري. وبالإضافة إلى ذلك يجب أيضاً تحليل مدى الوفاء بحقوق هؤلاء المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بعد التهجير حتى يمكن تقييم الظروف التي يعاد في ظلها توطين هؤلاء الأشخاص (في الحالات التي يجري فيها إعادة التوطين).

وتكفل المادة ١٢ من «المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» الصادر من الأمم المتحدة الحق في حرية الانتقال وحرية اختيار مقر الإقامة، وتراقب لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان تنفيذها. ويتعين على الحكومة الهندية أن تقدم تقريرها الدوري التالي بموجب «المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» قبل نهاية عام ٢٠٠١. ويجب تشجيعها على التصدي لقضية الأشخاص الذين تعرض لهم في حرية الانتقال للانتهاك من خلال النزوح القسري. كما ينبغي أن تطلب اللجنة أيضاً أن تقدم المنظمات غير الحكومية معلومات بخصوص هذا الموضوع المحدد جرياً على العرف المتبع.

والهذه من الدول الأطراف أيضاً في «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز المنصري» وافذلك يجب أن يطلب منها أن تقرر للجنة القضاء على التمييز المنصري لماذا يمثل أبناء قبائل أديفاسي ما بين ٤٠ و ٥٠ في المائة من النازحين بسبب التنمية في حين يمثل الأديفاسيون سوى ثمانية في المائة من سكان الهند.

كما بات يتعين على الصين التي أصبحت هذا العام من الدول الأطراف في «المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» أن تقدم تقارير بخصوص مدى



Friends of the River NARMADA

नर्मदा की घाटी में
अब लड़ख जारी है
घनो उठो, थलो उठो,
रोकना बिनाश है।

٥ جري الآن تحويلها إلى سياسة هائلة /إجراء باتي 4 12

OP/ BP
http://www-48.worldbank.org/cond/cond.csf/

All/FCX:ED41W511D3C:AR5267ED00M99EB

٦ يقول الكاتب الهندي أروماني روي أن صانع السدود، بما في ذلك ريادة الإمدادات من مياه الشرب، لا تعود بالمعنى على

Roy The Cost of Living, p94-95

المقرء

WCD Profile of beneficiaries

Dams and Development, 16 November 2000, p125

WCD Dams and Development 16 November 2000, v

p120

٨ انظر، مثلاً، الحق في حرية الانتقال وحرية اختيار محل

الإقامة (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

المادة ١٢ أو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٣)

٩ انظر مثلاً مقال الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في

The Economist, 18 September 1999

١٠ UN Committee for Refugees Northeast India

Hidden Displacement, 2000, p19

١١ Amnesty International, India Persecuted for

challenging injustice - human rights defenders in India,

26 April 2000, Part III, Section 3

١٢ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واللجنة المعنية

بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و لجنة المعاملة

التي تديرها و لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،

و لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، و لجنة

حقوق الطفل

المجتمع الدولي يدرك حقيقة «مشروعات

التنمية القائمة على سوء التقدير والتي تؤدي

إلى تهجير ملايين الناس والقضاء على موارد

رؤسهم، وهي أنها في واقع الأمر انتهاكات

لحقوق الإنسان.

بيون بترسون هو منسق شؤون

التدريب للمشروع العالمي المعني

بأوضاع النازحين داخلياً في المجلس

النرويجي للاجئين.

البريد الإلكتروني: bjocn.pettersen@nrc.ch

World Commission on Dams (WCD) Dams

and Development, 16 November 2000, p 104.

١٢ متاح أيضاً على الإنترنت في الموقع www.dams.org/report

International Rivers Network/ Human Rights

in China 'Major Problems Found in Three Gorges

Dam Resettlement Program' March 12, 1998, p7

١٣ تانج الموائد الثورية والكمبيوترية أمثلة أخرى للكوارث من

France Deng and Roberta Cohen Masses

in Flight, p16-17

١٤ Walter Kalin, Guiding Principles on Internal

Displacement - Annotations, p17

لوكالات الأمم المتحدة من استكشاف سبل

إدراج النازحين داخلياً بسبب التنمية ضمن

المستفيدين من أنشطة الحماية والمساعدة.

وقد يكون مثل هذا النهج الذي يتناول موضوع

النزوح الداخلي من منظور حقوق الإنسان

مثيراً. فالدول الأطراف في الصكوك الدولية

وافقت بإرادتها الحرة على مراجعة مدى

الالتزام بتنفيذ هذه المبادئ الخاصة بحقوق

الإنسان. وصار من المتعارف عليه أن تدرج

الجان التي ترافق تنفيذ الصكوك ضمن

ملاحظاتها الختامية توصيات محددة

بخصوص السبل التي يمكن بها لوكالات الأمم

المتحدة أن تساهم في تعزيز الوفاء بحقوق

معينة. وبذلك بات مقدور هذه الجان أن

توصي الحكومات بطلب العون من بعض

الهيئات، كان تتمثل على سبيل المثال ببرنامج

الأمم المتحدة للتنمية ليقدم الدعم في إعادة

توطين النازحين داخلياً بسبب التنمية، أو

بموصية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

لتقدم الحماية هؤلاء النازحين. لقد بدأ



نحو الحق في أمن المكان

بقام: سكوت ليكي

استبعاد عدد كبير من الناس بصورة غير مباشرة من الاستفادة من الجهود المبذولة لحماية حقوق النازحين الداخليين ومتابعتها؟ لقد غفلت حركة الدعوة لحقوق النازحين الداخليين عن كثير من اضطروا لهجر ديارهم إلى الأبد نتيجة لمشروعات التنمية، أو عمليات إزالة العشوائيات، أو تدابير التجديد العمراني والتعمير، أو مشروعات تجميل المدن، أو أوامر الشراء الإجبارية، أو الاستنحوا على الأراضي بصورة تسفينة، أو إجراءات نزع الملكية (بحق الدولة في الاستيلاء على الأملاك للمنفعة العامة بعد تعويض المالك)، أو النزاع على الأراضي.

ويعاني المهجرون بسبب ضغوط التنمية معاناة شديدة تتأمل معاناة الأشخاص الذين درجوا على تصنيفهم بالنازحين الداخليين. وقد سلك بالكريشنان واجاغوالياً أولاً مصطلح «التطهير التعميمي» لوصف الإجراءات التي تتطوي على العنف المباشر أو غير المباشر، وفقد البيوت والأراضي والممتلكات بسبب ظروف خارجة عن إرادة المالك، والتعمير الحاد في مستويات المعيشة، والظروف المريعة للسكن والمعيشة التي يعاني منها الناس في أثناء النزوح. وفي بعض الأحوال قد يعاني المهجرون من فقدان أسوأ مما تعرض له النازحون الداخليون بسبب اضطرابات، فالمهجرون باسم التنمية غالباً ما يفتقون من تنظيم المقاومة.

المساعدات المحدودة جداً التي يمكن للنازحين الداخليين في شتى أنحاء العالم أن يحصلوا عليها حالياً، ولكن الأمر ليس بالضرورة بهذه الصورة؛ لأن تحديد فئات مصحاحا انتهاكات حقوق الإنسان الذين يمكن اعتبارهم نازحين داخليين يمكن أن يكون له تأثير على حجم الاهتمام الدولي الذي يجتذبونه، وعلى مدى احترام حقوقهم أو إنفاذها أو سريان سبل الإنصاف والتعويض الفعال بالنسبة لها.

على سبيل المثال، إذا اعتبرت امرأة أخرجت من بيتها نازحة داخلية فإن فرصتها تكون أكبر في الحصول على المعونات الإنسانية والفضائية، ولعلها في آخر الأمر تستفيد من حق رد ممتلكاتها لها بمجرد انتهاء ظروف النزوح. ولكن إذا لم ينطبق عليها تعريف النازح الداخلي، فقد تجد نفسها بلا حماية. فإذا كان جوهر تجاربها يماثل تجربة النازح الداخلي المعترف به، وإذا كانت الانتهاكات التي مسّت حقوقها تشبه بشكل أو بآخر الانتهاكات التي يتعرض لها هذا النازح المعترف به، فهل يعم عندئذ أن كان السبب في نزوحها وشقاقها الحالي هو صراع مسلح أو أحد مشروعات التنمية؟

القشة المنسية

هل أدى التركيز على النزوح الناجم عن الصراعات على مدى العقد الماضي إلى

نجح مجتمع الدعوة إلى حقوق النازحين الداخليين نجاحاً كبيراً، كما أوضحت المقالة السابقة، في إبراز صورة النازحين الداخليين وزيادة حجم الاهتمام المؤسسي بالنزوح الداخلي، لكن التركيز في هذا الصدد يكتاد يقتصر على فئة النزوح الناجم عن الصراعات، ومن هنا نجد أن جميع التقارير القطرية المقدمة من الممثل الخاص للأمين العام المعني بالنزوح الداخلي وشبكة الوكالات الكبرى المتعاونة في مجال النزوح الداخلي تتعلق بدول تشهد في الوقت الحالي، أو شهدت في الآونة الأخيرة، شكلاً ما من أشكال الصراعات المسلحة الرئيسية. إذن فما موقف الملايين الذين يشردون كل عام خارج سياق الصراعات المسلحة العالية والتي وقعت أخيراً، وخصوصاً من تعرض منهم للإحلال القسري أو التهجير الناجم عن عمليات التنمية؟ إن هذه المقالة تدعو إلى ضرورة اعتبار هؤلاء الأشخاص نازحين داخليين.

يلاحظ أن المبادئ التوجيهية الخاصة بالمروح الداخلي تقدم إسهامات كافية للتعرف باسم مصحاحا التهجير الناجم عن عمليات التنمية، حيث يؤكد المبدأ (١٧ج) تحديداً على أن تحرير التهجير التسفينة يشتمل على التهجير «في حالات مشاريع التنمية الضخمة التي لا يمكن تبريرها بأنها تسبب في خاتمة المصالح العامة الملمزة والقاهرة».

ولعل توسيع تعريف النزوح الداخلي يبدو أمراً نظرياً وسابقاً لأوانه إذا نظرنا إلى

معهده بحول لشكال
إحدى الصداقات في ٢٠٠٥
بملايش ٢٠

ويستهدفون على وجه التحديد من جانب من يريدون الاستيلاء على بيوتهم أو أراضيهم، والأهم من ذلك أنهم لا يكادون يستطيعون أبداً المطالبة بحقهم في التعويض عن بيوتهم أو أراضيهم التي طردوا منها، ناهيك عن ممارسة هذا الحق فعلاً.

ومن منظور انتهاك حقوق الإنسان، وخصوصاً انتهاك الحق في المسكن، يبدو من الصعب تبرير الاستمرار في استبعاد المازحين الداخليين من جراء عمليات التنمية سواء لأسباب قانونية أو إنسانية، فإذا كانت هناك عقبات عملية تعوق دون النظر بشكل منهجي إلى حقوق جميع من أخرجوا من ديارهم لأسباب تنسفية، أفلا توجد التزامات قانونية وأخلاقية تدعوهم إلى النظر في ذلك الأمر؟

دلالات توسيع الاهتمام بالمهجريين

ما هي النتائج والتحديات المترتبة على توسيع جهود حركة الدعوة لحقوق النازحين الداخليين لتشمل على ضحايا التهجير الناجم عن التنمية؟

من الواضح أن مجموع النازحين الداخليين في شتى أنحاء العالم سوف يزيد، ولكن هذا التحدي يجب ألا يشغنا عن العمل، بل يجب أن ننظر هذه المرونة لتقديم الدليل للملومس على أن قسوة ومدى نشاط التزوح حول العالم يوق بكثير ما نعرض عنه عادة. ويتوسع عدد المصنوع الاهتمام بسخطو بالتأكد خطوات واسعة نحو ضمان منح جميع النازحين الاهتمام والموونات الدولية التي يستحقونها.

كما أن فرص منع التزوح أصلاً سوف تزداد: لأن جميع حالات التهجير تقريباً الناجمة عن التنمية والإخلاء القسري في عمليات مخططة أو مرتقبة في إطار القوانين والسياسات، وغالباً ما يتم الإعلان عنها صراحة في نص تنفيذي. ومن الشائع إصدار قرارات تنفيذية أو وزارية أو أحكام قضائية أو أوامر عسكرية قبل الإخلاء، أو إدراج عمليات الإخلاء المخططة في برامج التنمية الحكومية المعلنه. وهذه الملامح تؤدي إلى زيادة كبيرة في إمكانية منع التزوح قبل حدوثه. كما أن معاملة المهجرين لأسباب أخرى غير الصراعات على أنهم تازحون داخليون ستتمكن الأمم المتحدة من القيام بدور استباقي أكبر لإيقاف عمليات الإخلاء قبل أن تتم، فإذا شاركت شبكة تنسيق الموونات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة أو الممثل الخاص بدور في حالات الإخلاء القسري المخططة، فإن القدرة الوقائية لأصعاب هذا الموقف سوف تتعزز بدرجة كبيرة.

التركيز الجديد على حقوق السكن

إذا كان التزوح على اختلاف أنواعه ينطوي في آخر الأمر على خسارة دائمة أو مؤقتة للحق في الإقامة في منزل معين في مكان معين، فإن الإخلاء القسري يقصد به أن يكون دائماً. ولذا فإن عمليات الإخلاء القسري والتهجير الناجم عن التنمية مصممات لإنهاء الإقامة المستمرة في مكان معين. ولذلك، فإن معظم بيانات الأمم المتحدة حول عمليات الإخلاء القسري تأتي في سياق انتهاك الحق في المسكن اللائق.

ومن الواضح أن هناك إطاراً معيارياً دولياً للتصالح مع هذه الأنواع من عمليات الإخلاء القسري والتهجير الناجم عن التنمية. بالمستأنة بمبادئ حقوق الإنسان. وقد شهد العقد الماضي تطورات كبيرة في قوانين حقوق السكن والأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان في عمليات الإخلاء القسري.^١ وإلى جانب أشهر المعايير المعروفة على نطاق واسع (ومنها المبادئ التوجيهية التي أشرنا إليها)، هناك مجموعة أخرى أقل كثيراً في الشهرة ولكنها شديدة التفصيل في هذا الصدد وهي المبادئ العامة الشاملة لحقوق الإنسان الخاصة بالتهجير الناجم عن التنمية، التي أقرها فريق من خبراء الأمم المتحدة في ١٩٩٧، والتي تعطي بصورة واسعة كيفية التعامل مع عمليات الإخلاء. إذ تضمنت مع مشروعات للتنمية.^٢ وتشبه هذه المبادئ العامة من حيث درجة الالتزام القانوني المبادئ التوجيهية (من حيث أن المجموعتين لم توافق عليهما الدول موافقة رسمية، على الرغم من أنها انعكس لقانون الدولي الحالي)، ومن السهل إدراجهما في الجهود التي تقوم بها حركة الدعوة لحقوق النازحين الداخليين كوسيلة لتطبيق معايير أكثر صرامة بخصوص حقوق الإنسان في عمليات التهجير الناجمة عن أسباب أخرى غير الصراعات.

وشيناً شيئاً أصبحت حركة الدعوة لحقوق النازحين الداخليين ترى، أن المسكن يمثل أحد الاحتياجات الرئيسية في مجال مساعدة النازحين الداخليين، ومن هنا فإن الاهتمام الجاد بحقوق السكن يمكن أن يمثل محوراً أساسياً في الحاجة الدورية إلى الانتقال بالبرامج من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية. وقد عقد اجتماع مبدئي في هذا الصدد ليبحث الصلة بين حقوق السكن والنازحين الداخليين في يوليو/تموز ٢٠٠١ وانتهى إلى أن المجال ضيق لتزكيز الاهتمام على الأبعاد المتعلقة بالسكن في سياق التزوح.^٣

توطيد الحق في أمن المكان

إذا سارت حركة الدعوة لحقوق النازحين الداخليين على الدرب الذي أشرنا إليه، فمن

المفيد أن نتدبر كذلك أمراً آخر، وهو ما يمكن تسميته بالحق في أمن المكان. فبدلاً من وضع تعريف بالسلب يسمى «الحق في عدم التزوح»، يمكن وضع تعريف إيجابي يقوم على الحق في أمن المكان، يمثل مزيجاً ونقطة تلاقح للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ترتبط مباشرة بمنع التزوح والتعويض والإنصاف في حال حدوثه. ويقر هذا التعريف بأن لكل فرد في كل مكان حق نافذ وواجب الدفاع عنه في التمتع بالأمن المادي وحقوق السكن والممتلكات والأراضي، بما في ذلك الحق في أمن العيالة. ويعد مصطلح أمن العيالة جديداً نسبياً على مجتمع حقوق الإنسان وحركة الدعوة لحقوق النازحين الداخليين، ولكنه مصطلح ذو إمكانات عظيمة في منع التهجير القسري والإخلاء القسري قبل وقوعه. ويسري الحق في أمن المكان في أوقات السلم مثلما يسري في أوقات الصراع المسلح أو الأزمات الإنسانية.

ولا يفترض هذا الحق أن أي شكل من أشكال العيالة مفضل للضرورة عن غيره، أي أن السلاك والمستأجرين والسكان التقليديين وواضعي اليد وكل فئات العيالة الأخرى يمكن حمايتهم. ويتجاوز الحق في أمن المكان مجرد أمن العيالة، حيث يمثل استقرار المنزل نقطة الانطلاق التي تتبع منها الحقوق الأخرى المكتملة. وهذا الحق في أمن المكان من شأنه أن يدعم حقوق جميع النازحين من حيث أنه يقدم التصور المعاسب لسد الفجوة القائمة في سياق حماية المصالح والحماية المؤسسية الممنوحة لمن طردوا من ديارهم بسبب عمليات الإخلاء القسري والتهجير الناجم عن عمليات التنمية.

سكوت ليكي: المهجر التنفذي لمرکز حقوق الإنسان وعمليات الإخلاء عنوان المركز على الإنترنت:

www.cohre.org

alberid@atglobal.net

Balakrishnan Raggopal 'The Violence of Development', Washington Post (8 August 2001)
Scott Leckie: 'New United Nations Regulations on Forced Evictions: General Comment No 7'

Strengthening Rights Not to be Evicted' In Third World Planning Review, vol. 21, no. 1, February 1999, pp. 41-61

انظر ٣ Forced Evictions and General Comment ٢ COHRE Sources: No 3 Forced Evictions and General Comment ٢

Human Rights: A Manual for Action 1999 معوصبة ١ هي يونيو/حزيران ١٩٩٧. أعدت مدونة عنها معوصبة

حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وفقاً بهذا المعنى

عولها. «المبادئ التوجيهية لحقوق الإنسان الخاصة

بالتصالح مع التنمية» رولها. E/CN.4/Sub.2/1997/17 ومن أبرز أهداف التنمية المستدامة في

الأمم المتحدة، من أهداف التنمية المستدامة في

الأمم المتحدة، من أهداف التنمية المستدامة في



حياة قروية كريمة للتنازحين

تكابد سريلانكا منذ ما يقرب من ٢٠ عاماً أهوال صراع عرقي راح ضحيته زهاء ٦٠ ألف شخص وأدى إلى نزوح قرابة مليون آخرين داخل الجزيرة.

وقد

تعرض بعض هؤلاء للتشريد من ديارهم مراراً، فظهر مواقع خطوط الدماء الأمامية يشهد الأسر باستمرار بأعداد كبيرة، وغادر ألوف من السكان الجزيرة باكملها.

ويميش زهاء ٢٠٠ ألف من النازحين داخل البلاد في مراكز الرعاية الحكومية؛ أما بقية النازحين فقد وجدوا المأوى عند اقارب وأصدقاء، ومن بين المشاكل المرتبطة بالإقامة لأمد طويل في مراكز الرعاية تعلم التوكل، والإحساس المكتسب بالعجز، والشعور باليأس، وفقدان الاحترام للذات، وانهايار معايير السلوك الاجتماعي، وتزايد معدلات إدمان الكحوليات، وتماطي المخذرات، والإصابة بالاكنتاف، الانتحار، والجريمة، ويثائر النساء والأطفال على وجه الخصوص بهذه الأوضاع لأنهم قد يتعرضون أيضاً لسوء المعاملة بدنياً وجنسياً، وتكون معدلات الانتماء في الدراسة أقل من المتوسط، وتتصافر على المقيمين في تلك المراكز عوامل الافتقار إلى الخصوصية، وإلى دور في حياة المجتمع، وغياب الأنشطة المدرة للدخل، ومنشآت الرعاية الصحية، وأماكن اللهو، والأنشطة الثقافية في أي صورة كانت، لتلغى بهم إلى درك أدنى هي هاوية الشعور بالاضالة وتبلد الإحساس بمرمة النفس والكرامة، وتعرضهم الظروف الخاصة بالصعلة العامة، لأسيميا في مواسم الأمطار، لأخطار صحية وتدني مستوى المعيشة.

وتبذل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية ما يوسمها للمساعدة في تحسين حياة من يتعرضون لمثل هذه المهانة. ولا توجد على النطاق العالمي قوانين دولية تمنى بالنازحين داخل أوطانهم، ورغم أن صلاحيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تختص باللاجئين فهي، تكتسب في سريلانكا بمسؤولية خاصة عن توفير الحماية والأمن للنازحين داخلها. ويتفق معظم مسؤولي الإغاثة الحكوميين وغير الحكوميين الآن على أن مراكز الرعاية لا توفر حلاً طويلاً الأمد؛ ومن ثم فإعادة التوطين أو التمكن في أماكن أخرى هما البديلان الوحيدان المرضيان.

دور المعايير المتفق عليها دولياً

تطبيق «معايير سفير (Sphere) الدنيا» وه المبادئ التوجيهية» مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى النازحين داخلها.

وعرض «ميثاق سفير الإنساني» وه المعايير الدنيا هو

زيادة فعالية المساعدة الإنسانية، وجعل الوكالات الإنسانية أكثر خضوعاً للمساعدة. وهي تقوم على أساس الاعتقاد بأميرين أساسيين: الأول هو ضرورة القيام بكل الخطوات الممكنة لتخفيف المعاناة الإنسانية التي تنشأ نتيجة للصراع والكوارث. والثاني هو أن المتكوبين بكارثة لهم الحق في العيش موهورى الكرامة ولذلك فلهم الحق في

المساعدة، (التفكير من المؤلف)

- أما «المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي» فوضعتها عام ١٩٩٨ الممثل الخاص للأمن العام للأمم المتحدة المعني بالنازحين داخلها فرانسيس دينغ. والمبادئ الثلاثة مرتبة في خمسة أقسام تحاول إقرار الحقوق السياسية والاجتماعية للنازحين داخلها مستندة إلى القانون الإنساني الدولي وموانيق حقوق الإنسان القائمة. وهذه الأقسام هي:
- ١ - مبادئ عامة (مثل الحق في الحماية وتحديد الجهة المسؤولة عن توفيرها)
- ٢ - الحماية من النزوح (مثل استكشاف كل البدائل الممكنة).
- ٣ - الحماية خلال النزوح (مثل الحرية من التعرض للاغتصاب والتعذيب، إلى آخره).
- ٤ - المساعدة الإنسانية (مثل أن تقدم دون تمييز).
- ٥ - العودة وإعادة التوطين والاندماج من جديد (مثل العودة الطوعية مع الحفاظ على الكرامة).

لكل شخص الحق في العيش موهورى الكرامة سواء خلال النزوح أم بعده. والكرامة تعني الجدارة بالاحترام وحمايتها أصمب في كثير من الأحيان من حماية أي حق آخر.

الصعوبات في حماية الكرامة

يتضافر الكثير من العوامل على اعتراس سبيل حماية الكرامة خلال النزوح وبعده. ومن هذه العوامل وصول أعداد ضخمة من النازحين دون مهلة كافية للإعداد لاستقبالهم، وتنافس الوكالات والحكومات المعنية على القيام بالاستعدادات الواضبة، وغياب الوعي بالحقوق الإنسانية لدى

الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بالمسؤولية عن توفير الحماية والمساعدة الضروريتين في الوقت نفسه الذي تدعم فيه الحكومة في النهوض بمسؤوليتها عن رعاية النازحين داخلياً، وتضاعف القوى الاقتصادية المعقدة، والقيد الأمني، وغيرها من العوامل من صعوبة إنفاذ معايير سفير الدنيا وتطبيق المبادئ التوجيهية. ولا تتوفر في أي من مخيمات النازحين داخلياً أي ظروف تتيح لهم العيش مفوضي الكرامة.

حل

خلال تصعد للعمليات العسكرية في نوفمبر تشرين الثاني ١٩٩٩، شردت كثير من الأسر من ديارها ونزحت إلى مناطق أكثر أمناً في مقاطعة فافونيا. وتلفت تلك الأسر مساعدة طارئة، بما في ذلك الماء، والماء، والصرف الصحي، وبعض المواد غير الغذائية. ويمضي ظروف عاد الكثيرون إلى ديارهم، لكن نحو ألف شخص لم يتمكنوا من ذلك. ومن ثم فقد تمين توفير ماوى دائم لهم. وبانتهاء ظروف الطوارئ توفّر الوقت لتخصيص مزيد من الانتباه للتخطيط العمراني، وكان الهدف الأساسي هو توفير حل دائم يسمح بسهولة الحصول على المساعدة دون مشقة مع التأكيد في الوقت نفسه على أن تكون نوعية حياة المجتمع المحلي وثيقة الشبه بنمط حياة القرية التي تتوهج في الكرامة.

وفي المناقشة مع أولئك الذين لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم تمين الوصول إلى بعض الحلول الوسط في تقدير الاعتبارات الخاصة بكل من التقاليد الثقافية، والصحة، والسلامة، والحماية، ولبّمت المبادئ التالية خلال مرحلتَي التخطيط والتنفيذ:

- تخصيص المساحات يجب أن يتعاضد مع معايير سفير الدنيا.
- يجب أن تتوفر لكل أسرة مساحة خصوصية وأحرى مشتركة. ويجب الحفاظ على نظافة المساحة المشتركة وعدم السماح بدخول السيارات إليها؛
- استخدام المساحات الخصوصية فيمكن استخدامها في الأغراض المنزلية على أن تشمل حديقة صغيرة لزراعة الخضراوات.
- يتعين أن تكون المداخل الأمامية متقابلة.
- تقارب المساحات الخصوصية بحيث يتوفر الشعور بالانتماء الأسري والأمن.
- يجب أن يكون موقع الأبار في وسط «القرية» حتى تكون قريبة من الأوكاش وعلى مرأى من سكانها. وهذا الترتيب من شأنه أن ييسر على السكان ويوفر



وكان من نتيجة ذلك التركيز على توفير الاحتياجات الجسمية الملحة دون اعتبار لتوفير البيئة المناسبة من الناحية النفسية. وفي كثير من الأحيان يظل النازحون في هذا الوضع لفترات تطول كثيراً عما كان متوقعاً أصلاً. وفي عدة مراكز كان المقيمون والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم يظنون أن وصول بضعة ألوف من النازحين إنما هو وضع مؤقت لن يستمر طويلاً. غير أن النازحين ما زالوا في كثير من الحالات يعيشون في تلك المراكز بعد انقضاء ما يزيد على عشر سنوات على وصولهم.

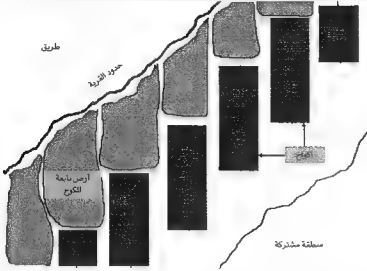
وفي الحالات التي لا يؤلى فيها اعتبار لتوفير بيئة ثقافية تتيح استمرار قدر يمتد على

المستفيدين، والوكالات على حد سواء. وكثيراً ما يكون القرار في ظروف الطوارئ مصحوباً بحالة من الدرع والنفور. وقد يترك الأشخاص وراهم في التزوح الجماعي الممتلكات الحادية والضاليل وغيرها من الأشياء الثمالة على المكنة أو الموقع الاجتماعي. وفي غمرة التشوش المصاحب للتدفق الجماعي للنازحين قد تنام المساكن دون اعتبار كافٍ للتخطيط العمراني. وقد يكون من شأن إقامة منازل متطابقة متراسة في صفوف أن يسهل تسجيل النازحين، وتقوم احتياجاتهم، وتوزيع مواد الإغاثة عليهم، لكن شتان بين هذا الترتيب وبين «روح القرية أو البلدة التي تركوها وراهم.

كما يشجع استخدام نفس المنهج الهندسي في التخطيط العمراني في حالات إعادة التوطين، إذ يمكن من خلاله توزيع الأرض بسهولة وعدل. إلا أن هذا قد يعنى في الوقت نفسه حرمان النازحين من الإحساس بالعيش في مجتمع محلي وتجاهل حاجاتهم إلى الخصوصية؛ كما قد يكون البعد عن أماكن توفر أسباب الحياة الأساسية، وبخصوصاً الماء، غير ملائم بل خطير بالنسبة لمن يجلبون الماء، لاسيما النساء والأطفال. بعد حلول الظلام، وحتى خلال النهار ربما لا يتاح للأطفال بصورة مناسبة استعمال مساحات لممارسة اللعب على مرأى من الكبار، وربما لا يحظى الكبار بإمكانات مخصصة للأنشطة الاجتماعية تتيح لهم عقد اللقاءات الرسمية منها أو غير الرسمية. وتساهم هذه الظروف بدور في الانفتاح إلى العنصر الاجتماعي في

يجب أن تكون المنشآت الخاصة بالأسر وبالمجتمع المحلي والظروف موالية قدر الإمكان لإتاحة نمط من الحياة يحفظ الكرامة.

مجتمع النازحين وفي إهدار الكرامة. وفي المناطق التي تديرها وزارة الشمال في سريلانكا تجري محاولات مستمرة لإعادة توطين النازحين في ديارهم وإيجاد حلول دائمة لهم. إلا أنه في كثير من الحالات أمثل حالات وجود النازحين لم يتم إزالتها أو حيث تسود ضغوط سياسية معاكسة) يتعين أن تركز الخطط بدلاً من ذلك على نقل النازحين إلى أماكن أخرى. ويضطر الكثيرون إلى البقاء في مراكز أو مخيمات الرحلية. وفي سريلانكا حالياً زهاء ٤٠٠ من مثل هذه المخيمات. وفي شبه جزيرة جاها وحدها يتجاوز عدد النازحين داخلياً ١٥٠ ألف شخص (يمثلون واحداً من كل ثلاثة من السكان). ويتم إيواء نسبة مئوية صغيرة منهم في نحو ١٥٠ مخيماً بينما يجد الآخرون ماوى لدى الأصدقاء والأقارب حيث يتجمعون في أماكن مكتظة. وقد أقيمت الكثير من مراكز الرعاية الحكومية على عجل، وكان من المعتقد أنها لن تستخدم إلا لفترة مؤقتة.



اسم القرية وتشير إلى رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لها (الأغراض الحماية).

لم يكن تصميم هذا المخطط وتعديله قائمين على أساس المفاهيم القروية الخاصة بالعمارة والقرية، لكنه أصبح المجال لأفكار جديدة تقوم على رغبات السكان. وتعتبر تعليقات المستفيدين أفضل تعبير عن التقويم العام للمشروع:

«أقرب ما يكون لديارنا»
«نشعر بالراحة وبأماننا موضع رعاية»
«يمكننا شعور بالانتماء»
«لدينا مساحة مشتركة وقدر أكبر على مقاومة الأمراض»
«نحن لمنا نحن نحظى بالخصوصية أيضاً»
«يمكننا أن نرى أطفالنا وهم يلعبون ونحن في البيت»

وأقيم أحد المواقع بحيث يكون موجهاً للشمس عند الغروب. ويمكن للجمع الاستمتاع بالمنظر دون عائق. ويمكن للأطفال أن يلعبوا في أمان تحت إشراف أهلهم من بعيد. والماء والمرحاض سهل الوصول إليها في أمان. ويتمتع الكبار والمسنون بالأمان. ويمكن القول إن المجتمع المحلي قد نشأ وأنه يتطور من كثير من أوجهه. لقد بدأت الحياة تبدو شبيهة بحياة القرية من جديد.

بعد زيارات متواترة لغرب إفريقيا على مدى ٢٥ عاماً قضى بريان ووكر العقد الأخير في آسيا. وهو يعمل في تطوير الاستعداد للحالات الطارئة وإجراءات التخطيط للطوارئ للمنظمات الإنسانية والمجتمعات المحلية المعرضة للخطر في شمال وشرق سريلانكا. البريد الإلكتروني: walkerun@hotmail.com انضم غاسن فرادنيش، وهو إيراني، لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ١٩٨٩ ويعمل حالياً في سريلانكا في تصميم وتقديم المساعدة الإنسانية للنازحين داخلها. البريد الإلكتروني: Fardanesh@hotmail.com

واحد من عدة معسكرات من نوعه أنشئت بالتعاون من السكان. وكانت رغبتهم في البداية إنشاء حواجز أو أسوار بين المساكن لتوفير بعض الخصوصية. إلا أنه أمكنهم مع بعض التشجيع أن يروا أن ترتيب الأكواخ في شكل سلسلة قفارية يضمن ألا يتمكن ساكنو أي كوخ من النظر مباشرة إلى داخل كوخ آخر عند مغادرتهم لكوخهم. ويسمح غياب الأسوار بالتفاعل بين الأسر ونشوء روح المجتمع المحلي. كما أنه يتيح الاقتصاد في استخدام المساحة. وخلف كل منزل توجد مساحة بجدها ظهر منزل. وجانب آخر، والسياج المحيط بالمعسكر. ويوفر هذا قدرًا من الخصوصية للأعمال المنزلية. كما يحمي هذا الترتيب أيضاً حديقة الخضراوات من أن تبت بها الحيوانات وتلتفها. ويساعد قرب الموقع من الطريق في وصول الأطفال إلى المدارس المحلية والكبار إلى العمل في أماكن أخرى.

وفقاً للتراث المحلي استُخدم معسكر موقع المياه الجوفية بالعصا لتأكيد وجود المياه، لكن موقع الأبار الفعلي حدد بحيث يوفر أقصى مستويات الحماية والراحة ويمكن أيضاً استخدام الماء الفائض المنزوح

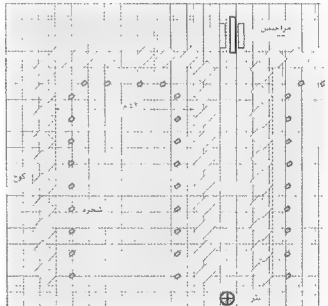
من الأبار في أغراض الري لتقليص الكميات المهدرة من المياه. ويضمن الحفاظ على خط المنطقة المشتركة من السيارات سلامة الأطفال. ويسمح قصر دخول سيارات الأغراض الإنسانية على المنطقة الأممية أن يكون كل من يصل في مرأى أي فرد من السكان أو كلهم. وهو ما يزيد من شعورهم بالأمان. ومما جدر هذا الشعور أيضاً، الإحساس بالانتماء من خلال لائحة كبيرة مواجهة للطريق تحمل

- لهم الشهور بالأمن.
- يجب أن يتفق عدد المراحيض مع معايير سفير الدنيا من حيث الموقع والبعد عن الأبار والقرب في الوقت نفسه من الأكواخ.
- ينبغي أن يكون التعليم متاحاً.
- يجب تشجيع كل السكان على المشاركة في تصميم الحطة وتنفيذها.
- يجب أن يكون الاتصال وانتقال داخل المجتمع المحلي وبين مجموعاته سهلاً.
- ينبغي أن تكون ساحة انتظار سيارات موظفي المساعدة مرئية بوضوح من كل الأكواخ وأن توفر إحساساً بالأمان لا بالتطفل.
- يجب أن تكون الأراضي المجاورة متاحة للزراعة والأغراض المدة للدخل كلما أمكن.
- الإكثار من زراعة الأشجار سواء تلك المثمرة أو التي تُزْرَع لتوفير الظل وذلك لتعزيز البيئة وتجميلها.
- يجب أن تكون المنشآت الخاصة بالأسر وبالمجتمع المحلي والظروف مواتية قدر الإمكان لإتاحة نمط من الحياة يحفظ الكرامة.

وقد نُفذت عدة حلول مماثلة في مواقع مختلفة. وتضمنت كلها ترتيب الأكواخ في شكل سلسلة قفارية مصطفة حول مربع باقش ضلعاً بحيثنض داخله منطقة مشتركة كبيرة وأمنة للأغراض الترفيهية. ويضمن هذا الترتيب قدرًا من الخصوصية ويسمح في الوقت نفسه بنشوء روح المجتمع المحلي. وقد لمب تعديله هذا البرنامج الاحتياجات الأساسية للنازحين داخلها وساعد على إيجاد نمط من الحياة الموفرة الكرامة الشبيهة بحياة مجتمع القرية.

نواح عملية

معسكر إعادة التوطين، لمرس في الصفحة ٢٢



الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وحقوق الإنسان: الحيل والمعاهدات

بقلم: آن غلاغر

نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠. وقد اجتذب كلا البروتوكولين عدداً كبيراً من التوقيعات، ومن المتوقع أن يدخل حيز التنفيذ خلال السنوات القليلة المقبلة. ولم يتولد هذان البروتوكولان عن فراغ، فقصصنا الاتجار بالبشر وتهريبهم تاتيان الآن في طليعة اهتمامات المجتمع الدولي لأسباب شتى، من بينها عامل الاهتمام الإنساني، ولا سيما بالنساء والفتيات اللاتي يقعن ضحايا للاتجار بالبشر. ولكن يبدو أن محاولات التصدي لتهريب والاتجار بالبشر، ولا سيما من جانب دول المقصد الرئيسية، يكون الدافع وراءها في كثير من الأحيان هو الضيق الاقتصادي بكافة أشكال الهجرة المحافلة للقواعد والقوانين المعمول بها؛ ونتيجةً لفسلات القائمة بين هذه الهجرة والاتجار بالبشر وتهريبهم، يصعب إقناع الحكومات بجعل الأفراد وحقوقهم مدار الاهتمام في النقاش الدائر في هذا الصدد.

البروتوكول الخاص بالاتجار بالأشخاص

يرمي هذا البروتوكول إلى منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، خاصة النساء والأطفال؛ وينصب تركيزه الرئيسي على تعزيز التعاون بين البلدان لتحقيق هذه الغاية. وينص البروتوكول على أن تقوم الدول الأطراف بما يلي:

- تجريم الاتجار بالأشخاص وأي سلوك مرتبط به، وتوقيع عقوبات ملائمة على مرتكبيه.
- ١٥ تسهيل وقبول عودة المواطنين والمغتربين بحق الإقامة الدائمة الذين يقعون ضحية للاتجار بالبشر، مع إيلاء الاعتبار الواجب لسلامتهم.
- ١٦ عند إعادة ضحايا الاتجار بالبشر، يتعين إيلاء الاعتبار الواجب لسلامتهم، ولوضع أي إجراءات قانونية تتعلق بهذا الأمر.
- ١٧ تبادل المعلومات الرامية إلى تحديد هوية الضالعين في الاتجار بالبشر أو ضحاياها، وكذلك الطرق والوسائل التي يستخدمها الجماع.
- ١٨ تقديم ودعم التدريب اللازم للموظفين المكلفين بتنفيذ القانون، وموظفي الهجرة وغيرهم من الموظفين المعنيين، بهدف منع الاتجار بالبشر، وملاحقة المتجرين، وحماية حقوق الضحايا.
- ١٩ تعزيز الصوابت العدوية اللازمة لكشف ومع الاتجار بالبشر.
- ٢٠ اتخاذ التدابير التشريعية أو غيرها لمنع استخدام وسائل النقل التجاري في عمليات

تسعى دول العالم، عن طريق اعتماد معاهدتين جديدتين تتعلقان بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، للحد من النفوذ المتنامي للعصابات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين عبر الحدود الدولية؛ ولكن من المؤسف أن ثمة خطراً حقيقياً في أن تتعرض حقوق الإنسان للتهميش خلال هذه العملية.

يتسنى لهم تخطي هذه المنة والخروج منها سالمين إلا من بعض الأضرار المالية. أما الاتجار بالبشر فهو، على النقيض من التهريب، يعتمد على الخداع أو الإكراه، ويجري بدافع الاستغلال؛ إذ لا يتحقق الربح هنا من عملية نقل الأشخاص في حد ذاتها، وإنما من بيع ما يقدمونه من خدمات جنسية أو أعمال في البلد المقصد، والملاحظ أن

معظم الأشخاص الذين يتم تهريبهم من الرجال، يتم حين أن معظم ضحايا الاتجار بالبشر هم من النساء والأطفال.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة معاهدتين دوليتين جديدتين (بروتوكولين)، إحداهما تتعلق بتهريب المهاجرين، والأخرى بالاتجار في الأشخاص؛ والواقع أنهما تاتيان ضمن مجموعة من الصكوك القانونية التي وضعها لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة في إطار التصدي لتنامي مشكلة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، أما الوثيقة الأم التي انبثقت عنها هذه المجموعة فهي «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية»، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في

ولا يمر عام دون أن يقع عدد غير معروف من البشر ضحايا للاتجار، بهم أو يتم تهريبهم، عبر الحدود الدولية؛ ويجري تهريب المهاجرين بصورة غير مشروعة طلباً للربح، غير أنهم بمثابة شركاء غير متكافئين في صفقة تجارية. وإذا ما سارت الأمور على ما يرام، تنتهي علاقتهم بتهريبهم في البلد المقصد؛ بل قد



يتعلق به من جرائم، يتوجب على الدول الأطراف أن تعتبر من قبيل الظروف المشددة للعقوبة أي أوضاع تعرض حياة أو سلامة المهاجرين للخطر أو تستتبع معاملتهم معاملة الانسانية أو مهينة، بما في ذلك معاملتهم على هذا النحو برفض استعمالهم، ونص البروتوكول على أن المهاجرين أنفسهم لا يجوز أن يصبحوا عرصة للملاحقة الجنائية بسبب تهريبهم (ولو أن هذا النص لا يمنع أي دولة طرف من ملاحقة المهاجر المهرب لانتهاكه القوانين الوطنية للهجرة)، وينبغي اتخاذ كافة التدابير الملائمة لضمان الحقوق المعترف بها دولياً للمهاجرين المهربين، وبخاصة حقهم في الحياة وحقهم في عدم التعرض للتمييز أو غيره من صفوف المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ويجب أيضاً حماية المهاجرين المهربين من العنف، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعرضت حياتهم أو سلامتهم للخطر بسبب تهريبهم.

قضايا عاقبة

لا شك في أن وضع واعتماد تعريف متفق عليه لكل من «الاتجار بالبشر» و«تهريب المهاجرين» هو بمثابة إيجاب كبير يسبب تلهيز البروتوكولين؛ وقد يقول قائل إن التمييز بين المهربين والمهربين المستغلين لا يربطهم إلى حد الكمال، إلا أنهما يقران منه بما فيه الكفاية، ذلك أن إدراج مدلول متفق عليه للاتجار بالبشر و«تهريب المهاجرين» في صلب القوانين والسياسات الوطنية سوف يجعل بمقدور الدول أن تلتزم وتتكاتف على نحو أجدى وأنجع أثراً من ذي قبل، زه على ذلك أن وجود تعريفين تجمع عليهما الآراء من شأنه أن يساعد على تذليل المشكلات المعقدة القائمة الآن فيما يتعلق بجميع البيانات وتحليلها.

ومع ذلك، فلا يزال من غير المعروف يقيناً إلى أي مدى سوف يساهم البروتوكولان في استئصال شائفة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في الواقع الفعلي؛ فمضامير المعاملة التي يطوي عليها كلا السكين ضعيفة ومعظمها اختياري،

البروتوكول المتعلق بتهريب المهاجرين

من المفترض أن المهاجرين الذين يتم تهريبهم يتصرفون بمحض إرادتهم، على التقدير من ضحايا الاتجار بالبشر، ومن ثم فقل حاجة للمعاملة. وتأسس على ذلك، فإن محور التركيز الرئيسي في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين يدور تمييز الصواب والحدودية، خاصة فيما يتعلق بالتهريب عن طريق البحر. ولأول مرة في تاريخ القانون الدولي، يميز البروتوكول للدول الأطراف على نحو محدد اعتراض سفن مينة يشتبه في أنها تحمل مهاجرين مهربين، كما ينص على هذه الدول.

تجريم تهريب المهاجرين وجميع الجرائم المتعلقة به، بما في ذلك إعداد وتوزيع وحيارة وثائق السفر أو الهوية الاحتمالية. اتخاذ التدابير التي تكفل سلامة ووثائق السفر الصادرة بالنيابة عن هذه الدول، والتعاون فيما بينها لمنع استخدامها بصورة احتيالية. تقديم أو دعم التدريب المتخصص لموظفي الهجرة وغيرهم بهدف منع تهريب المهاجرين ومكافحته والقضاء عليه. تبني التدابير القانونية والإدارية الملائمة التي تكفل تفتيش شركات النقل التجارية مثل شركات الطيران لمنع تهريب المهاجرين، وتضمن مسؤوليتها القانونية عن أي تهريب يقع عبر وسائل النقل التي تديرها، وتتص على العقوبات المقررة عليها في حالة توافرها أو إهمالها.

ويتضمن البروتوكول عدداً من الأحكام الرامية إلى حماية الحقوق الإنسان للمهاجرين المهربين، ومنع أسوأ أشكال الاستغلال الذي كثيراً ما يصاحب عملية التهريب؛ وهذه الأحكام من الأهمية يمكن رغم أنها أبعد ما تكون عن الشمول الذي تنص به الضمانات الواردة في بروتوكول منع وقوع ومعالجة الاتجار بالأشخاص. وعند تجريم تهريب المهاجرين، وما

الاتجار بالأشخاص، ومعالجة المتورطين في ذلك

اتخاذ تدابير للتفتيش من سلامة وثائق السفر الصادرة من أجل هؤلاء، والمحاولة دون استخدامها بصورة غير مشروعة.

ويشتمل البروتوكول على عدد من تدابير حماية الضحايا، ولو أن معظمها اختياري؛ وتبني على الدول الأطراف القيام بما يلي في الحالات المناسية، وبالقدر الذي يتيحها القانون المحلي:

حماية خصوصيات ضحايا الاتجار بالبشر، وضمان تزويدهم بما يكفي من المعلومات عن الإجراءات القانونية والمسبل المتسترة أمامهم لمعرض أرائهم وروايت قلعهم أثناء الإجراءات الجنائية ضد الجناة. النظر في تضمين طائفة من التدابير التي تساعد على تعافي ضحايا الاتجار بالبشر من الناحية البدنية والنفسية. السعي للحفاظ على السلامة الجسدية لضحايا الاتجار داخل أقاليم الدول الأطراف. ضمان أن القانون المحلي يتيح للمصالح إمكانية الحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت بهم. النظر في اعتماد التدابير التشريعية أو غيرها مما يسمح لضحايا الاتجار بالبشر بالبقاء في أقاليم الدول الأطراف بصفة مؤقتة أو دائمة في الحالات الملائمة، مع إيلاء الاعتبار للمعامل الإنسانية وغيرها من عوامل الشفقة. السعي لوضع السياسات والبرامج وغيرها من التدابير الرامية إلى منع الاتجار بالبشر، وحماية ضحاياهم من التعرض له مرة أخرى. السعي لاتخاذ تدابير إضافية، من بينها الحملات الإعلامية والبرادرات الاجتماعية والاقتصادية، لمنع الاتجار بالبشر.

يقصد بتعبير «الاتجار بالأشخاص»:

«... تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استغلالهم بالقدرة أو استعمالهم أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو تزج الأعضاء.»

بروتوكول منع وقوع ومعالجة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة ٣(أ)

يلحق ضرراً خطيراً بطلب لجوئه في أعين الكثير من الدول...[مما] يؤدي إلى انتهاكهم بجرم مزروع؛ إذ لا يضرب اللاجئين بالحدود الوطنية عرض الحائط فحسب، وإنما يفعلون ذلك بالتواطؤ مع المصائب الإجرامية للاتجار بالبشر^١.

وأثناء عملية التفاوض بشأن البروتوكول، هناك عدد من الهيئات الدولية (بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة) إلى خطورة فرض المزيد من القيود على حق الأفراد في طلب اللجوء والتمتع به في بلدان أخرى قراراً أو اصطفاً، وعلى الفرض المتاحة أمامهم لذلك. وسأقت هذه الهيئات الحجج على أن (١) عدم مشروعية الدخول إلى أراضي دولة ما، أو الوجود فيها، يجب ألا يكون له أي أثر مائل على طلب اللجوء الذي يقدم به شخص ما؛ وأن (٢) المهاجرين المهريين وضحايا الاتجار بالبشر يجب أن تتاح لهم فرصة كاملة (ومن سبل ذلك ترويضهم بمعاملات كاذبة) لتقديم طلب لجوئهم أو لتقديم أي مبررات أخرى للبقاء في بلد المقيّد. وزعم المقاومة التي أبداهها البعض لإدراج ضمانات محددة للحماية من هذا القبيل، فإن لجنة صياغة البروتوكول وافقت في نهاية المطاف على إدراج شرط استثناء عام في كلتا الوثيقتين مؤداً أن أيّاً من الأحكام الواردة فيهما لا يلغى أثر الحقوق والتزامات والمسؤوليات الواقعة على عاتق الدول بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالأخص قانون اللاجئين بموجب مبدأ عدم الإعادة.

وسوف تثبت الأيام إن كان شرط الاستثناء هذا كثيراً ما يتحول دون اتخاذ هذين البروتوكولين مطلبية لتقويض منظومة حماية اللاجئين، علماً بأنها لا تقوم أصلاً على أساس وطيء، ومما يبعث على القلق بوجه خاص ما تضمنه كلا الصيكتين من أحكام تتعلق بالضوابط الحدودية؛ فقد درجت حكومات بلدان المقصد الرئيسية الآن على استخدام تدابير لتقييد الضوابط الحدودية، من قبيل معاهدات إعادة الدخول، وتوقيع جزاءات على شركات النقل، وتعيين موظفي اتصال مع شركات الطيران في الخارج؛

ومثل هذه المثالب وجوانب القصور من العتورة مكان، ومن شأنها على الأرجح أن تقوّض القيمة الفعلية لضمانات الحماية الضعيفة أصلاً في البروتوكولين.

ولئن كانت أغلبية الحكومات غير مستعدة لقبول أي قيود تعدد من قدرتها على إعادة المهاجرين المهريين من حيث أتوا أو إعادةهم إلى أوطانهم، فإن قضية إعادة ضحايا الاتجار بالبشر إلى أوطانهم أكثر حساسية وأشدّ إثارة للجدل، وقد

الكثير من الحكومات تعتبر الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من القضايا المتعلقة بالجرائم والضوابط الحدودية، وليس ذات صلة بحقوق الإنسان

أعربت المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن رأي مفاده أن «المودة المأمونة، والطوعية بقدر الإمكان، يجب أن تكون في صميم أي استراتيجية جذرية بالتصديق لحماية ضحايا الاتجار بالبشر؛ وعدم القص على المودة المأمونة والطوعية (يقدر الإمكان) لا يبدو أن يكون موافقة على ترحيل ضحايا الاتجار بالبشر وإعادةتهم قسراً إلى أوطانهم. وحينما يحدث الاتجار بالأشخاص في إطار الجريمة المنظمة، فإن مثل هذه الموافقة تمثل خطراً غير مقبول على سلامة الضحايا». ومجرد اعتبار أي شخص من ضحايا الاتجار بالبشر يجب، على أقل تقدير، أن يكون كادياً للحيولة نون طرده فوراً، وبالإكراه، وأن يقتل منحه الحماية والمساعدة الضرورية؛ بيد أن بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص لا يفي حتى بهذا المعيار الأدنى.

الموضع الخاص للاجئين ومطالبتي اللجوء

ما برح يتزايد عدد اللاجئين الذين يتنقلون عبر الحدود يوماً بعد يوم على أيدي المهريين أو تجار البشر (وإن كان ذلك أقل شيوعاً)؛ وعادة ما يقضي ذلك إلى عواقب وخيمة، ولم تكن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تميز عن رأي تقدر به حينما أشارت إلى أن «... طلب اللجوء الذي يلجأ إلى أحد مهربي البشر

كما ذكرنا آنفاً، وهي بكل تأكيد لا تضفي شيئاً ذا بال لما يعتبر الحد الأدنى من الحقوق الأساسية المكنولة للبشر كافة؛ وعلى الصعيد العملي، من المرجح أن يؤدي هذا التنصّل إلى تقويض الأدعاء المتوخاة من البروتوكولين فيما يتعلق بتفديد القانون، إذ يضمن عدم وجود أي حوافز تدفع الأشخاص الذين وقعوا في براثن شبكات الاتجار بالبشر وتحويلهم إلى التناون مع السلطات الوطنية؛ ويبدو مثل هذا التناون سوف يستنئ للمهريين والمتجرين بالبشر مواصلة

نشاطهم غير المشروع في الغالب وهم في نجوة من أي عقاب.

بل إن الأمر الأهم من ذلك هو أن البروتوكولين لا يتزمانان أي أحكام ترشد السلطات إلى كيفية التمييز بين هاتين الصنفين ضحايا الاتجار بالبشر والمهاجرين المهريين. وقد تناول المجلس الكندي للاحئين هذه القضية مستأناً: «إن لم تكن لدى السلطات أي وسيلة للتعرف على ضحايا الاتجار بالبشر من بين من تقوم باعتراضهم أو اعتقالهم، فكيف صباها أن تمنعهم تدابير الحماية التي تفوت بمتاحتها؟». والمنظومة التي أرساها البروتوكولان (والتتي تضمي بمنع المزيد من الحماية لضحايا الاتجار بالبشر، ومن ثم فإنها تنقي على كامل الدول الأطراف عبثاً مالياً وإدارياً أقل مما يقع على عاتق المهاجرين المهريين) تخلق حافزاً واضحاً يحدو بالسلطات الوطنية لاعتبار المهاجرين غير الشرعيين في عداد المهريين وليس ضحايا الاتجار بالبشر؛ وهناك من الألفة الوهيرة التي تعتمد على الوقائع المبرهنة ما يرجع أن هذا هو الحاصل بالفعل. بل إن احتمال الخطأ في تصنيف الأفراد لم يكن وراداً في الحساب بالمرعة أثناء صياغة البروتوكولين - بالرغم من الجهد الجهد الذي بذله تحالف من هيئات الأمم المتحدة. ولم يقر أحد أنذاك بأن الفرد الواحد قد يكون في عداد المهاجرين المهريين يوماً ما، ثم يقع ضحية للاتجار بالبشر في اليوم التالي؛

يُقصد بتعبير «تهريب المهاجرين»

«... تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من مواطنيها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى».

بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة (١٣)

الأمم البشري والتفاوتات الجماعية القائمة داخل البلد الواحد. وبمما بين البلدان في الأسباب الرئيسية التي تهدد بالبشر للاتحاد قرارات الهجرة وخوض مخاطرها. وما لم تبدل جهود صادقة لمعالجة الأسباب الأصلية للهجرة القسرية، فلن يكون بمستطاع المجتمع الدولي وضع حلول فعالة يمكن الاعتماد عليها.

إن غلاغر هي مستشارة مختصة بقضايا الاتجار بالبشر في مكتب المفوضة العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، كما تعمل منسقة لمجموعة الاتصال بالمنظمات الحكومية الدولية بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، التي تهدف إلى تعزيز التفاهل بين الهيئات الدولية المعنية بهاتين القضيتين. والآراء الواردة في هذا المقال هي آراء المؤلف، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر مكتب المفوضة العليا لحقوق الإنسان.

البريد الإلكتروني:

agallagher.hchr@unog.ch

نور أليشا

Arne Gallagher: Human Rights and the new UN Protocols on Trafficking and Migrant Smuggling, a Preliminary Analysis, Human Rights Quarterly, Vol 23, 2001

١ يمكن الاطلاع على النص في الموقع التالي:

www.unhcr.org/Documents/Conventions/decotoc/final_documents_2/convention_smug_eng.pdf

٢ يمكن الاطلاع على النص في الموقع التالي:

www.unhcr.org/Documents/Conventions/decotoc/final_documents_2/convention_traff_eng.pdf

٣ يمكن الاطلاع على النص في الموقع التالي:

www.unhcr.org/Documents/Conventions/decotoc/final_documents_2/convention_traff_eng.pdf

٤ تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي، المجلد ٦٠، ٢٠٠٦، ص ٢٠

٥ Struggling and Trafficking in Persons: ٢٠٠٦، ص ٢٠. يمكن الاطلاع على تقرير في الموقع التالي: www.web.net/~ccr/traffick.htm

٦ وثيقة الأمم المتحدة رقم A/AC.24/16, para 20

٧ اغر، «تأثيرات وضع اللاجئين في عملياء العنصرين مستقبل خدمة اللاجئين»، ص ١٢٠. يمكن أيضاً الاطلاع على نشرة الهجرة القسرية، العدد ١٠، ص ٦٠.

٨ المصدر السابق

٩ وثيقة الأمم المتحدة رقم E/CN.4/Sub.2/2001/26, July 2001, para 25

وبينما حرصت حكومات بلدان المقصد الرئيسية على اتخاذ إجراءات صارمة ضد الهجرة غير المشروعة، فلم تكن تعمل شيئاً حيال الطلب النهم على العمالة الرخيصة والجنس الرخيص، الذي جعل من الاتجار بالبشر وتهريبهم منشطاً مربحاً بآني ذي بدء، وهذا سلوك غير رشيد. في أحسن الأحوال، ويتم ص الاتفاق في أسوأها.

الخلاصة

إن أنظمة إدارة الهجرة في العالم تمر بأزمة، حيث تعجز عن تلبية احتياجات المهاجرين وقطاع الأعمال، بل كانت المو في الاتجار أنفسهم، وهو المهم. وقد كان المو في الاتجار بالبشر وتهريبهم من المواقف المباشرة للإخفاق العالمي في إدارة الهجرة والتصدي لأسبابها الأصلية. وإذا كانت القوانين الدولية الجديدة غير كافية، ولن تكون كافية أبداً، فبالإمكان أن تصبح أدوات هامة لإحداث التغيير المنشود. والسرور توكول الحديان بشأن الاتجار بالبشر وتهريبهم، على ما يشوبهما من نقائص، يمثلان خطوة صغيرة للأمام؛ فبالأمر مرة على الإطلاق يتم إرساء حدود الاستجابة المقبولة للاتجار بالبشر وتهريبهم؛ وأصبح لدينا الآن معيار نقيم به القوانين والسياسات والممارسات المتعلقة بالاتجار بالبشر.

ويخبرني أن يتركز الاهتمام الآن على الحلول دون تعرض حقوق الإنسان لمزيد من التهميش؛ فبالأشخاص الذين يجري الاتجار بهم هم بالتعريف ضحايا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان؛ وكثيراً ما يكون المهاجرون المهربون قد فروا من انتهاكات حقوق الإنسان أو من حالات العنف الشديد أو الفقر المدقع وهذه الصلة بين حقوق الإنسان وأشكال الهجرة التي تطوي على انتهاكات لهذه الحقوق، مثل الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، تستوجب من المدافعين عن حقوق المهاجرين واللاجئين إيلاء اهتمام خاص بهذه القضية؛ وتقع على عاتق دعاة حقوق الإنسان مسؤولية خاصة، وهي التحقق من أن مشكلتي الاتجار بالبشر وتهريبهم لا ينظر إليهما إلا من حيث كونهما مشكلتين تتعلقلن بالهجرة، أو النظام العام، أو الجريمة المنظمة؛ وهذه المنظورات صحيحة وهامة. بلا شك، ولكن، كما أشار الأمن العام للأمم المتحدة، يجب علينا، ونحن نبحث عن حلول واقعية قابلة للدوام، أن نكون على استعداد لأن ننظر فيما وراء ذلك - إلى حقوق واحتياجات الأفراد المعنيين.^{١٠}

لقد كان البشر دائماً يترحلون من مكان لآخر، أجل البقاء، بما في ذلك طالبي اللجوء، هم أكثر ضحايا الاتجار بالبشر وتهريبهم لأنهم لا يجدون أمامهم سوى أقل الخيارات. ولا يزال اندماج

وهذا بالرغم من أن تلك التدابير تطوي على خطر حرمان اللاجئين الحقيقيين من فرصة الفرار من الاضطهاد، وبدلاً من معالجة هذا التنازع، فإن كلا الدولتين يساهمان في الخلط والتشويش بتأييدهما تعزيز الضوابط الحدودية، في الوقت الذي يقران فيه الحق في اللجوء ولو بالاسم

أن الألوان لإنشاء نظرية صادقة على الاتجار بالبشر وتهريبهم

لقد أظهرت الأوام الأخيرة كم من الصول إجراء مناقشات حول الاتجار بالبشر وتهريبهم، ومشكلة الهجرة المختلفة لقوانين بوجه أهم، في إطار مفرغ من حقوق الإنسان؛ فخلو البروتوكولين من أي صماتات إرادية للحماية يوحي إيهاء قوياً بأن الكثير من الحكومات تعتبر الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من القضايا المتعلقة بالجرائم والضوابط الحدودية، وليس ذات صلة بحقوق الإنسان؛ فلي البلدان المضغوطة، كثيراً ما يعد الأشخاص الذين يحاولون عبور الحدود بصورة غير مشروعة من الخارجيين على القانون الذين لا يستحقون شفقة ولا تأييد. أما أولئك الذين يحصلون على دخول هذه البلاد، إما بالخداع أو الإكراه، لم يتعرضوا للاستغلال لدى وصولهم، فقد يجدون من يربي لحالهم ويسيطر عليهم بعين الشفقة؛ ورغم هذا فقد بات من المألوف أن يتعرضوا للملاحقة القضائية بسبب جرائم بسيطة، فلم يتم فرحهم على وجه السرعة.

وكثيراً من الحكومات تتجاهل أن الهجرة غير المشروعة (بما في ذلك الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين) إنما تحدث بسبب البون الشاسع بين عدد الأشخاص الراغبين في الهجرة (أو المرغمين عليها) والفرص القانونية المتوفرة أمامهم. لذلك، وهناك كم مزيد من الألة التي ترجع أن سياسات الهجرة التي تطوي على قيود شديدة هي أدنى من تزيد من الهجرة المنظمة غير المشروعة منها لأن توفيقاً؛ كما أن تشديد ضوابط تنفيذ القانون المتعلقة بالبشر والاتجار بالبشر من شأنه أن يدفع الأفراد والمصابت الصغيرة التي تمارس هذا النشاط على نطاق ضيق للخروج من السوق، الأمر الذي يجعلها في نهاية المطاف محرراً لأقدر الشبكات الإجرامية وأشدّها تعقيداً

كما أن الجهود الدولية الرامية لوضع حد للهجرة المنظمة غير المشروعة تفشل الطرف عن حقيقة أخرى، وهي أن المتضررين في أنشطة الاتجار بالبشر وتهريبهم يخدمون سوفاً فيها المشترون وفيها الباعون؛ وأنتمو المطرد لهذه الأنشطة لا يمكن تزايداً في عوالم البتعة، من بلدان المنشأ فحسب، وإنما يمكن أيضاً الجذب القوي من طلب الأيدي العاملة، الذي لم تتم تلبية، ولا سيما في القطاع غير الرسمي،

النازيون في الداخل أنغولا يخلون الصراعات

بقلم: ستيف أوتفولجا

المقيم داخل المخيم الواحد، وتركز الصراعات أحياناً على توزيع الممتلكات الإنسانية، ويضئ النزاعات عليها تعاطي المشروبات الكحولية.

تمكين النازيين وحل الصراعات

لا ينبغي على المؤسسات الإنسانية أن تقوم بدور في محاولة حل الصراعات والنزاع الذي يواجهه النازيون الداخليون بينما تقوم هذه المؤسسات بتوصيل الممتلكات الإنسانية الأساسية إليهم؟ إذا لم يتم التعامل مع العنف الذي يؤثر على النازيين الداخليين فلن يكتب

من الضروري أن يشعر النازيون الداخليون أنهم أعطوا من عناصر القوة ما يعينهم على ما هم فيه

البقاء لأي حل يتم التوصل إليه على المستويات السياسية العليا. ويمثل النازيون الداخليون جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المدني ويجب إشراكهم في كل عمليات السلام والمصالحة؛ فمثل النازيين الداخليين يوماً ما يستلمون العودة إلى ديارهم، وعندئذ سوف تواجههم الصراعات على الأراضي والأموال والصراعات العرقية. ومن هنا فإن إشراك النازيين الداخليين في جهود حل الصراعات

في المناسبات النادرة التي تصدرت فيها أنغولا العناوين الرئيسية في وسائل الإعلام الدولية كان العالم يطلع على مدى تردي الأحوال في هذه الدولة.

أولوية اهتمامها. فقد ترك النازيون دورهم عندما وقعوا ضحايا الحرب التي طال بها الأمد بين القوات الحكومية وقوات الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا)، واضطر معظمهم للفرار نقاداً للسرقة أو التحرش أو الاختطاف أو القتل. ويحمل كل نازح عبئاً ثقيلاً على النفس من التعارب المدمرة نسيباً. فمعظمهم فقدوا كل شيء، وشهدوا المذابح بأعينهم وفقدوا أثر أباؤهم وأقاربهم (إلى الأبد في بعض الأحيان)، وانتهى بهم الأمر إلى العيش بعيداً عن ديارهم، وبعضهم يعيشون في المخيمات منذ سنوات طويلة، ومنهم من تعرض للنزوح أكثر من خمس مرات.

ولذلك فليس من المدهش أن يستشري العنف في كل مكان في المخيمات المعكسة حيث يضطر المشردون والمحتلمون إلى التناقص على الموارد النادرة. وتشبب الصراعات بين الناس الذين ينتمون إلى مقاطعات مختلفة، وبين الكبار والصغار، وبين أتباع الكنائس المختلفة، وبين النازيين والأهالي الأصليين، وبين النازيين والمسكرين، وبين النازيين من مخيمات مختلفة، وفيما بين النازيين

وكانت الفقرات الافتتاحية في هذه الأبحاث تطلب عليها الإحصائيات عن وفيات ممال المناجم ووفيات الرضع والأمهات، ولكن رب ضارة ناعمة، فالمالم يجب أن يعرف حقاً ما الذي كان يحدث في أنغولا على مدى الأعوام الثلاثين الماضية، فقل المرء يجد بعض البؤس المشجع وسط هذا الجو القاتم.

ويوجد في أنغولا حوالي أربعة ملايين نازح داخلي، معظمهم يعيشون في المخيمات بينما فر آخرون منهم إلى لواندا وعواصم الأقاليم. وتتمتع ظروف المعيشة بالقسوة، ففرصة الحصول على المياه محدودة، والكهرباء غير متوفرة، وعدد مدارس الأطفال قليلة، والمراكز الصحية ودينية التجهيز أو غير موجودة، كما تنتشر الملاقات عبر المشروعة بين الحشود إلى جانبها الأساس بعدم الأمن وأعمال العنف، ويعتقد كثير من النازيين في معاشهم على المساعدات الإنسانية.

ويواجه النازيون الداخليون مجموعة أخرى من المشاكل التي لا تضمنها إلا منظمات قليلة في

سواء نازحات خلال دورة دراسية في مجال الصراع عندما مركز الأوس المشتركة، معجم كامبسي، ٢٠٠٢، مقاطعة سو. أمولا

للمستعمرين الاتصال بها على الهواء والتي تستضيف شخصيات من مختلف القطاعات الاجتماعية، وإتاحة الفرصة لأهالي الميخعات للمشاركة فيها قدم هاد المركز بتوزيع أجهزة راديو خصيصاً لهذا الغرض.

الحقوق ودواعي القلق

من الضروري الربط بين حل الصراع ونشر التوعية بحقوق الإنسان واحترامها. ويلاحظ أن النازحين عموماً يتسمون بالافتقار إلى الثقة أو روح المواجهة إلى المطالبة بحقوقهم. ومن هنا فإن «مركز الأرض المشتركة» يتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين على نشر المبادئ التوجيهية بشأن النازحين الداخليين في ميخعات النرويج، ولكن مجرد توعية الناس بحقوقهم بدون بناء القدرة على الصديت عن تلك الحقوق أو الدفاع عنها أو تقديمها بصورة لا خصومة فيها شبه إعطاء الصياد شبكة فاعلة النقود، فالحقوق يجب أن تتعزز، وإلا لن يحدث ذلك فيجب أن يكون الأفراد قادرين على المطالبة باحترام حقوقهم بالطريقة المناسبة، أي بطريقة استراتيجية وغير عنيفة.

وقد حقق هذا المشروع النجاح حيث طلب النازحون الداخليون بأحد الميخعات من النازحين أن ينظم ورشة عمل تضم مشاركين من العاملين بالجهات الحكومية وممثلي الشرطة والكنيسة ومنسقي مسكرات النزوح المختارين من قبل الحكومة ومنسقي النازحين الداخليين من التشكيلات التي أنشأها مجلس الأرض المشتركة. وقد ذكر النازحون الداخليون أن مشروعهم استطاعوا لأول مرة فعلاً الحديث إلى المسؤولين عن حقوقهم وعرفوا معيشتهم المأساة بطريقة بناءة لا خصومة فيها، ولكي يتم الصفاة على الزخم الذي نجم عن هذا التجمع اتفق المشاركون على الاجتماع مرة كل شهر لمتابعة الحديث عن الموضوعات التي تهمهم. وقد قال أحد النازحين المقيمين في مخيم يقع في مقاطعة بيبو إن مركز الأرض المشتركة يعطيها ما هو أكثر من الغذاء، إنه تقدمه المنظمات الإنسانية، إنه يقدم لنا الغذاء في صورة مهارات تقديداً طوال حياتنا.

الاستثمار في المستقبل

يجب على المجتمع الدولي بالإضافة إلى توصيل المعونات الإنسانية الأساسية أن يشرع في جهود مبتكرة لإيجاد حل سلمي للصراع الذي دام سنوات طويلة في أنغولا. أي أننا يجب أن نستثمر في الشعب الأنغولي نفسه، وكثير من أبناء زانجون، وأن نستغل قدراتهم على تغيير ثقافة الحرب السائدة إلى ثقافة سلام.

ستيف أوتروفولجه هو المدير القطري الأنغولي لمركز الأرض المشتركة البريد الإلكتروني: ccg@ebonet.net عنوان موقع «البحث عن أرض مشتركة» على الإنترنت: www.sfcg.org

الخاصة بالمباشرة. ومن هنا تهدف جلسات التدريب على حل الصراعات إلى تشجيع النازحين على استخدام آليات حل الصراع التقليدية والحديثة لتقليل التوتر وتجنب العنف وحل الصراعات بطرق غير عنيفة. ويشمل التدريب المهارات الأساسية إلى جانب تدريب المدربين، والهدف الأخير لهذه العملية هو إيجاد نواة قوية يقوم أعضاؤها بالمعمل كوسطاء في المجتمع المحلي.

لقد تعلمنا من باولو فريز أن «الحوار هو تلاق بين الناس من أجل تغيير العالم». وجدير بالذكر أن اجتماع الناس حول موضوع محدد في إطار إحرامات تيسيرية بناءة يهدف التوصل إلى اتفاق في الآراء، يمكن أن يكون مصدراً يستمد منه المشاركون الطاقة اللازمة لتغيير الأوضاع القائمة. والحوار ليس مجرد وسيلة لتعافي الأفراد من الصدمة النفسية.

ولكنه أيضاً نموذج أولي لفكرة التطبيق العملي، إذ أن التأمل والتفكير يعملان البدائية التي تثير شهوية العقل. أما التطبيق العملي أو التأمل المرتبط بالإجراءات المناسبة التابعة من الحوار النشط فيمثل الغذاء الحقيقي الذي يعطي الطاقة للجسد. وما ذلك في آخر الأمر إلا اجتماع الفهم المشترك والإجراءات الضرورية لحل المشاكل.

دور المسرح ووسائل الإعلام

قام مركز الأرض المشتركة بتدريب فرقته مسرحيتين محليتين على مهارات المسرح الثقافي والحل الدرامي للصراع، حيث يقوم ممثلون من النازحين الداخليين بممثل الروايات التي يقصها المشاركون. ومن خلال الحكاية يتولد شعور بالتقصص، ينفس عن الألم والمهبة الثقيل الناجم عن صدمات الماضي النفسية. ويخلق مسرح الحل الدرامي للصراع حالة من التقمص تجمع بين النازحين المقيمين في الميخعات المختلفة، وبين الجميع المختلفة داخل المخيم الواحد. وبين النازحين والأهالي الأصليين. ويضغط المركز لاستخدام المسرح التفاعلي لصالح الأطفال الذين كانوا مجندين فيما مضى ولصالح الشباب المنضارين من الحرب، بغرض تمكينهم من التغيير عن تجاربهم في الحرب، وإشراكهم في تفريغ فكرة حمل السلاح من عزمهم.

ويستخدم مركز الأرض المشتركة في أنغولا، كما في الدول الأخرى التي يعمل بها، الإعلام لتسرياته عن وجود بدائل للصراع. فالإعلام له قدرة هائلة على بناء السلام. والأطفال التلفزيونية الوثائقية والمسلسلات التي تدور حول حل الصراع والبرامج الإذاعية يمكن أن تؤدي إلى تغيير مواقف الناس. ونظراً لأن النازحين الداخليين في أنغولا نادراً ما تتاح لهم الفرصة لتوصيل صوته خارج مجتمعاتهم المحلية فقد بدأ مركز الأرض المشتركة في تنفيذ مشروع يتبع للنازحين الداخليين توصيل صوتهم عبر الأثير، من خلال البرامج الحوارية التي يمكن

بثها التامل ويشجع المهارات اللازمة للحد من التوتر ويساعد على تقادي العنف وحل الصراع. أي أن حل الصراعات اليوم يعني منع الصراعات في الغد.

وإذا كان التدخل من جانب مؤسسات المعونات الإنسانية ضرورياً في أغلب الأحيان فمن الضروري ألا يؤدي ذلك إلى خلق ثقافة من التراخي. وعلى الجهات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية والجهات الدولية المانحة أن تعترف بضرورة الاستثمار الوقائي في الجوانب التي لها صفة الدوام على المدى الطويل. ومن الضروري أن يستمر النازحون الداخليون أنهم أعطوا من عناصر القوة ما

تتسم المجتمعات المحلية بأنها تبتكر دائماً الوسائل المناسبة للحد من التوتر والعنف اليومي

يعتمد على ما هم فيه، فالإحساس بأنهم يتلقون المعونات بأنهم ضحايا وشعورهم بالإحباط في آخر الأمر لا يؤدي إلا إلى الاكتئاب والتبذير والإحساس بالضيق. أي أن المستفيدين، والضحايا، يجب أن يصيحبوا شركاء.

وقد شرع «مركز الأرض المشتركة» في العمل على دعم المصالحة الوطنية في أنغولا منذ عام ١٩٩٦. وينتج هذا المركز نهجاً متعدد الجوانب في جهوده من أجل جمع النازحين في أنغولا، حيث يجمع بتزويد النازحين الداخليين بالمهارات والوسائل اللازمة للاضطرار في ميادين العمل بالمجتمع المدني؛ فمن خلال بناء القدرات لدى جموع النازحين يمكن زعماؤهم ومن يتوسم فيهم الروح القيادية أن ينظموا أنفسهم لكي يعرضوا مشاكلهم بصورة بناءة على السلطات.

وقد أنشأ مركز الأرض المشتركة والنازحون الداخليون مجالس في العديد من الميخعات في مقاطعتي لواندا وبيبينو. وتتألف كل نواة من هذه التشكيلات من حوالي ١٥ من النازحين الداخليين ولهم منسق، هو أيضاً من النازحين، والهدف العام للنواة هو إنشاء مجموعة معروفة من الرجال والنساء القادرين على القيام بدور إيجابي في الحياة اليومية للمخيم، ولا يقتصر دور المجموعة على كونها حلقة الوصل بين المركز وقادة المخيم الذين تختارهم الحكومة، أو بين المركز وزعماء المخيم، ولكنها تقوم كذلك بدور حاسم في محاولة حل الصراعات والعمل بشكل فعال فيما بين الخصوم والسلطات المحلية.

وتتسم المجتمعات المحلية بأنها تبتكر دائماً الوسائل المناسبة للحد من التوتر والعنف اليومي، وهذا الاستمراريات يجب تشجيعها وتطويرها، ولكن ما يحدث في كثير من الحالات هو تجاهل هذه الآليات الخاصة بحل الصراعات، حيث أن الصدمة النفسية والتدمير الناجم عن الحرب يعظم الأفراد والعائلات إلى التركيز على مصالحهم

شاب غير مصحوب
بذويه في أثناء مقابلة
مع عاملة أخصائية
ممنوعة بتقديم المصح
لأجنبي

العمل الاجتماعي من أجل طلبي اللاجئ السافر البعيد عن ذويهم

بقلم: رافي كولي

تعلموا أن يقدموا أبسط أنواع الأسباب
وأنكروها قبولاً تمييزاً لفرارهم، وبذلك لا
يكشفون عن الظروف المعقدة لرحيلهم.

ويبين على العاملين في المجال الاجتماعي
أن يسألوا أنفسهم الأسئلة التالية.

■ كيف نعرف معلومات عن حياة طالب
اللاجئ قبل انفصاله عن ذويه الذين وصل
دونهم؟

■ كيف نتعامل مع الصمت؟

■ كيف تلبي حاجة القصر البعيدين عن
ذويهم إلى جو الأسرة والعلاقات

الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم
والإحساس الدائم بقيمة الذات؟

■ هل نعرف ما فيه الكفاية عن القضايا
القانونية والسياسية والتطورية والبحوث

المتعلقة باللاجئين؟

■ كيف يمكن أن نطعم لإعادة التوطين أو لم
إعادتهم إلى أوطانهم في حالة الضرورة؟

تشير الدلائل الحالية إلى أن الإحساس
المزمن بعدم الأمان بشأن الحصول على

وضع اللاجئين يهيمن بشدة على حياة هؤلاء
الصغار البعيدين عن ذويهم لدرجة أنه يحطم

ثقتهم في المستقبل. ويواجه العاملون في
الميدان الاجتماعي، الذين يعرفون ضرورة

التفكير في أخطار الحرمان الاجتماعي على
الشباب الذين يخرجون من دائرة الرعاية،

يوجد في المملكة المتحدة حالياً حوالي ٥٠٠٠ شاب من
طلبي اللجوء الذين أتوا إليها بمفردهم، وترعاها
السلطات المحلية أو تقدم لهم الدعم في الوقت الحاضر.

شباباً ربما لا يحصلون دائماً على مستوى
مليب من الرعاية البديلة، وسوف يترقبون في
المستقبل، باعتبارهم طلبي لجوء، قرارات
البث في طلبات حصولهم على الجنسية.
وعليه أن يجاهدوا العيش في سياق غير
مألوف بالنسبة إليهم، تسود عادات وتقاليد
وأعراف ولغة غريبة عليهم. وقد تكون أسرهم
أبعدتهم طلباً لتجارتهم من الخطر، مما يرسل
لهؤلاء الشباب رسالة معقدة وشديدة الغم
أحياناً عن موقف أسرهم منهم. وربما يعرف
هؤلاء الصغار ما الذي ينبغي عليهم أن يفعلوه
لأنفسهم، وربما لا يعرفون. وقد تكون مراحل
الوصول والاستقرار والحصول على الجنسية
امتحاناً عسيراً لمرونتهم حيث يتممجون مع
بيئات جديدة، ويعتمدون عن بيئاتهم التي
نشأوا فيها.

ولكن حصولهم على الجنسية ليس كافياً،
فربما يكونون كثيرهم من المهاجرين قد
دفعتهم أسرهم لتحقيق النجاح المادي
والعلمي، ولكنهم على العكس من المهاجرين
لأسباب اقتصادية قد تتأثر طلباتهم للجوء
سلباً في حالة الكشف عن أي دوافع
اقتصادية خفية لفرارهم، وربما يكونون قد

من هؤلاء يعتني بهم العاملون
وكثير في حقل الرعاية الاجتماعية
الملتزمون قانوناً بضمان حصول طلبي
اللجوء على نفس نوعية الرعاية والحماية
التي يحصل عليها شباب السكان الأصليين
ممن لهم نفس الاحتياجات.

ويمثل هؤلاء الصغار من بعض الجوانب نسخة
جديدة من التحديات والمعضلات المعقدة
التي يواجهها العاملون في الميدان
الاجتماعي. فالانفصال عن الأسرة والضيق
يمثلان جزءاً جوهرياً من قصة أي طفل بعيد
عن ذويه، وهو ما يصدق على الكثيرين من
هؤلاء الشباب الذين يعتني بهم العاملون في
المجال الاجتماعي، لكن تقديم الرعاية
والحماية لطلبي اللجوء الذين أتوا عبر
البهار بدون ذويهم يطرح عدداً من التحديات
المختلفة الجديدة.

لقد واجه الكثيرون منهم الإحساس الشديد
بعدم الأمان، ومازأوا بما يشيرون هذا
الإحساس؛ حيث كانوا في الماضي في أغلب
الأمهر جارين اقتطعوا من ديارهم على حين
غرة منهم، وأصبحوا في الوقت الحاضر

تحدياً إضافياً يتمثل في احتمال رفض إعطاء الجنسية، على الأقل لبعض من يرعونهم من الصغار المنفصلين عن ذويهم.

وتتقيد كيفية استجابة العاملين في الميدان الاجتماعي لهذه التحديات، أجريت مقابلات مع ٢٥ من الأخصائيين الاجتماعيين بالمطلات المحلية، الذين يعملون في أربع إدارات للخدمة الاجتماعية سواء في المدن أو الريف بالمملكة المتحدة، فطلبت منهم أن يعطوني وصفاً وتحليلاً لعماساتهم المتعلقة وأريترها وألويها وأفغانستان وسريلانكا وكوسوفا وألبانيا، تتراوح أعمارهم بين الرابعة عشرة والثامنة عشرة، ويقل متوسط أعمارهم قليلاً عن السادسة عشرة. ويلاحظ أن ثلثي هؤلاء الشباب من الذكور مما يكشف عن اتجاه عام لدى الصبية، لا الفتيات، لطلب

يمكن أن يقدم الأخصائيون الاجتماعيون بعض الجسور

للجوء إلى بريطانيا. والغالبية العظمى منهم مُنحت إدناً مؤقتاً بالبقاء في المملكة المتحدة ريثما يتم النظر في طلباتهم. والواقع أن واحداً فقط من بين كل أربعة منهم هو الذي يحصل على الإدناً بالبقاء.

وفي العادة يعاني الشباب من السكان الأصليين الذين يرعاهم الأخصائيون الاجتماعيون من العيش في بيئات أسرية مؤقتة، أو من سباق الفقر المادي، ولكن في حالة الكثيرين من المصّر الذين جاءوا دون ذويهم إلى المملكة المتحدة، كانت الاضطرابات الأهلية المزمنة في وطنهم هي التهديد الذي دفعهم إلى المجيء، لا الحرمان المادي أو المعاشي.

الصمت

ماداً يفهم الصغار من إرسالهم هذه المسافة

الموضوعة العليا
لشؤون اللاجئين
أرمينيا/إرميرج
عاشقشال، ١٠ سنوات

الطويلة بعيداً عن الأذى، وعن ديارهم أيضاً؟ لقد انتهت إلى أن قلة قليلة من العاملين في المجال الاجتماعي هم الذين يعرفون إجابة على هذا السؤال، ليس لأنهم لا يسمّون هؤلاء الأطفال. ولكن لأنهم لا يحصلون على إجابة منهم. فالصغار يرفضون محاولة إشراكهم في الأنشطة التي يحكون من خلالها قصص حياتهم. وكثيرون منهم لا يدرون أين أسرهم، ولا يتصلون بها. وبخلاف شباب السكان الأصليين فإن طالبي اللجوء من هذا النوع لا يطون الأخصائيين الاجتماعيين أسماء أباؤهم أو تواريتهم ميلادهم أو معلومات عن تكوين أسرهم أو عناوين أو أرقام هواتفات دقيقة لأفراد أسرهم. وبمضي الأخصائيين الاجتماعيين سبب إبحام الصغار عن التحدث إليهم بوصفهم رموزاً للسلطة، ويدركون أنهم يشعرون الإدلاء بهذه المعلومات خوفاً من طردهم. ومن الممكن أن يكون الصمت ملمعاً مهمباً على علاقتهم بالأخصائيين الاجتماعيين. فالثقة تنشا بسطه وأحياناً تستمرق سنوات، والمعلومات تكشف في صورة

شركات متناثرة. ويعرف الأخصائيون الاجتماعيون فائدة الصمت وعيوبه، فالصمت يجلب الأمن، وتسرير المعلومات يعني الخطر. ولكن الصمت قد يكون عبئاً أيضاً. فالطفل الذي أبعد عن أهله حتى يكون في مامن ربما يشعر بأن دويه قد تخلوا عنه. ويكونه أبعد عن أسرته. بينما هي باقية في ديارها. قد يوجد لديه قلقاً عميقاً بشأن سلامة الأسرة، وأحياناً بالذنب لأنه أصبح في مامن دونهم.

ويستجيب الأخصائيون الاجتماعيون للصمت بطرق عديدة. فكثير منهم يترقبون لمعرفةهم بأهمية الموازنة بين ما يطلبونه وكيفية الطلب وتوقيتته. وعلى الرغم من أن بعض الأخصائيين الآخرين يهجمون عن العمل في إدارة الهجرة، فقد يتشككون في صدق رواية الطفل إذا التزم الصمت ولم يعد عنه.

ويواجه أي مهاجر، سواء أكان مهاجراً لأسباب اقتصادية أو

سياسية، مصصلة الموازنة بين الانتماء في المجتمع المضيق وه الانسلاخ، عن المجتمع الذي تركه وراء ظهره. وهنا يمكن أن يقدم الأخصائيون الاجتماعيون لهم بعض الجسور للربط بين الاثنين، بأن يحاولوا مثلاً الحصول على

«س» صبي إثيوبي عمره ١٦ سنة، كان أبوه ناشطاً سياسياً معارضاً للحكومة الإثيوبية. وفي أحد الأيام هاجم بعض جنود الحكومة منزل «س»، وأطلقوا النار على أبيه فلقى حتفه برصاصة أصابته في عنقه، وانتحرت أمه في نفس اليوم. وتمكّن «س» من الفرار. أما المنزل فقيمت به المهاجمون ونهبوه. وقد ساعدته إحدى عماته أو خالاته على الخروج من البلاد، وعندما وصل إلى المملكة المتحدة أحالته إدارة الهجرة إلى دائرة الخدمات الاجتماعية. وبعد أن أقام بعض الوقت في ملجأ للأطامل، شخص الأطباء حالته على أنها اضطراب عصبي ناجم عن صدمة، فتلقى مساعدة فعالة في هذا الصدد من إدارة خدمات الصحة النفسية للأطفال والمراهقين. ثم نقل في الآونة الأخيرة للإقامة بمفرده.

وبعد «س» شاباً مرحاً ودوداً. غير أنه ما زال يعاني من هول تجربته قبل فراره. وعندما زاره الأخصائي الاجتماعي المسؤول عنه في شقته الجديدة رأى إبطاً فوتوغرافياً فارغاً على رف المدفأة في غرفة الاستقبال. فسأله عنه فقال «س» إنه يأمل أن يجد صورة لأبيه وأمه في يوم من الأيام حتى يملأ بها هذا الإطار

معلومات من أفراد الأسرة المفقودين عن طريق خدمة البحث عن المفقودين التابعة للصليب الأحمر (في حالة موافقة الطفل). ويإن يصطحبوا الصغار لتناول وجبات من بلادهم، في المطاعم، وأن يقدموا لهم القواميس الثنائية اللغة وتكتب الطلوع وسجاجيد الصلاة والمصاحف وبطاقات الاتصالات التليفونية الدولية. كما أنهم يساعدون هؤلاء الصغار على الاتصال بالمنظمات التي تنتمي لنفس ثقافتهم. ويعملون بالتعاون الوثيق مع كبار العاملين في مجال الرعاية الاجتماعية والرعاية البديلية للأسر، الذين لا يوفرن مجرد الاتصال المنتظم والمتسق مع هؤلاء الصغار وإنما يوفرن من أن لا آخر أساس الرعاية اللازمة لهم.



لا نخلص من أن يتماثل هؤلاء الصغار مع
الحساس بدم الإنسان طرية مفعلة
بالحيوية [١] ما أرادوا الصلابة في بقائهم.
والفلسفة للعلماني الجامعين يقتضي حسن
العمراسة لإيجاد ذوران في الاحتياجات العامة
والاحتياجات المحددة الخاصة بمجموعات
التي يقومون على رعايتها، مما يعني انتاج
عقود تيسم بالحساسية تجاه اعبائهم، فلا
يندفعون جرياً وراء المعلومات وأكبرهن
أهميتها على المدى الطويل، كما أن يكون
العمراسة على أوضاع توفير الصلابة على
مستوى مقبول وعيد كل طفل على حدة.
وعالماً ما يعمل الأشخاص الاجتماعيون
بمفردهم دون الانتفاع بتوجيه واضح قائم
على سياسات أو يعوث، وثم نفي إلهام لم
يستقوا بعد قدراتهم الكامنة على الحفاظ
على حسن العمراسة باستخدام شبكة
العلاقات بدلاً من الاقتصاد على الجهود
الفردية، كما أن إمكانية قيام كل طفل
بالتمثال بأسرته من جديد، بعد أن يطمئن
إلى أنه قد حصل فعلاً على اللجوء، لم يستقد
منها بعد.

البريد الإلكتروني: r.kohli@mdx.ac.uk

Russell 5 Most vulnerable of all. The treatment of *unaccompanied refugee young people in the UK*

إجراءات تقديم الطلّاب، لكن جميع الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم أصووا على أن الصغار لا يقرّبوا العودة إلى أوطانهم، وأنهم يتوقّون إلى الحصول على وضع اللجوء، ويشهد عزمهم الراسخ على أن يتعلّموا، وأن يسعدوا باللجوء هناك. شأن عشما يرون الشباب الذين مضى على إقامتهم في المملكة المتحدة بعد سنوات وربما إلى الأشخاص الاجتماعيين يتمتعون الأفضل لهؤلاء الصغار، فلا أحد منهم يفكر في نتائج إخراجهم إلى الموانئ إلا لفة قبيلة فقط، ولكن طالع اللجوء الصغار الذين يهاضون سن الرشد مرسوم، بخلاف من أقرّاهم من السكان الأصليين، يُعظر الصغار الاجتماعيين بفرجهم من دائرة الرعاية، بل لا احتمال رفض إعطائهم الجنسية، وفي ختام المقابلات التي أجريتها مع الأشخاص الذين جاءوا مع سائتهم هل يفرّون من أو يسبّون هؤلاء الصغار، في

فأرقت الفتاة ، لك ، ابنة السبعة عشر عاماً أسرتها في إفريقيا منذ ست سنوات . وفجأة وبدون أي سابق إنذار تلقت خطاباً من والدها . وتقول الإخصائية الاجتماعية المعنية بحالتها ،

عندما قابلتها في الأسبوع التالي قالت لها: "إن كنت تريدني إطلاعي على الخطاب، فيسرن أن أراه. لكننا قالت إنه ليس كذلك". فقد أحرقتة. ثم تبين أن والدها كتب في هذا الخطاب شيئاً عن نفسه، وأنه الآن متزوج وله طفلان. منهما بنت اسمها دك، على نفس اسم الفتاة. لقد كان لهذا الأمر أثر عاطفي مذهل على مشاعر الفتاة التي انفصلت عن والدها. فالآن أصبح عنده دك، أخرى هناك. وقال إنه لم يتمكن من الاتصال بها من قبل بسبب الأوضاع في وطنهم.

ثم قالت لي الفتاة: ولكنني كتبت له خطاباً على أي حال. أتريد أن ترينه؟ وعندما أرتني الخطاب كادت دموعي تجري، لأنها كررت فيه مراراً عبارة: «إنني أحبك جداً، ولا يمر عليّ يوم إلا وأفكر فيك، ومستظل دائماً أبي مهما حدث».

تحدث الأصحابيون الاجتماعيون الذين أجريت المقابلات معهم عن الأسباب المالية والمعنوية التي تجعلهم يستمتعون بمعلمهم في رعاية الصغار اليتيميين عن دويهم أكثر من استمتاعهم بالصغار من مواطني المملكة المتحدة؛ هذا أمر مألوف الصغار بطوبتهم قدرًا من الأمل المنشأ بالمقارنة بصعوبة التحديات المضيئة التي يطرحها الصغار من أهالي المملكة المتحدة. فطالبي اللجوء يعتبرون فئة تقسم بالحيوية وتواجه الدافع الذاتي والحرية، فاضلهم اضطرارًا من مكنهتم من دفعهم الحالية، فتجدهم يتطلعون إلى التثوق الدراسي ويتحولون بالشفقة والحرص، ويوجد استقارهم في أماكن توظيفهم، يبدأون في تكوين علاقات جيدة ودودة يمكن الوثوق بها، ويجدر بالذكر أن هناك بعض الصغار من طالبي اللجوء الذين أودوا أسرهم بمرور من حاجاتهم المادي والأرق وتحسين أوضاعهم والتشكك في العلاقات والقوانين، ولكنهم مجرد أطفال، ومعظم طالبي اللجوء نادراً ما يعانون من نوبات الاكتئاب الشديد، وهذا ينشأ عليها من تدخل العلاج الطبي أو النفسي، وهذا ما يقلق بعض الأصحابيين الاجتماعيين، الذين يشيرون أن يخفي هذا القلق من الملاءمة وراء اكتئابًا دخليًا بسبب الإحساس بعدم الأمان في حياتهم.

وفي حقيقة الأمر، وما يدعو إلى العظمة في ضوء مسئولية التقدير التي يتسم به تفكير بعض الممارسين هؤلاء، المعتصرون... اعتبارات العملية أيضاً تطلب أحياناً على حاجتهم إلى التعرف على البحوث المتعلقة بالأخلاقيات، أو التطرب أو الرقابة المتخصصة أو التشاور أو بناء الشبكات وكثير منهم يعملون في غياب سياسة مفصلة بشأنهم

بالصناعات الحيوية من ذويهم، يشعرون خيرا لهم الشخصية والمهنية لصياغة ممارساتهم، وفي بعض الأحيان يبدو أن هذا الاعتراض الخبيث على المبادئ العامة للممارسة غير كافٍ خصوصاً للفتة المحدودة من الممارسين الذين لهم دور في وضع المبادئ العامة للممارسة في إطار الوكالات التي يعملون بها. ويبدو أن الكثيرين منهم يشعرون بطريقة ما بتأنيدهم دون مشاركة من حد أدنى، هذا هو العذر القوي مشتمل على حد ذاته.

لم يحصل أي شخص من المجموعة التي أجري عليها هذا البحث على وضع اللجوء. لكن بعضهم حصل على إذن استثنائي بالبقاء لأسباب إنسانية، بينما شرع آخرون لثبوتهم في

الأطفال المنفصلون عن ذويهم: أضعف فئات طالبي اللجوء

بقلم: كيت هالفورسن

تشير التقديرات إلى أن زهاء ٢٠ ألفاً من الأطفال المنفصلين عن ذويهم (ومعظمهم من إفريقيا وآسيا) سعى للجوء في بلدان أوروبا الغربية والوسطى في السنوات الأخيرة.

مرافقهم من الكبار ربما لا يكونون بالضرورة قادرين على الاضطلاع بمسؤولية رعايتهم أو غير مناسبين لهذه المهمة.

ويرتحل الكثير من هؤلاء الأطفال للأسباب نفسها التي تدفع البالغين من طالبي اللجوء إلى السفر، مثل الهرب من الصراعات المسلحة، والاضطهاد، والفاقة، والعمران، بينما يسافر بعضهم لطلب المتاجر في الأطفال الذين يتمكنون من تجنبهم سواء في بلدانهم الأصلية أم أثناء ارتحالهم. ويغادر البعض منهم أو طائفة أيضاً قراراً من انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالأطفال أو ما يتعرضون له من سوء معاملة وإهمال على أيدي أسرهم. وينتظر الكثيرون من هؤلاء الأطفال مستقبل تحيط به الشكوك، ويقتدر للاستقرار إلى حد بعيد في أوروبا حيث يشوب السياسات والممارسات الخاصة بحماية أطفالهم الكثير من الثغرات.



وتطبق سويسرا أيضاً إجراءات خاصة بالمطار، من بينها الاحتجاز، على بعض الأطفال المنفصلين عن ذويهم. واحتجزت المملكة المتحدة من قبل كثيراً من الأطفال المنفصلين عن ذويهم (أحترج ٧٦ طفلاً في ١٩٩٨/١٩٩٩)، لكن الوضع هناك تحسن منذ ذلك الحين. وقد حققت بعض البلدان تقدماً فيما يخص الحد من ممارسة احتجاز

«دوسل صبي طويل القامة، متين البنية، يبلغ من العمر ١٦ عاماً، قادماً من جنوب القارة الإفريقية. وقد أضيفت عليه المصاحب المسمى مر بها مطولاً يرحي بالمشج. ولم يصدق مسؤول الحدود أن عمره لا يتجاوز ١٦ عاماً، ومن ثم فقد أرسل إلى مركز احتجاز خاص بطالبي اللجوء من البالغين. وتمكن الصبي بعد أن قضى أسبوعاً في المركز من التحدث إلى أحد العاملين هناك وأبلغه أن عمره ١٦ عاماً فقط. وفي النهاية عرض على الطبيب في مركز الاحتجاز والتفتط الطبيب صورة بالأشعة السينية لمعصميه وفحصه فحصاً جسدياً سريعاً. ولم يسأله عن شيء غير اسمه، وتاريخ ميلاده، وبلده الأصلي، وكان المرجح الخاص بالطعام الذي استخدمه الطبيب يقوم على دراسة نمو مجموعة من الأطفال البيض ويرجع إلى ٢٠ عاماً أو يزيد. وأعاد الطبيب في تقريره أنه نظراً للتضخم الجسماني للصبي ونمو عظامه يبدو من المرجح أن عمره يتجاوز ١٨ عاماً لكنه لا يستطيع أن يحدد ذلك».

الأطفال المنفصلين أو حظرها. غير أنها مازالت تشهد بعض حالات الاحتجاز. ويطلب التخلص التام من هذه الممارسة في أوروبا إجراء مزيد من التفتتات. **أوجه القصور في تحديد الهوية والتسجيل**

تفتقر الكثير من الدول إلى أنظمة دقيقة لتحديد هوية طالبي اللجوء وتسجيلهم، ولم تكن حتى الآن الآونة الأخيرة تجمع الإحصاءات كإجراء متبع. ولذا فمن المرجح أن تكون أعداد الأطفال المنفصلين عن ذويهم في هذه الدول أكبر كثيراً من المعتبر به رسمياً. وقد جمعت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين حتى الآن الإحصاءات من ٢٧ دولة بخصوص أعداد الأطفال المنفصلين الذين طلبوا اللجوء في عام ٢٠٠٠. ويتعين أن يصبح هذا قاعدة متبعة في كل الدول.

ويشمل تحديد الهوية حائنين رئيسيين. هما تحديد ما إذا كان الشخص دون سن الثامنة عشرة، وتحديد ما إذا كان حقاً من الأطفال المنفصلين عن ذويهم. وقد جرى التعبير عن بواش تلق فيما يخص بعض الأساليب المبتعة في تقدير السن وتحديد. إذ ينبغي ألا تُملق مثل هذه الأساليب إلا في حالة الشك في السن، ويتعين أن يؤخذ في الاعتبار

وتوصي مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين بعدم رفض دخول الأطفال المنفصلين عن ذويهم، أو احتجازهم، أو إعادتهم إلى أوطانهم بدون توفر الضمانات اللازمة لسلامتهم. وعلى الرغم من ذلك ترفض الكثير من الدول في أوروبا العربية والوسطى دخول الأطفال المنفصلين، بل ويعترض مثل هؤلاء الأطفال للاحتجاز في عدد من هذه الدول. فالقاعدة المتبعة في فرنسا هي احتجاز الأطفال المنفصلين عن ذويهم في «منطقة الانتظار» في مطار شارل

تعرض الأطفال لرفض الدخول والاحتجاز في بلدان اللجوء

يصف مصطلح «الأطفال المنفصلين عن ذويهم» الأطفال الذين قتل أعمارهم عن ١٨ عاماً ممن خرج أوطانهم بدون صفة الأيوين كليهما أو ولي الأمر الأساسي سواء القانوني أم العرفي، ويكون بعض الأطفال المنفصلين عن ذويهم وحدهم تماماً. بينما يكون آخرون بصحة اقارب من غير أهلهم

«وصلت فتاة عمرها ١٤ عاماً قادمة من غرب إفريقيا دون وثائق. ولما لم يكن بمقدورها إثبات أنها قاصرة فقد أودعت في الحجز الخاص بإدارة الهجرة. ولم تقم سبب وجودها في السجن، وشعرت بأنها تُعامل معاملة المجرمين. كانت تشعر بالوحدة ورائت عليها الكناية، ولم تستشع الطعام الأوروبي. وكنت عن تناول الطعام ولزمت الغرفة التي تشاركها فيها ثلاث نساء بالغات. وفي النهاية عرضها ضابط الحجز على الطبيب الذي أعطاها اقراصاً مضادة للاكتئاب وأصابها بالتشوش وجعلتها تنام بالساعات. وأخيراً أعطاها تذكرة أخرى في الحجز بطاقة محام، وحضر المحامي وطلب منها مالاً. ولم يكن معها أي مال، ويبلغ بها اليأس في إحدى المراحل أن طلبت العودة إلى وطنها، لكنها ما لبثت أن غيرت رأيها. وكنت لها إحدى زميلاتها المحتجزات رسالة فضلت بها إلى وكالة تساعد اللاجئين. ووجدت لها الوكالة محامياً كفوّاً بدا على الفور الإجراءات اللازمة للإفراج عنها من الاحتجاز».



ديتول لما يقرب من شهر أو يزيد. وفي ألمانيا قد يستحجز هؤلاء الأطفال في إطار «إجراءات المطار» وهي مراكز احتجاز.

المباشرين أو بالغين آخرين، وقد يبدو هؤلاء الأطفال عند وصولهم إلى أوروبا أنهم يحظون «بصحة» من يرعاهم، بيد أن

السياسة، ومنفتحة بصورة أو بياشر الأطفال المنفصلون الذين يحتاجون إلى الحماية كلاجئين إجراءات اللجوء، لأنهم إن لم يفعلوا فإن إحضاراً على الوضع الشرعي الذي يحتاجون إليه ليتمكنوا من الاستفادة من الخدمات المناسبة والعزالي الطويلة الأجل التي يتيحها لهم وضع اللاجئين.

التمثيل القانوني: الحاجة لمزيد من التدريب والتوعية

تقر معظم البلدان بالاعانة إلى أن يتلقى الأطفال المنفصلون الاستشارة القانونية بخصوص طلبات اللجوء، وعلى الرغم من ذلك فلا يبين مشلون قانونيون للأطفال كقاعدة متبعة على الدوام، وفي بعض الدول لا يُعَيَّن إلا في مرحلة الاستئناف وفي كثير من الأحيان يطلب من الأطفال دفع أتعاب مقابل خدماتهم، وتُشَلَّ كفاءة التمثيل القانوني بغتة قلق أساسياً. ففي بعض الأحيان يجري تعيين محامين ممن لم تكن

أوصياء لجميع الأطفال

تعيين وصي لحماية الطفل المنفصل وإسداء التمتع إليه مسالة ضرورية للحفاظ على حقوق الطفل، ومعظم الدول لديها أنظمة للوصاية. وفي بعض البلدان يحال الأطفال المنفصلون ممن يطلبون اللجوء إلى النظام الوطني للوصاية، أو قد يكون هناك ترتيب خاص للوصاية لطلالي اللجوء من الأطفال. ويجري في معظم البلدان تعيين أوصياء، لكن ذلك لا يشمل كل الأطفال بالضرورة، كما أنه لا يتم في الوقت المناسب ودون تأخير في كل الحالات، وقد يضطلع بمسؤولية الوصاية أفراد أو مؤسسات مثل المنظمات غير الحكومية أو الوكالات شبه الحكومية. وفي بعض البلدان يكون الأوصياء مسؤولين عن عدد كبير للغاية من الأطفال (قرابة ٢٠٠ طفل في إيطاليا) بينما يكون العدد أقل في دول أخرى (من ٢٥ إلى ٣٠ في ألمانيا).

وينبغي تحقيق التماسك بين أنظمة الوصاية لضمان:

- ١- تعيين أوصياء لكل الأطفال المنفصلين؛
- ٢- أن يتم خلال شهر تعيين أوصياء ممن تلقوا التدريب المناسب؛
- ٣- وضع مبادئ توجيهية لكل الأوصياء.

التمكن من مباشرة إجراءات اللجوء

في كل دول أوروبا الغربية والوسطى من حق الأطفال المنفصلين قانوناً أن يتقدموا بطلب للجوء أو أن يقوم أوصيائهم بذلك نيابة عنهم. أما في واقع الأمر فثمة عدد من الأطفال لا يتمكن أبداً من مباشرة إجراءات اللجوء. فهم إما لا يعرفون كيف يتقدمون بطلب، أو لا يكونون في المكان المناسب، أو لا يضمنون طلباتهم في المهلة المحددة، أو يعملون بنصيحة من يرون أنهم يتمتعون بحماية كافية في إطار نظام رعاية الطفولة فينصهونهم خطأ بعدم التقدم بطلب، وربما لا يكون الأوصياء مستعدين للتقدم بطلبات

عند تطبيقها درجة تصح الطفل ونموه الذهني، إلى جانب الخصائص الجسمانية وفي حالة عدم الجرم يجب أن يؤخذ بالتقدير الأدنى لمن الطفل. أما في واقع الأمر فتطبق كثير من الدول أساليب تقدير السن التي تعتمد المقاييس الجسمانية وحدها (مثل صور الأضمة السنية لعظمة الترقوة والمعصمين وفحص الأسنان). وما يمث على القلق الشديد أن تقدير السن قد يستغل على ما يبدو في بضعة بلدان لحرمان الأطفال من الرعاية الخاصة التي يجب أن يحظوا بها بصفتهم أطفالاً منفصلين عن ذويهم.

ويصل معظم الأطفال الذين يفدون إلى أوروبا هذه الأيام بصحبة شخص بالغ، غير أنه يتعين أن يتولى الخبراء بعناية توفير الطبيعة المحددة للملاقة التي تربط الطفل بمرافقه أو مرافقيه من البالغين، فقد بات الاتجار في الأطفال مشكلة خطيرة في جميع دول أوروبا هذه الأيام.

البحث عن الأسر مسألة ضرورية لكل الأطفال

من الإجراءات الأولى التي ينبغي اتخاذها بالنسبة إلى الطفل المنفصل عن ذويه البحث عن أسرته، وذلك حتى يتسنى إقامة اتصال بينهما واستكشاف إمكانية لم شمل الأسرة في الأجل الطويل. ويتم في عدة بلدان أوروبية البحث عن الأسر لكنه ليس إجراء متبعاً على الدوام في أي من هذه البلدان. ويتم تشجيع الأسرة عادة بطلب من الطفل نفسه أو من منظمة غير حكومية أو هيئة حكومية. لا تقوم الوكالات المعنية بالنابح عن الأسرة ما لم يطلب الطفل نفسه ذلك بصورة محددة خشية أن تُستغل في معلومات تحصل عليها عن الأسرة، أو الأقارب، أو البلد الأصلي للطفل، من جانب السلطات المسؤولة عن تنفيذ إجراءات تحديد وضع اللاجئين. أو تُستغل في إعادة الطفل على الفور إلى وطنه

«كان المحامي مشغولاً للغاية وأجريت اتصالاً هاتفياً ثم قال: «عليك الانتظار! يجب أن نغادر الآن»، ولم أكن قد فرغت مما أريد قوله».



لهم خبرة سابقة في تمثيل طفل منفصل، وربما لا يعرف هؤلاء المحامون كيف يتخاطبون مع طفل، أو كيف يستخلصون المعلومات ذات الصلة، أو حتى المبادئ التوجيهية المحددة وحقوق الأطفال في إجراءات اللجوء. وينبغي التأكيد بمزيد من التدريب المتخصص والتوعية بين المحامين الذين يمثلون الأطفال المنفصلين.

تحديد وضع اللاجئين: طفل أم بالغ؟

لا تمنح أي دولة أوروبية وضع اللاجئين سوى لعدد ضئيل من الأطفال المنفصلين. إلا أن معظمهم يحصلون على تصريح بالإقامة المؤقتة أو الدائمة لأسباب إنسانية أو لغرض الأسباب. وبعد حالات الإعادة القسرية للأطفال من طالبي اللجوء الذين رفضت طلباتهم قبلة للغاية، إلا أن المشكلات تنشأ عندما يتم الأطفال الذين حصلوا على تصريح بالإقامة المؤقتة ١٨ عاماً ويزيدون عندئذ بالبين ويصبحون عرضة لخطر الترحيل. وكانت بضعة دول، مثل إسبانيا، تطبق حتى الآن الآونة الأخيرة استراتيجة «تجميد» طلبات اللجوء المقدمة من الأطفال المنفصلين إلى أن يلبثوا التامة مشرة حتى يمكن معالجتهم طلباتهم على أنهم بالغون.

ومن بواعث القلق بوجه خاص ضرورة وضع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة

كانت فتاة في الرابعة عشرة من عمرها تقرر من منطقة البحيرات العظمى مع أمها وأخوها بمساعدة وكيل، وكان أبوها قد اعتُقل واحتُفي. وأثناء محاولتهم مغادرة البلاد مستقلين زوروا عبر أحد الأنهار إلى بلد مجاور، اعتُقلت أسرة الفتاة في آخر لحظة، لكن الوكيل تمكن من الوصول بالفتاة إلى بر السلامة. وعندما وصلت الفتاة إلى أوروبا أُعريت من خوفها على مصير أسرته. واتصل موظف الشؤون الاجتماعية بالمصليب الأحمر لمعرفة ما إذا كانت أي رسائل قد وصلت من أسرة الفتاة، فلم يجد أي رسالة. واتصل الموظف بعد ذلك بالخدمة الاجتماعية الدولية التي قامت بتحويلها، وفي نهاية الأمر أُلْبِثَت الفتاة بأن منزل أسرتها حال وأنها مكان أسرته غير معروف.



بالتباية عنهم. وفي البلدان التي يُعتقد أن كل الأطفال المنفصلين يتمتعون فيها بأفضل حماية في إطار نظام رعاية الطفولة، ولا سيما في جنوب أوروبا، لا يتم تشجيعهم أو لا يعطون الفرصة للتقدم بطلب للجوء. وينبغي توعية الموظفين الحكوميين، وصانعي

وينبغي على الرغم من ذلك تكثيف البحث عن الأسر، وأن يكون من الإجراءات التمتية على الدوام بالنسبة إلى كل الأطفال المنفصلين، وأن يجري تسمية على المستويين الوطني والدولي، وينبغي وضع آليات تكفل حماية المعلومات من أن يساء استغلالها.

وينبغي الحفاظ على هذه القوة الدافعة من أجل التغيير. فمن المطلوب الآن تحقيق تقدم تشريعي مماثل في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلا أنه تبين من خلال تجربة البرنامج أنه حتى في الدول التي يوجد بها تشريع إيجابي (كما هو الحال في بعض دول أوروبا الوسطى) فليس من الضروري أن يُنفذ. ولذا ينبغي التأكيد لمسألة إنفاذ التشريعات كالتوعية، فليتنا أن ندرك أن الأطفال المنفصلين، وهم أضعف الفئات من بين طالبي اللجوء، يحتاجون إلى انتباه خاص (سواء فيما يخص الموارد المالية أم البشرية) من جانب صناع السياسة ومنفذيها.

تعمل كيث هالفورس في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهي كبير المستشارين لشؤون السياسة في برنامج الأطفال المنفصلين في أوروبا. وآراءه الواردة في المقال هي آراء الكاتبة ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو الأمم المتحدة. البريد الإلكتروني: halvorse@unhcr.ch

انظر أيضاً: سامي ريكستون *Kundly Rikstun Separated Children Seeking Asylum in Europe: A Programme for Action*, Separated Children in Europe Programme, UNHCR/Save the Children, Stockholm 2002

1 من تقرير لمنظمة العفو الدولية
2 هذه الحالة وغيرها من الحالات الواردة في المقال هي
3 Ensming Guide Separated من مقال مأخوذ من: Save the Children
4 Children in Europe Programme, Save the Children
5 and UNHCR, Brussels, 2001
6 Young separated refugees in Oxford by Kate V
7 beaney of Save the Children, 2002, p48
8 للإطلاع على مزيد من التفاصيل انظر موقع البرنامج على
9 الإنترنت: www.sec.gla.ac.uk
10، الذين يتسمون أساسية معكم المصنعة المعنى
11 للعمل ومرداً عدم التغيير. وانقل في المشاركة قبل إدراج
12 الممارسات الصالحة التي يدعو إليها البرنامج. انظر
13 www.sec.gla.ac.uk/Globat_English/Statement-and-Practice.htm

المنفصلين أنشأت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين ومنظمة إنقاذ الطفولة برنامج الأطفال المنفصلين عن ذويهم في أوروبا عام ١٩٩٨. ويهدف هذا البرنامج إلى ضمان الالتزام بالمبادئ والمعايير الخاصة بحقوق الأطفال المنفصلين من خلال التفاوض بمسألة مشتركة والالتزام بالممارسات الصالحة على المستويين الوطني والأوروبي. ويغطي البرنامج حالياً ٢٨ دولة في أوروبا الغربية والوسطى ومن المقرر أن ينتهي بصيغته الحالية في أواخر عام ٢٠٠٢.

وكان من الأنشطة الأولى للبرنامج إصدار بيان بخصوص «الممارسة الصالحة» في ١٩٩٨. وقد بات هذا البيان أهم أداة في تنفيذ البرنامج، وهو يقوم أساساً على «المبادئ التوجيهية بخصوص السياسات والإجراءات الخاصة بالتعامل مع طالبي اللجوء» من الأطفال المنفصلين، التي أصدرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ١٩٩٧. واتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٩. "وكان من بين أنشطة البرنامج القيام بمبادرات للتوعية وبناء القدرة. وكذلك بذل مساع على المستوى الوطني ومستوى الاتحاد الأوروبي. وتم توثيق الوضع فيما يخص الأطفال المنفصلين في كل دولة من الدول التي ينطبق عليها البرنامج هي تقارير نظرية تقارن الوضع القائم فعلياً في كل دولة من الدول الثماني والمشرين بالمعايير الواردة في البيان. وقد أمكن على أساس هذه التقارير وتغيرها من المعلومات التي جمعت بخصوص كل دولة تحديد الثغرات وبوابع التعلق في الممارسات الوطنية القائمة والدفع قديماً بالتغييرات،

خاتمة وتوصيات

وتنق البرنامج في الآونة الأخيرة عدداً من التغييرات الإيجابية التي حسنت أو طورت التشريعات والممارسات على المستوى الوطني ومستوى الاتحاد الأوروبي. ومن الخطوات الباعثة على التنازل في هذا الصدد مسودة تشريع جديد وصفتها المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بمعايير الاستقبال، وإجراءات اللجوء، ولم شمل الأسر، وتعريف اللاجئين، والأشكال المؤقتة والثابتة للحماية. وستكون هذه الأدوات ملزمة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عندما يصدر هذا التشريع. وهي تحتوي على كثير من البنود الحاصصة بحماية الأطفال المنفصلين التي ينبغي بها البرنامج.

بالأطفال في الاعتبار عند تحديد وضع اللاجئين. فقد يكون للأطفال الأسباب نفسها التي تدعو للاعتراف بهم كلاجئين مثل الكبار. وقد يكونون أيضاً قد تعرضوا لانتهاكات لحقوق الطفل تقع في نطاق اتفاقية اللاجئين. ومن هذه الانتهاكات التجنيد الإجباري في الجيوش، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والعمل القسري، والدعارة القسرية وغيرها من أشكال الاستغلال الجنسي، والزواج القسري. وفي الحالات التي تتورع فيها أسباب تدعو للاعتقاد أن مثل هذه الانتهاكات قد وقعت يجب إجراء تقييم واف في إطار عملية البت في طلبات اللجوء.

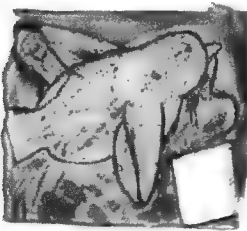
الحلول الطويلة الأجل

لا تعترف معظم البلدان حالياً سوى بعدد ضئيل من الأطفال المنفصلين كلاجئين. وعلى الرغم من ذلك فلا يحد أي من هؤلاء الأطفال إلى بلده الأم إلا في بعض حالات إن حدث ذلك. وبالتالي، فمن بين الحلول الثلاثة الطويلة الأجل الرئيسية - وهي البقاء في دولة اللجوء، وإعادة التوطين في دولة ثالثة (عادة لمل شمل الأسر)، والإعادة إلى البلد الأصلي - يمثل الحل الأول أكثرها شيوعاً. إذ تنفي الأغلبية الساحقة من بلد اللجوء، حيث يكون كثير من الأطفال في وضع مؤقت يعتبر إلى التحديد وغير آمن في الأجل الطويل. ورغم أن من يتعرضون للإعادة إلى بلدانهم الأصلية عدد ضئيل من الأطفال، إلا أنه ينبغي بحث احتمال أن تكون المصلحة الفضلى للطفل تقتضي العودة. وتقتصر معظم البلدان إلى إجراءات لتحديد المصلحة الفضلى للطفل في حالات الأطفال الذين لم يطلبوا اللجوء أو الذين رفضت طلباتهم. وباستثناء الدانمرك، والسويد، وهولندا، وإيطاليا تقتصر الدول الأوروبية على برامج لإعادة الأطفال المنفصلين تشمل كل الضمانات اللازمة وفقاً للمعايير الدولية

ويتعين اتخاذ عدة خطوات في هذا الصدد. يجب تحديد الحلول الطويلة الأجل بصورة أسرع كثيراً مما يحدث في الوقت الراهن. ينبغي وضع نظم لتحديد أفضل بديل يحقق المصلحة الفضلى للطفل. ينبغي وضع برامج لإعادة تجميع من عودة الطفل إلى بلده الأصلي حلاً طويل الأجل تتوفر له أسباب النجاح. ينبغي وضع برامج في بلدان العودة لمساعدة الأطفال على الاندماج من جديد في مجتمعاتهم الأصلية عند عودتهم إليها ومتابعة عملية العودة للانتماع.

برنامج الأطفال المنفصلين عن ذويهم في أوروبا

في إطار جهد للتصدي للتهرب المتوقعة في السياسات والممارسات المتعلقة بالأطفال



شعار الأطفال المنفصلين، مقبول من برنامج سامي ريكستون
الوطني والتعاوني، في نويديا سلوفاكيا، وقد استخدمه ريان من الفريق
السيد للجمعية يوروفاينكر والجمعية في الأصل في الطفل الوطني
اللائق عمل إسلاموفيتش. وقد أطلق على الحركة اسم «السم



القانون البرازيل اللجوء هل يعد نموذجاً لقوانين اللجوء في أمريكا اللاتينية؟

بقلم: خوسيه فيشيل دي اندراد وادريانا ماركولين

جيس دوس سانتوس
ناورو، هان تشيلي
لارس من إدوا يميل
آل في البرازيل.

والأرجنتين وأوروغواي في أوروبا وكندا
ونيو زيلندا وأستراليا والولايات المتحدة.

وكان من عوامل نجاح هذه الجهود لإعادة
التوطين دور مفوضية شؤون اللاجئين في ريو
دي جانيرو، وجهود الكاردينال باولو إيفارستو
أرنتز، المطران الأسبق لمدينة ساو باولو. وكان
الكاردينال أرنتز من كبار دعاة حقوق الإنسان،
ومن أشد المتعاطفين مع معنة اللاجئين.
ومن انصار مفوضية شؤون اللاجئين دون قيد
أو شرط، واعتزافاً بمساهمته الهامة في
حماية اللاجئين فقد منح وسام نانس في عام
١٩٨٥، وهو التكريم الذي تمنحه المفوضية
لن من يعملون لخدمة اللاجئين بصورة متميزة
تستحق التقدير الدولي.

ويفضل تدخل مفوضية شؤون اللاجئين،
قبلت الحكومة البرازيلية حوالي ١٥٠ لاجئاً
فيتنامياً من ساكني القوارب الذين انقذتهم
بعض السفن البرازيلية في عامي ١٩٧٩
و ١٩٨٠، وذلك بمنصة استثنائية وعلى الرغم
من التقيد الجغرافية المنصوص عليها في

الذي ينص على أن اللاجئين القادمين من
أوروبا فقط هم المستحقون لمنحهم الحماية
في أراضيها. وفي أثناء السبعينيات لم يكن
لدى النظام الدكتاتوري العسكري في البرازيل
أي استعداد يذكر لحماية طالبي اللجوء
السياريين الذين تعرضوا للاضطهاد في دول
أخرى من دول أمريكا اللاتينية، ولكن لم تكن
هناك سوى أنباء قليلة جداً عن إرجاع طالبي
اللجوء حيث أعيد توطين معظم طالبي
اللجوء من أمريكا اللاتينية في أوروبا.

ولكي تتعامل مفوضية شؤون اللاجئين مع
مسألة إعادة توطين هؤلاء اللاجئين، فقد
أنشأت مكتباً لها في ريو دي جانيرو في عام
١٩٧٧. وقد قبلت الحكومة البرازيلية بوجود
مفوضية شؤون اللاجئين، ولكنها لم تمنحها
نفس الوضع الذي تتمتع به المنظمات الدولية
الأخرى. فمن نجاح في الوصول إلى البرازيل
على أمل الحصول على وضع اللاجئين لم يمنح
سوى تأشيرة سياحة، وأرسل إلى بلدان أخرى
للاستقرار فيها. وهكذا أعيد توطين حوالي
٢٠ ألف مواطن من مواطني شيلي وبوليفيا

الرغم من أن البرازيل شاركت
على مشاركة جادة في إنشاء عصبة
الأمم، فقد انسحبت منها في منتصف
السبعينيات من القرن العشرين، ولذلك لم
تشارك في الحركة العالمية لحماية اللاجئين
ضحايا هجرة ما بين الحربين العالميتين.
ف عندما كان اللاجئون يقدون إلى البرازيل في
أثناء تلك الفترة كانوا يمنحون وضع المهاجر
العادي، مثلاً حدث مع نهاية الحرب العالمية
الثانية عندما استقر في البرازيل عدد من
اللاجئين الذين هدد معظمهم من أوروبا
الشرقية فلم يعترف بهم كلاجئين ولم يسجلوا
على هذا الأساس، وإنما على أساس أنهم
مهاجرون عاديون.

وقد صادقت البرازيل على اتفاقية ١٩٥١
لللاجئين في عام ١٩٦٠، وعلى بروتوكولها
المصدر عام ١٩٦٧ في عام ١٩٧١، ولكن
أسبانيا قانونية وسياسية جالت دون تمتع
اللاجئون غير الأوروبيين بحق اللجوء إلى
البرازيل، حيث اختارت البرازيل الخيار (١)
الوارد في المادة ١ ب (١) من اتفاقية ١٩٥١،

من أنجولا (حوالي ١٦٠٠ شخص)، إلى جانب أعداد قليلة من غرب أفريقيا. كما منح وضع اللجوء لحوالي ٧٠ عراقيًا و ١٠٠ مواطن من يوغوسلافيا السابقة. ومن المتوقع أن يؤدي الصراع المستمر في كولومبيا وما يترتب عليه من نزوح جماعي إلى زيادة كبيرة في أعداد الكولومبيين المحدودة العاصلة حالياً على وضع اللجوء في البرازيل.

ويجدر منح طالب اللجوء وضع اللجوء في البرازيل لتصدر له بطاقة هوية ويصبح من حقه الانتفاع بالرعاية الطبية العامة والدراسة والعمل، ونتيجة لاستراتيجيات الإشراف المحلية يتم إدخال معظم اللاجئين في البرامج الاجتماعية العامة والخاصة. وبعد قضاء ست سنوات في البرازيل، يمكن للاجئين أن يتقدم بطلب للحصول على إقامة دائمة (الأمر الذي يجعله مهاجراً) وعلى الجنسية البرازيلية. ويمكن للاجئين الحصول على إعانة مالية لمدة محددة تعادل الحد الأدنى للأجر في البرازيل، أي حوالي ٧٠ دولار أمريكي تقريبا في الشهر، ويتقرر ذلك على أساس كل حالة على حدة. وتصرف هذه الإعانة من منظمة «كارتيتاس» وهي منظمة غير حكومية كاثوليكية تقوم بدور الشريك المنفذ لمشروعات موسوعية شؤون اللاجئين منذ عام ١٩٧٧.

ويفضل مساحة البرازيل الشاسعة، وتعداد سكانها البالغ ١٧٠ مليوناً، وتنوعها العرقي، فإنها تستطيع على الرغم من متاعبها الاقتصادية استيعاب من يريدون البقاء فيها، وتقديم لهم الرعاية المناسبة لذلك. ويتكون

الموجودين في البرازيل بحلول عام ١٩٩٥ (حوالي ٢٠٠٠ لاجئ) يتمتعون بوضع اللجوء.

القانون البرازيلي للجوء الصادر عام ١٩٩٧
تتضمن مع التزام حكومة الرئيس كارذوسو (الذي كان هو نفسه لاجئاً سياسياً في شيلي في الستينيات) بحقوق الإنسان، قدمت

ويعد قانون اللجوء أول قانون شامل للجوء في أمريكا الجنوبية

الحكومة مشروع قانون اللجوء إلى المجلس الوطني في مايو/ أيار ١٩٩٦. وتم التوقيع على هذا المشروع، الذي تمت صياغته بالتعاون الوثيق مع مفوضية شؤون اللاجئين، ليصبح نافذاً في يوليو/ تموز ١٩٩٧. ويعد قانون اللجوء أول قانون شامل للجوء في أمريكا الجنوبية، ويستخدم نفس التعريف التقليدي المتوصل عليه في اتفاقية ١٩٥١. أي ضرورة الاعتراف بأي فرد كلاجئ إذا «اضطر بسبب انتهاك شديد وعام لحقوق الإنسان أو ترك البلد الذي يحمل جنسيته بحثاً عن ملجأ له في بلد آخر».

ومن التطورات الهامة أيضاً في هذا الصدد إنشاء اللجنة الوطنية للاجئين، التي تتألف من ممثلين عن وزارات العدل والخارجية والداخلية والصحة والتعليم والرياضة وإدارة الشرطة الفيدرالية وإحدى المصظمات غير الحكومية المضطربة في العمل في مساعدة اللاجئين وحمايتهم، وهكذا تضم هذه اللجنة كل المهتمين على نحو فعال بقضايا اللاجئين في البرازيل. وتشارك مفوضية شؤون اللاجئين مشاركة نشطة في اجتماعات اللجنة وتتمتع بوضع المرافق فيها. وتساهم اللجنة في عملية تحديد أحقية الأفراد في الحصول على وضع اللجوء، من خلال مقابلة مع كل طالب لجوء بحريها أحد أعضاء اللجنة. الذي يعد تقريراً عن المقابلة ويورد فيه الآراء المختلفة عن أحقية هذا الطالب في اللجوء. ثم تقدم هذه الآراء إلى اجتماعات اللجنة حيث يتم البت في أحقية الطالبين. ويجري حالياً التفكير في وضع إجراءات للاستشكال في قرارات اللجنة. ومن التطورات الأخرى الطبية في هذا المجال أن طلبات اللجوء المقبولة لم تعد تلن في الجريدة الرسمية للجوء، ولكن أصدائها صاروا يخطر ببال نتيجة مباشرة.

اللاجئون في البرازيل اليوم

هناك حوالي ٢٧٠٠ أسرة من ٤٧ دولة حاصلة على وضع اللجوء القانوني في البرازيل حالياً. ومعظمهم أفارقة، والقالبية العظمى من هؤلاء

إطار اتفاقية ١٩٥١، وفي آخر الأمر منحت هؤلاء الفيتناميين وضع المهاجر العادي.

وقد حظي وجود المفوضية بالقبول والاعتراف الرسمي في عام ١٩٨٢. وبعد عام ١٩٨٤ سمح للاجئين غير الأوروبيين بالبقاء في البرازيل لمدة لا تتعدى بفرصة إعادة التوطين، ومنح هؤلاء اللاجئين وثائق تصدرها مفوضية

شؤون اللاجئين وتمتددها الشرطة الفيدرالية. وقد أشارت السلطات الوطنية إلى فهمها أن اللاجئين هم مسؤولية المفوضية، وليسوا مسؤولية البرازيل. وفي عام ١٩٨٦، تم إعادة توطين حوالي مائتين من البهاثيين الإيرانيين كمهاجرين في البرازيل بمساعدة المفوضية. وهم حوالي ٥٠ أسرة.

وعندما نقل مكتب المفوضية من ريو دي جانيرو إلى بريازيليا في مارس/ آذار ١٩٨٩ تم تنظيم العلاقات أخيراً بين المفوضية والسلطات البرازيلية. وبعد نقل المكتب أعلنت الحكومة البرازيلية في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٩ أنها تفضل الأخذ باختيار (ب) في المادة ١ (ب) من اتفاقية ١٩٥١، مما يعني إنهاء العهد الجغرافي والمسامح مع الاعتراف باللاجئين من أي مكان من العالم في إطار القانون البرازيلي. وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠، سجلت البرازيل تحفظاتها على المادتين ١٥ و ١٧ من اتفاقية ١٩٥١، مما يعني أن اللاجئين (الذين كانوا آنذاك مجرد دفعة صغيرة لا يتجاوز عدد أفرادها حوالي ٢٠٠ شخص) سيسمح لهم بالتمتع بحق تكوين الجمعيات والانضمام إليها والالتحاق بالوظائف مقابل الحصول على أجر.

ولكن هذا الوضع تغير كثيراً بسبب استئناف الحرب الأهلية في أنجولا في نهاية عام ١٩٩٢، ووصول ١٢٠٠ أنجولي جواً بتأشيرات سياحة ثم طلبهم اللجوء إلى البرازيل. وعلى الرغم من أن هؤلاء الأنجوليين لا ينطبق عليهم التعريف التقليدي للاجئين حسب اتفاقية ١٩٥١ (فمصلحتهم لم يكونوا هارين من اضطهاد عردي، ولكن من نتائج الصراع والعنف واسع النطاق)، فقد طبقت الحكومة البرازيلية ترميزاً أوسع للاجئين. استلمتهم من إعلان كارتاجينا الصادر عام ١٩٨٤. وبناءً على ذلك اعتُرف مطالبات اللجوء الأسبانيين كلاجئين، وأصبوا يتمتعون بنفس الحقوق التي تمتع بها اللاجئون الذين ينطبق عليهم تعريف الاتفاقية. كما تم تطبيق هذا التعريف الموسع على حوالي ٢٠٠ طالب لجوء، من ليبيريا طلبوا الحماية الدولية. من البرازيل. ونتيجة التعريف الموسع للاجئين أصبح ٧٠٪ من مجموع طالبي اللجوء

هناك وعي عام متنام على نطاق واسع بحقوق الإنسان

المجتمع البرازيلي من خليط من جماعات عديدة، منها السكان الأصليون المعروفون بالهنود والأفارقة والبيض والألمان والمجريون والتشيك والبولنديون والآسيان والبرتغاليون والبنانيون واليابانيون والكوريون والصينيون والأفريقيين ومن ثم فإنه مجتمع مفتوح يتقبل بمسدر رحب وفود اللاجئين والمهاجرين إليه. كما أن هناك قطاعات عرضية من الصفوة السياسية وجمع المثقفين ممن كانوا أسداً يمشون بالعلم، ومن ثم يتعاطفون مع الحاجة إلى استقبال الفارين من الاضطهاد وحمايتهم.

وقد اكتسبت قضايا اللاجئين أهمية متزايدة في البرازيل منذ عودة الحكم المدني إليها في عام ١٩٨٥. إذ تقرر المادة ٤ من الدستور الجديد التي اعتمدت في عام ١٩٨٨ بحقوق الإنسان باعتبارها مبدأ عاماً تستهدي به البرازيل في علاقاتها الدولية. وهناك وعي عام متنام على نطاق واسع بحقوق الإنسان.

خوسيه فيشيل دي أندراده محاضر في القانون الدولي بجامعة برازيليا، وجامعة برازيليا الكاثوليكية. عمل في الفترة من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠١ في منصب مسؤول الحماية/المسؤول الميداني لمفوضية شؤون اللاجئين في البرازيل وكولومبيا وبيرويا وفنزويلا واليسنة والهرسك، الأراء المعبّر عنها في هذه المقالة تخص كاتيا لالاچين أو الأمم المتحدة. عنوان البريد الإلكتروني: fischel@zipmail.com

أندرياس ماركويني صحفية بمدينة ساو باولو. عملت في ٢٠٠٠/٢٠٠١ في منصب مسؤول الإعلام العام المشارك (بصفة) متطوعة لدى الأمم المتحدة في مكتب مفوضية شؤون اللاجئين في سراييفو باليوستة والهرسك. عنوان البريد الإلكتروني: drimarco@terra.com.br

اشترى Isabel de Andrade Regional, Policy Approaches and Harmonization: A Latin American Perspective, International Journal of Refugee Law, Vol. 11, n. 3, 1998, pp.369-389

١ استوفد من معلومات نظير الموقع التالي على الإنترنت: www.asylumlaw.org/encyclopedia.htm

٢ انظر: www.asylumlaw.org/encyclopedia.htm متضمنة شبكة من الدول، ومنذ العام ١٩٩٥ عملت شبكة من الدول على تحسين الترميز الدولي للكتاب من استضافة مؤلفين من الجزائر وكوبا والبرازيل وإيران وكوسوفو وصربيا والصرب وسيراليون وأوروغواي وفيتنام وغيرهم الكثير المتشككين في حقبة اللجوء، سبباً لضعف ثقافتهم الوثائق ورواياتهم الشخصية والمقدمة للثقافات وشخص. معالجة على الحوار بين الثقافات

٣ لوزيماسو باروكا، لائحة من جمهورية الكونغو الديمقراطية تيشل الآن في البرازيل

سوف تستقبل ٢٠ لاجئاً. وتخطط السلطات البرازيلية في المرحلة الأولية لاستقبال حوالي ١٢٠ لاجئاً في السنة. ولا يعدد هذا البرنامج أعداداً معينة حسب الجنسية، ولكنه يشترط أن تكون النصفة الأولى من الأفغان. وكان من المقرر وصول هذه الدفعة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١. ولكن المخاوف الأمنية المترتبة على أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول أدت لتأجيل وصولهم إلى مطلع العام ٢٠٠٢.

الخلاصة

أصبحت البرازيل، التي كانت يوماً ما ملاذاً مؤقتاً لطالبي اللجوء، بلداً مستقبلاً للاجئين وأصبحت اليوم تمثل أحد خيارات إعادة التوطين في حد ذاتها. وتنبع هذه التطورات من عملية التحول الديمقراطي والتحسن الذي شهدته أوضاع حقوق الإنسان - بما في ذلك صياغة مشروع خطة لحقوق الإنسان - الذي تمر به البرازيل منذ خروجها من دائرة الدكتاتورية في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين. وقد ساهمت مفوضية شؤون اللاجئين مساهمة نشطة في دفع هذه العملية إلى الأمام، ويمثل قانون اللجوء البرازيلي صكاً قانونياً حديثاً متسقاً يتوافق مع الممارسات التي تقوم بها السلطات الوطنية ومع المعايير الدولية والإقليمية. وتمثل الأحكام الخاصة بإعادة التوطين في هذا القانون أساساً لأحد جديد بالنسبة للجوء في البرازيل. ويأمل الكثيرون أن يكون ذلك نقطة انطلاق نحو التوفيق بين الممارسات والصكوك القانونية الخاصة بحماية اللاجئين في شتى أنحاء أمريكا اللاتينية

وهذا الصالح يتيح القيام بمبادرات مثل المبادرة التي أطلقتها مدينة ساو باولو عندما قبلت في عام ١٩٩٨ كاتياً كوبياً مضطهداً ومنحته وظيفة من الدرجة الثالثة، وأصبحت أول مدينة في الأمريكتين تنضم إلى شبكة مدن اللاجئين، التي أنشأها في عام ١٩٩٤ البرلمان الدولي للكتاب بدعم من الاتحاد الأوروبي، بهدف حماية الكتاب المضطهدين ومساندتهم.

مبادرة جديدة: برنامج إعادة التوطين

تنص المادتان ٤٥ و ٤٦ من قانون اللجوء على كفل الطبيعة الطوعية لإعادة التوطين وعلى الحاحها إلى تحليط المسؤوليات وتسسيقها وتحديثها. ويعمل قسم إعادة التوطين بمفوضية شؤون اللاجئين ألولية كبيرة لدعم وتشجيع برامجه في دول إعادة التوطين التي ظهرت على هذه الساحة حالياً، وهي الأرجنتين والبرازيل وشيلي وبنين وبوركينا فاسو وإيرلندا وأيسلندا وأستراليا. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، بدأ استشاري مختص بإعادة التوطين العمل بالمكتب الإقليمي لمفوضية شؤون اللاجئين في بوينس آيريس، ومهمته العمل بالتعاون الوثيق مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين في البرازيل وشيلي والأرجنتين لتخطيط برامج إعادة التوطين وتنفيذها.

وفي إطار هذه المبادرة، زارت بعثة من المفوضية أربع مدن برازيلية في مارس/آذار ٢٠٠١ اختارتها وزارة العدل للاشتراك في مشروعات تجريبية لإعادة توطين اللاجئين تحت إشراف اللجنة الوطنية للاجئين، حيث تهتم السلطات البرازيلية بضمها حسن استقبال اللاجئين في المجتمعات المحلية وإشراكهم فيها بصورة ناجحة. وقد تم إجراء اتصالات مع ممثلي المجتمع المدني لشرح مبادرة إعادة التوطين ولمعالجة الحصول على الدعم منهم. وتم الاتفاق على أن تكون المشروعات متعددة الطوائف، بكل مدينة من المدن الأربع المختارة



تحديث

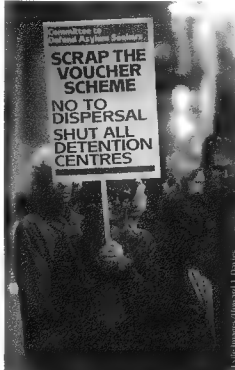
إدخال تعديلات جذرية على قانون اللجوء بالمملكة المتحدة: إلغاء كويونات الدعم

يقلم: ساندبي واكستون

بعد عامين من العمل به برنامج الكويونات لتقديم الدعم لمطالبي اللجوء الذي كان مثاراً للجدل أعلنت الحكومة البريطانية أنها سوف تلغي التعامل بهذا البرنامج، حيث ظهرت دلائل مزيفة على ما لهذه الكويونات من آثار مهينة ومشينة بالنسبة لنظام اللجوء. كما تعرض النظام أيضاً لصرورة قاسية بسبب حملة متواصلة لمطامها من منظمة أوكسفام بالمملكة المتحدة، والمجلس البريطاني للاجئين، واتحاد عمال النقل والأشغال العامة، واعتباراً من أواخر عام ٢٠٠٢ ستحل محل هذه الكويونات بطاقات ذكية تستخدم كبطاقات هوية وفي نفس الوقت كأداة في يد طالب اللجوء لصراف إعانات سائلة أسبوعياً من مكتب البريد. وهناك تفاصيل كثيرة حول النظام الجديد لم تتضح بعد، ولكن من الواضح أن طالبي اللجوء سوف يستمرون في تلقي ما لا يزيد عن ٧٠٪ من مدفوعات دعم الدخل المقدمة حالياً لمواطني المملكة المتحدة.

كما أعلن وزير الداخلية ديفيد بلاكيت أن الحكومة تعتزم تغيير نظام توزيع طالبي اللجوء على أماكن بعيدة عن لندن وجنوب شرقية البلاد بمرور إنشاء نظام لإعادة توطين اللاجئين بصمة دائمة في المملكة المتحدة وإدخال شكل ما من أشكال نظام «البطاقة الخضراء» لهجرة العمالة.

وبينما حظيت هذه التعديلات بترحيب واسع فهناك قدر كبير من التلق يحيط بالإصلاحات المقترحة. فقد قال الرئيس التنفيذي لمجلس اللاجئين إن «الصرح بلانكيت يشير لتساؤلات بقدرة ما يحيط على البعض الآخر منها، وتخطئ الحكومة لإنشاء أربعة مراكز إقامة، تجريبية سعة كل منها ٧٥٠ سريراً كاماكين يتم فيها التعامل مع الطلبات المقدمة من طالب اللجوء، ونخشى أن يكون في ذلك تقيد بحرية الحركة بالنسبة لطالبي اللجوء، وقضاء على فرصهم في الحصول على مستوى راق من الخدمات القانونية والتعليمية والصحية. كما أن الموقع المقترح لهذه المراكز بعيداً عن المدن والمراكز العمرانية الكبيرة يزيد من احتمال



File images: Howard J. Davies

التطبيق الفعلي مع لغة الإصلاح الراديكالي المرتبطة بها. إذ تجدر الإشارة إلى أن المبادرات السابقة في هذا الصدد كانت سيئة الإعداد وأنها أدخلت في عجلة يافة وخصص لها قدر غير كاف من الموارد.

وسوف يكون من الضروري العمل على ضمان ألا تأتي زيادة التأكيد على الأمن على حساب تقديم الحماية الكافية لطالبي اللجوء. فقد أدت الرغبة الجارفة لدى الحكومات البريطانية المتتالية في منع طالبي اللجوء من القدوم إلى المملكة المتحدة إلى إدخال بافة من التدابير «الصارمة»، والعق أنه بدلاً من إدخال مزيد من السياسات العقابية بصورة آلية، فإنما بحاجة إلى نظام متنسق يتسم بالإنصاف والدوام والتوافق مع الالتزامات الدولية للمملكة المتحدة.

ساندبي واكستون مستشار السياسات بمجلس أوكسفام بالمملكة المتحدة البريد الإلكتروني: susan@oxfam.org.uk

عزلتها الاجتماعية

ومما يثير قلقاً أكبر من القلق أن عدد امّاكي الاحتجاز سيرتفع بنسبة ٤٠٪ إلى ٤٠٠٠ مكان. ويعكس قرار تغيير تسمية مراكز الاحتجاز إلى «مراكز الإبعاد الآمنة» عزم الحكومة على الوصول إلى عزل ٢٠ ألف شخص من طالبي اللجوء في العام، وهو رقم تم رفعه بدرجة كبيرة. وهناك خطر واضح يتمثل في أن هذا الارتفاع الحاد سيؤدي حتماً إلى إرجاع بعض طالبي اللجوء إلى دول يواجهون فيها الاضطهاد وانتهكات حقوق الإنسان.

كما أعلن وزير الداخلية أنه ينوي استبعاد الأشخاص المشتبه في كونهم إرهابيين من المرور بإجراءات منح اللجوء بالمملكة المتحدة، وأنه يعتزم توسيع سلطات الاحتجاز المفعولة له بتعطيل المادة 5 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد دانت منظمات الحريات المدنية هذه المقترحات لأنها تؤدي إلى تقويض حماية حقوق الإنسان، وتتمتع كل طالبي اللجوء باحتمال كونهم إرهابيين بصورة خطيرة.

إن الأثر الإجمالي لهذه التشريرات المقترحة يتمثل في مراجعة نظام اللجوء في بريطانيا مرة أخرى - في رابع تعديل خلال أقل من عقد من الزمن، ويمكن أن تتلسم اختباراً مهماً لفعالية هذه التشريرات بالنظر إلى مدى تناسب

الاجتماع الوزاري بشأن اللاجئين: مستقبل مشرق لاتفاقية اللاجئين؟

رحب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بالنجاح غير المسبوق لاجتماع عقد في جنيف في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ لإعادة تأكيد الالتزام الشامل بمبادئ اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١. وقد وصفه المفوض السامي رود لوبرز بأنه «أهم اجتماع بشأن اللاجئين» في نصف قرن. وقد تبنى الاجتماع الوزاري الذي حضرته ١٥٦ دولة إعلاناً يلزم الدول الموقعة على «تعزيز التزاماتها بموجب اتفاقية ١٩٥١ وأو بروتوكولها لعام ١٩٦٧ بشكل تام وقّال». ويرحب «بصلة» المعاهدة بالواقع الحاضر «ومرونها وأهميتها الدائمة».

عُد المؤتمر (الذي ضمّت حقائب المشاركين فيه البعد العاشر من نشرة الهجرة القسرية) بإشراف «مبادرة الاستشارات العالمية» لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأدّع لوبرز «برنامج العملية»، وهو سلسلة من نشاطات المتابعة التي تشكّل دليلاً للحكومات والمنظمات الإنسانية في الترويج لحماية أكثر شمولاً للاجئين خلال العام ٢٠٠٢. وستكون هناك خمسة مجالات للتركيز، بما فيها تقوية تنفيذ الاتفاقية،



الكويتية، واللجنة المركزية، وهي وحدة خاصة تملك سلطة تامة لإجراء التحقيق والتفتيش المنصوص عليه وإصدار الفيرا ومنح أذن الإقامة وإصدار أوامر الإبعاد. وقد خضع البدون لضغوط شديدة من أجل التحلي عن مطالباتهم بالجنسية الكويتية وطلب منهم إبراز جواز سفر آخر للسماح لهم بالبقاء في البلاد. ووفقاً لبعض وكالات حقوق الإنسان، أجبر بعض البدون على الحصول على جوازات سفر أجنبية مزورة لتجنب الإبعاد أو تشتت العائلة. وهؤلاء البدون الذين يعيشون حالياً في الكويت محرومون من حق الوظيفة والسفر والكراع الطبية المجانية وتسجيل الزواج وهي بعض الأحيان الحصول على إجازة قيادة.

يُنص القانون رقم ٢٢ الصادر في يونيو/حزيران ٢٠٠٠ على تجنيس ٢٠٠٠ من البدون كل عام. وترى مجموعات حقوق الإنسان وأعضاء مجلس الأمة الكويتي الراغبون في حل مسألة البدون أن ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح. لكنها مع ذلك لا تحل إلا جزئياً مشكلة كثير من البدون. فالشروط والمعايير التي وضعتها وزارة الداخلية لتجديد جواز السفر لا تزيد عدد من يحق لهم التقدم بطلب الجنسية على ٢٠٪ من البدون. بل إن من يحق لهم تقديم الطلب لا يتمتعون الجنسية بالضرورة ويمكن بسهولة أن يحرموا منها بصورة عشوائية.

و«بدون» الحليج الذين لا يحملون جنسية يشعرون بحسرة عامة نظام القانون الدولي الذي أنشئ لحماية اللاجئين والأشخاص المدمجين الجنسية. أنهم عديمو جنسية ويعتادون إلى الحماية ماداموا لم يحصلوا جنسية أو نفيحت جنسيتهم موضع خلاف. عبر أن الحكومة الكويتية لم توفّق على ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلق بوضع اللاجئين، وميثاق عام ١٩٥٤ المتعلق بوضع الأفراد المدمجين الجنسية وميثاق ١٩٦١ بشأن خفض أعداد عديمي الجنسية.

لمزيد من المعلومات، انظر تقرير الكويت الصادر عن اللجنة الأمريكية للاجئين
www.refugees.org world countries/tpt/index
www.hrw.org/press/2001/12/refcom1211.htm
http://home.copyright.com
www.refugees.org

سأشكركم باحث رئيسي في مشروع عديمي الجنسية في العالم العربي بمتصفته مركز شمل مركز الدراسات الفلسطينية واللاجئين (www.sham.org) بريد إلكتروني shb@sham.org

وفي بيان مرحّب بإعلان شركة «بلورديو» قال «مشروع حقوق الإنسان الكردي» إن الحملة المتواصلة ضد سن إيليسو وجت رسالة قوية إلى الشركات والحكومة البريطانية بشأن أخلاقيات تقديم ضمانات تسليف للصادرات إلى الشركات المشتركة في مشاريع تنمية في بلدان لها سجلات ضعيفة في حماية حقوق الإنسان وإعادة توطين النازحين بالقوة. ويرى «أصدقاء الأرض» أن قصة مشروع سن إيليسو تظهر الحاجة إلى إصدار قوانين تطلب من الشركات البريطانية تبني معايير أخلاقية وبيئية واضحة.

لمزيد من المعلومات، روبرو موقع حملة سن إيليسو على شبكة الإنترنت
www.ilisu.org.uk وموقع مشروع حقوق الإنسان الكردي،
www.khrp.org

البدون الكويتيون

بقلم: عيسى شياكل

«البدون» مصطلح مستخدم في دول الخليج العربية لوصف المقيمين الذين لا يمتلكون جنسية. وقد برزت هذه الظاهرة نتيجة لتشكيل الدولة وإدخال مفهوم المواطنة الأوروبي في مختصات مثابينة وشبه بدوية أساساً حيث كان الانتقال المتواصل للقبائل بين حدود الدول المتجاورة وأقاما مقبولا حتى عهد قريب.

البدون في الكويت هم أكبر هذه المجموعات، وهي أوائل عام ١٩٩٠، كان عددهم يقدر بأكثر من ٢٢٠ ألف نسمة. وحتى الغزو العراقي للكويت في أغسطس/آب ١٩٩٠، كان معظم الذين يخدمون في الجيش والشرطة الكويتيين من البدون. وكانوا مقيمين في قويد القبرا بأشارهم مقيمين دائمين، ويتمتعون بحقوق اجتماعية واقتصادية كاملة.

أدى الاضطراب السياسي والصراع العسكري اللاحق إلى تزايد الشكوك بولائهم في أوساط الحكومة، صرحت إجراءات تقييدية في عام ١٩٨٥. وخرجوا من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وأصبحت الإقامة المأمونة غير أكيدة. وبعد تحرير الكويت في عام ١٩٩١ رفضت الحكومة السماح بدخول أعداد كبيرة من البدون المائلين الذين أسرههم العراقيون أو لحاوا إلى البلدان المجاورة على غرار الكويتيين الآخرين. ويوجد حالياً نحو ١٢٠ ألفاً من البدون الذين يعيشون في الكويت.

في عام ١٩٩١، أنشأت وزارة الشؤون الداخلية

وضمن حماية اللاجئين ضمن حركات الهجرة الواسعة، وتحسين المشاركة في تحمل الأعباء بين الدول المستقبلة للاجئين، والاتصال مع المطوف الأمنية بفعالية أكبر، وإعادة بذل مزيد من الجهود لإيجاد حلول طويلة الأمد للاجئين.

وقد صدر بالتزامن مع انعقاد المؤتمر تقرير قائم لمنظمة «مراقبة حقوق الإنسان»، يناقش اللجة المتفائلة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين. وقد وثق تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان كيف يتم بانتظام خرق ستة مبادئ أساسية تنص عليها اتفاقية ١٩٥١. وحذر من أن تدابير مكافحة الإرهاب التي اتخذتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول تهدد بمزيد من التآكل للمعايير الجوهرية لحماية اللاجئين. وفي مقدمة التقرير تقول راشيل رابلي، مديرة سياسة اللاجئين في منظمة مراقبة حقوق الإنسان: «من المثير للسمرة أن الدول نفسها التي وضعت اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ قبل خمسين عاماً هي اليوم الدول الرئيسية المذنبة في إضعاف هذه الوثيقة الهامة لحقوق الإنسان».

لنستلهم من الاستشارات العالمية وبرامج العمل. انظر
www.unhcr.org/refugees/press/2001/12/refcom1211.htm
www.hrw.org/press/2001/12/refcom1211.htm

سن إيليسو: اقتصار الحملة المناهضة

انضمت «بلورديو» شركة البناء الرئيسية المتقدمة ببطء لإنشاء سن إيليسو المنير للجدل في تركيا (انظر العدد السابع من نشرة الهجرة القسرية، ص ٢٧ - ٢٨). إلى الشركات الأخرى المتمثلة بالجنسيات في الانضمام من المشروع. والسد المقترح، إن أنشئ، سوف يدمر حشكيف ويشرد ٧٨ ألفاً من السكان المحليين. ويعتقد الكثيرون أن السد جزء من خطة الحكومة التركية الأوسع لتطوير المنطقة عريقاً من سكائها الأكراد. وقد دان هذا المشروع دعاة حماية البيئة وعلماء الآثار ومجموعات حقوق الإنسان والدولتين الواقعتين في أسفل مجرى النهر (سوريا والعراق). وبتقيد الآن شركة VA Tech الأمريكية الشريك الأجنبي الوحيد في الكونسورتيوم الذي شكّل لتقديم عطاء للمشروع البالغة تكاليفه ١.٥ مليار دولار أمريكي.



NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

Karen Harnas



عشر سنوات من التيقّظ

(NORDEM)، عاملين شاركوا في مراقبة الانتخابات والتحقيقات بشأن جرائم الحرب والإساءات الخطيرة الأخرى لحقوق الإنسان.

وفي عام ١٩٩٥، وضع المجلس النرويجي للاجئين خطة لإنشاء قوة إفريقية، «نورافريك» (NORAFRIC)، وللاستقطاب متطوعين لهذه القوة. نشر المجلس النرويجي للاجئين إعلانات في الصحف الإفريقية، وتضمنت قوة «نورافريك» هي الوقت الحاضر مشاركين من سبعة بلدان إفريقية لم يُسبّروا في عمليات بإفريقيا محسب، وإنما في أوروبا أيضاً

العمل الإداري عن شركائه. ويوجد حالياً ٦٠٠ شخص من ٢٥ مهنة مختلفة في القائمة.

لم يتغيّر الهدف المبني لـ «نورستاف»، وهو إيصال الأشخاص المديرين إلى أماكنهم أثناء المراحل المبكرة الحرجة من عمليات المساعدة الطارئة. وقد أرسل النرويجيون في أكثر من ٤٠٠٠ مهمة في مناطق الصراع في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا. وقد أصبحت مهارات القوة الاحتياطية أكثر تنوعاً مع تزايد الطلب على الخبراء ذوي الكفاءة العالية، لا سيما في مجال الإمداد اللوجستي والاتصالات، وتوسع التعاون الأصلي بين المجلس النرويجي للاجئين والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين. ويرتبط المجلس النرويجي للاجئين اليوم باتفاقيات نشر عاملين مع ثمانين وكالة تابعة للأمم المتحدة، وأرسل أيضاً عاملون للخدمة مع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والحكومة النرويجية ومنظمات غير حكومية مختلفة.

واستناداً إلى نموذج «نورستاف»، توصّل المجلس النرويجي للاجئين ومعه حقوق الإنسان التابع لجامعة أوسلو إلى اتفاق عام ١٩٩٥ مع وزارة الشؤون الخارجية النرويجية لإنشاء قوة لمراقبة احترام حقوق الإنسان. وقد نشرت هذه القوة الاحتياطية، «نورد»

نورستاف أول قوة احتياطية مدنية في العالم، هي

المود الفقري لقائمة الطوارئ التالية للمجلس النرويجي للاجئين. وهي أي وقت نجد نحو ١٠٠ اختصاصي نرويجي منهمكين من خلال «نورستاف» NORSTAFF في العمليات الطارئة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية.

في عام ١٩٩١ حظيت الكارثة الإنسانية التي لحقت بالأكراد في شمال العراق على أثر مثل ثورتهم ضد صدام حسين باهتمام دولي، وطلب من البلدان الاسكندنافية المساعدة في عملية الأمم المتحدة التي تلت، وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١ وقّع المجلس النرويجي للاجئين اتفاقية مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لإنشاء قوة احتياطية دائمة من ١٠٠ اختصاصي على الأقل جاهزة لنشر في أي مكان في العالم خلال ٧٢ ساعة، وثمة ١٠٠ شخص إضافي مستعدون للانتشار في غضون ثلاثة أسابيع. ويمارس جميع الموحدين على قائمة الاحتياط وظائفهم المعتادة. وقد وقّع كل من أرباب العمل اتفاقاً مع المجلس النرويجي للاجئين يسمح بموجبه للعاملين لديه بالمشاركة خلال ٧٢ ساعة. وفي المجلس النرويجي للاجئين بواجبات رب العمل تجاه العاملين المدنيين المكثفين مهمة، ومن ثم يتّخذ عبء



المجلس النرويجي للاجئين

زوروا

www.nrc.no/engindex.htm

Global IDP PROJECT

ألف نازح جديد يومياً في كولومبيا

بقلم: بيورن بيترسون، المشروع العالمي المعنى بأوضاع النازحين داخلياً

في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ تم إنشاء الشبكة الكبرى للربط بين الوكالات المهمة لتجويد الأداء بغرض مراجعة وتحسين النهج الدولية لحماية المواطنين والدوليين والمساءلة عنهم، ومنذ ذلك الحين زارت هذه الشبكة، التي تضم ممثلين كباراً عن الوكالات المعنية، عدداً من الدول التي تضررت من ظاهرة النزوح. وفي أغسطس/آب، أوفت الشبكة بعثة إلى كولومبيا لتقييم احتياجات اللاجئين الكولومبيين من حيث الحماية والمعونات. وغير استجابة الأمم المتحدة والمنظمات ومقر الحكومة والحكومة الكولومبية في هذا الصدد. ومن القضايا التي تناولها التقرير

« المشروع العالمي المعني بلوضاع النازحين داخليا،
هو مشروع للمجلس الأوروبي للاجئين، تجري إدارته
من مكتب جنيف

المدير مارك فينسنت
متسق قاعدة البيانات كريستوف بيو
ممثل المجلس النرويجي للاجئين بريتا سيدهوف
المسؤول الإداري للمشروع شري مانفور

إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة ومكتب
الطؤون الإنسانية التابع للجمعية الأوروبية (أكر)؛
ونظمة استغلال منيسكابل في السويد؛ ومركز
محو الأمية الدولية بكندا؛ ووزارات خارجية المروج
والدانمارك وهولندا وسويسرا؛ ومركز المساعدات
القائم للكنيسة النرويجية؛ ومنظمة ريدا بارني في
السويد؛ ومنظمة ر بارنا في النرويج؛ وبرنامج الأمم
المتحدة للتنمية؛ وبرنامج القضاء على التشويع للأثريين
واليويسف؛ وبرنامج الغذاء العالمي؛ ومنظمة ولد
نمجن انترناسيونال.

يحتوى موقع المشروع العالمي للمعنى بلو ساع
النازهين داخلها على قائمة بيلوغرافية كاملة
بالموضوعات المتعلقة بالزورح الداخلي، ويمكن
الحصول عليها من العنوان التالي
<http://www.kdpproject.org>

إذا أردت الحصول على مزيد من المعلومات عن المشروع، أو تلقي مطبوعات «المشروع العالمي» المعني بأوضاع الأناجيليين داخلياً، ولم تكن من المشتركين في «شجرة الهجرة القسرية»، فالرجاء الاتصال بالعنوان التالي:

Global IDP Project
Chemin Moïse-Duboule 59
CH-1209 Geneva Switzerland
هاتف: +٤١ ٢٢ ٧٨٨ ٨.٨٥
فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٨٨ ٨.٨٦
البريد الإلكتروني: idsurvey@nrc.ch

ومن الواضح أن الأمم المتحدة لا تقدر حتى الآن بصورة كافية مدى النزوح العراري في الوقت الحاضر، خاصة في الصحابة المألمة إلى حضرة معدلات النزوح بدرجة كبيرة. فمضد عام ١٩٨٥ وأحد الزاحرين الداليين في كولومبيا، يرضع باطرد، حيث تعرضت حتى ٢٠٠ ألف نسمة كولومبيا كل عام للنزوح على مدى السنوات الأربع الماضية.١٥ وإذا استمرت الأوضاع الحالية على ما هي عليه (وهو أمر محتمل) فإن الصراع ما سيمسح الحديث عن تحسين فرص العودة وإعادة التوطين إلى معنى له. فمقاعد النازحين الداليين الذين هم في حد ذاتهم مستجائون قدرة الحكومة الكولومبية على اتمام مهماتها حتى مع حصولها على الدعم الدولي. وقد افتترضنا أن الصراع الداخلي سوف يستمر فستسبب استمرار العودة على نطاق واسع مستحيلة بسبب صعوبة الأوضاع الأمنية في معظم المناطق التي أخرج منها أهلها. كما أن إمكانات إعادة التوطين ممنوعوها عملية إصلاح الأراضي في المبالغة التي لم تعد شئنا في العقود الأخيرة في محاولة لم تركز أهمية الأراضي في أيدي أهلها الأثنياء. وبالرغم من ذلك، فمقدرات

ما الذي يمكن عمله في هذا الصدد ؟

يجب أن تعترف الحكومة الكويتية وأن يعترف المجتمع الدولي بأن الزرع الفسري لا يمكنه أن يتعامل مع أسباب الزرع. والسبب المباشر للزراع ليس هو الصراع في حد ذاته (معظم الفارين من القتل قليل نسبياً)، ولكنه انتهاكات المدعى لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي تحدث في إطار الحرب، وهذا ما تعترف به المنظمات الكويتية والدولية لحقوق الإنسان. ومن ثم فإن زيادة احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي يمكن جعل الحد من الزرع. كما يجب أن لا نسمح له أن يحدث حتى لو كان باحداً إلى حد ما.

يمكن الرجوع لهذه التقارير على العنوان التالي
www.adpproject.org/links_UN.htm 16

٣١٧ أ. أفادت منظمة حقوق الإنسان النازحين في كولومبيا أن
 لم يشهدوا درجوا خلال عام ٢٠٠٠ (شجرة الممتلئة
 CODHES لعام 2001، العدد ٢٥)، انظر
 www.codhes.org.co

Refugee Studies Centre,
Queen Elizabeth House,
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK
Tel: +44 (0)1865 270722
Fax: +44 (0)1865 270721
Email: rsc@qeh.ox.ac.uk

www.qeh.ox.ac.uk/rsc



Refugee
Studies
Centre

الدورة الصيفية الدولية عن الهجرة القسرية

٢٠٠٢ - ٢٦ يوليو/تموز ٢٠٠٢

تتيح هذه الدورة، التي تعتمد على مدى ثلاثة أسابيع يقم خلالها الدارسون في مقر انعقاد الدورة، الفرصة لهم فصيلاً الهجرة القسرية والمعنونات الإنسانية بصفة عامة، حيث يقوم المشاركون بدراسة النظريات والتطبيقات السائدة في هذا المجال ومناقشتها ومراجعتها. وهذه الدورة موجهة للمديرين والإداريين والمعلمين الميدانيين وصناع القرار في مجال الصعود الإنساني، وتتضمن محاضرات وندوات يقدمها خبراء دوليون، وأنشطة للمجموعات الصغيرة من المشاركين، ودراسات حالة، وتدرجات ونماذج المحاكاة والدراسات الفردية، وتقدم الدورة في كلية ويدهام التي تقع في قلب أكسفورد، وتبلغ قيمة الرسوم ٢٢٥٠ جنهما (إسترلنيا) (شاملة الإقامة بالإفطار في كلية ويدهام، مع وجبات الفداء طوال أيام العمل الأكاديمية، والرسوم الدراسية، والمواد المطلوبة للدورة، والأنشطة الاجتماعية).

يرجى الاتصال بمدير الدورة الصيفية الدولية
بمركز دراسات اللاجئين على العنوان أعلاه،
البريد الإلكتروني:
summer.school@qeh.ox.ac.uk

هاتف: ٢٧٠٧٢٢ ٠١٨٦٥ (+44)

تجربة اللاجئين: برنامج تدريبي نقسي - اجتماعي

نسخة معدلة/منقحة متوفرة الآن

هذا البرنامج
الذي يستمر
دراسته
ساعة، موجه
إلى العاملين في



مجال المساعدات الإنسانية الذين يريدون تطوير قراراتهم في مجال تخطيط البرامج النفسية الاجتماعية وتنفيذها وتقييمها ومراعاة لطرف الموارد المتاحة في هذا الصدد والاعتبارات المتعلقة بسهولة الحصول على البرامج، فقد تم إعداده في ثلاثة صور: نسخة مطبوعة وعلى أسطوانات مدمجة وعلى الإنترنت.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بماريان لوري
بمركز دراسات اللاجئين، البريد الإلكتروني:
maryanne.loughry@qeh.ox.ac.uk

موقع الإنترنت:

www.forcedmigration.org/rfgexp/

تستدعي مزيداً من البحث من جانب الأطراف
الفاعلة في مجال تقديم المساعدات.

عدد خاص من «نشرة الهجرة القسرية» عن أفغانستان

بالتعاون مع معهد سياسات الهجرة بواشنطن تصدر «نشرة الهجرة القسرية» في مايو/أيار ٢٠٠٢ عدداً إضافياً يركز على تداعيات أحداث العادي عشر من سبتمبر/أيلول، والحرب في أفغانستان، وتأثيراتها بالنسبة للاجئين والمهاجرين الداخليين، وأثار ذلك على السياسات الغربية الخاصة باللجوء، ويتضمن المشاركون في هذا العدد مجموعة من الأكاديميين والممارسين بالأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية ومطلي الحكومات ووسائل الإعلام، ولطلب نسخ مقدماً من هذا العدد يرجى الاتصال بأسرة التحرير عن طريق البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk على العنوان التالي:

اللاجئون الفلسطينيون والإعلان العالمي لحقوق الإنسان

حلقة دراسية في نهاية الأسبوع:
١٢-١٤ مايو/أيار ٢٠٠٢

تبحث هذه الحلقة الدراسية على مدى يومين دراسة حالة اللاجئين الفلسطينيين في السياق الأوسع للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وتتناول في إطار حقوق الإنسان سياسات دول الشرق الأوسط وممارساتها فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين. وتتضمن مزيداً من المحاضرات والتدريبات في إطار مجموعة العمل والجلسات التفاعلية، حيث يشارك الحضور مشاركة نشطة ونقدية في الحوار الدائر حالياً في نطاق حركة حقوق الإنسان، ويعطون السياق الخاص باللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط (لبنان وسوريا والأردن والصمة الغربية وغزة وإسرائيل) في ضوء أعمال هذا الحوار وتدير هذه الحلقة الدراسية الدكتور رندة طرخ وهيون مكاوي. مكان انعقاد الحلقة الدراسية:

Queen Elizabeth House, Oxford

رسم الاشتراك: ١٠٠ جنيه استرليني (يتضمن المواد الدراسية والمطويات وغداء خفيفاً)

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بدومنيك أنالا بيمركز دراسات اللاجئين على العنوان الموضح أعلاه، البريد الإلكتروني: mcmst@qeh.ox.ac.uk

العيد العشرون لمركز دراسات اللاجئين

يبلغ مركز دراسات اللاجئين، الذي أسسته باربرا هاريل - بوند في عام ١٩٨٢، عامه العشرين هذه السنة، ويكرس المركز نفسه وأصداراته وجهود التلمية لنشر سياسات أفضل وإيجاد حلول عملية للاجئين والنازحين الذين يقدر عددهم اليوم بأربعين مليوناً حول العالم

وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١، بدأ المركز في برنامج جديد لمن يودون الإسهام في جوده، وهو برنامج إصداء مركز دراسات اللاجئين.

يقتلص أصداء مركز دراسات اللاجئين إصدارات دورية من المركز بالإضافة إلى اشتراكهم في «نشرة الهجرة القسرية»، ويدعون للمشاركة في ندوة سنوية لأصدقاء المركز، وتتاح لهم فرص أخرى للاعطاء والمساهمة بالمركز وكبار المحاضرين بصورة غير رسمية. كما يتلقون إشعارات مسبقة بالمحاضرات والندوات المفتوحة، بما في ذلك الدعوة للمحاضرة الاحتفالية للدورة الصيفية الدولية السنوية. ويشجع مركز دراسات اللاجئين أصدقاءه على الإسهام بأرائهم حول قضايا الهجرة القسرية.

رسم الانضمام لأصدقاء المركز (عنه جبرسي)
الفرع عضوية مشتركة*
للطلبة/غير العاملين ١٠
للناشئين ٧٥
* مدة الحياة ٥٠٠
عضوية مشتركة تعني اشتراكاً لشخصين
لهما عنوان بريدي واحد.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بشارون
إليس على عنوان البريد الإلكتروني:
rsc@qeh.ox.ac.uk

الأزمة الأفغانية: ردود الأفعال الإنسانية

في الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، عقد مركز دراسات اللاجئين مائدة مستديرة طارئة لإثارة الفرصة لأكثر من ٦٠ خبيراً في الهجرة القسرية والمساعدات الإنسانية وشؤون أفغانستان لمناقشة أسباب الأزمة الإنسانية في المنطقة ونتائجها. وكان هذا الحوار البناء لتبادل الخبرات والمعارف يهدف إلى إثارة القضايا الهامة والمجالات التي

اشترك!

واحصل على الطبعة العربية أو الإسبانية من نشرة الهجرة القسرية مجاناً
الرجاء ملء الاستمارة أدناه وإرسالها إلينا، أو استخدام الاستمارة الإلكترونية في موقع الإنترنت:

www.fmreview.org
www.hijra.org.uk

أرغب في الحصول على:

(إرجاء وضع علامة في الخانة المناسبة)

☐ الطبعة العربية ☐ الطبعة الإسبانية

تغطي الاشتراكات سنة كاملة.
النشران العربية والإسبانية: مجاناً.

بيانات المشترك:

الاسم:

اللقب:

الوظيفة:

الإدارة التابع لها:

العنوان:

المدينة:

البلد:

الهاتف:

البريد الإلكتروني:

موقع الإنترنت:

الرمز البريدي:

الفاكس:

نحن حريصون على زيادة عدد قرائنا؛ الرجاء أن تطلع أصدقاءك وزملاءك

على نسختك وتحثهم على الاشتراك في «نشرة الهجرة القسرية» أو

المساهمة بمقالاتهم فيها.

An English edition of Forced Migration Review is also available.
If you would like to receive it please tick this box. ☐

Forced Migration Review is free to readers in the Middle East, Asia, Africa and Latin America and for refugees worldwide.

If you live elsewhere, an individual annual subscription costs \$26 and an institutional subscription \$43.

To subscribe please visit our website at:
www.fmreview.org/3subEnglish.htm

الرجاء إرسال الاستمارة إلى:

FMR Subscriptions, RSC, Queen Elizabeth House,
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK

الهاتف: +44 (0)1865 280700

الفاكس: +44 (0)1865 270721

البريد الإلكتروني: fmr@qeh.ox.ac.uk

أخبار المؤتمرات

الندوة الدولية حول إعادة التوطين
والتمتية الاجتماعية
١٢-١٦ مايو / أيار ٢٠٠٢، جامعة جوهاني في
ناتجنج - الصين

يركز هذا المؤتمر على سياسات إعادة التوطين في مجال التطرية والتطبيق، ودخل إعادة التوطين واستعادة سبل كسب الرزق، واقتصاديات إعادة التوطين، والتحليل والتقييم والرصد الاجتماعي لإعادة التوطين. وسوف يتم تنظيم زيارات دراسية لمشروع سد الخوانق الثلاثة في زياولانغدي للمشاركةين بعد انتهاء الندوة. وقد تمت دعوة ٢٠ - ٣٠ مشاركاً من البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وهولندا والهند وتركيا والبرازيل ومصر، بالإضافة إلى حوالي ٤٠ من كبار المسؤولين والخبراء والكتاب من الصين.

ينظم الدورة المركز القومي لبحوث إعادة التوطين.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع:
www.chinarettlement.com

أو الاتصال بالعنوان التالي:

Professor SHI Guoqing, National
Research Centre for Resettlement,
Hohai University, Nanjing, PR China.

البريد الإلكتروني:

shiguqing@hotmail.com

هل يمكنك التبرع لهذه المجلة؟

منذ ظهور «نشرة الهجرة القسرية» استطعنا بفضل سخاء مؤسسة فورد - مكتب القاهرة أن ننشرها مجاناً؛ غير أننا اليوم ننظر في السبل التي تكفل للطبعة العربية من «نشرة الهجرة القسرية» استقراراً مالياً على المدى الطويل، وإذا فإننا نعتزم إنشاء صندوق للتبرعات بهدف توفير دخل مضمون لتغطية تكاليف نشر المجلة. فإذا كان بمقدورك المساهمة بأي تبرعات لهذا الصندوق، أيأ كان حجمها، فسوف تكون لكم في غاية الامتنان.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بنا بالبريد الإلكتروني:
fmr@qeh.ox.ac.uk أو إرسال خطاباتكم إلى رهام أبو ديب على العنوان التالي:

Riham Abu-Deeb,
Nashrat al Hijra al Qasriyya,
Refugee Studies Centre,
Queen Elizabeth House,
21 St Giles, Oxford OX1 3LA,
United Kingdom.
رقم الفاكس: 1865 270721 (44)

بناء مستقبل أفضل: كبار السن في الصرب

يظم: بو بريستي بالاشتراك مع بول هينشليف
وناديا ساليك، المنظمة الدولية لمساعدة كبار
السن، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، ص ٢٢
صفحة - مجاًناً، بالإنجليزية والصربية.

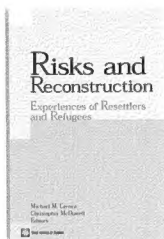
كان للصراع الذي اندلع في فترة ١٩٩١-١٩٩٥ في أعقاب تملك يوغوسلافيا السابقة، وما ترتب عليه من إعادة رسم الحدود الدولية، آثار واسعة التعلق على كبار السن الصربيين. فكثر ممن فروا من بيوتهم في اليوسنة والهرسك وكرواتيا، أو ممن نزحوا داخل البلاد بسبب الصراع في كوسوفا عام ١٩٩٩. ما زالوا يعيشون في مراكز التجمع في جمهورية الصرب، أو في أماكن مستأجرة لا يكادون يقدرون على تكلفتها. ويلقي هذا التقرير الضوء على وضع كبار السن الصربيين كمواطنين ولاجئين ونازحين، ويقدم مقترحات عملية لاتخاذ إجراءات لتحسين فرص سلامتهم وأحوال معيشتهم في المستقبل. كما يقدم لمحة سريعة للقضايا الأساسية بهدف (١) تحديد الطرق العملية لتلبية احتياجات كبار السن في المجتمع وأماكن المخيمات، (ب) والتعبير عن آراء بعض كبار السن الصربيين والمنظمات التي تعمل لصالحهم، (ج) واستكشاف مدى إسهام كبار السن الصربيين في حياة عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية والمجتمع على اتساعه.

يرجى الاتصال بالمفوض التالي:
PO Box 32832, London N1 9ZN, UK
HelpAge International,
تليفون: +44 (0)20 7278 7778
فاكس: +44 (0)20 7713 7993
البريد الإلكتروني: hair@helpage.org
موقع الإنترنت: www.helpage.org

إصدارات البنك الدولي (المشار إليها في ص ١٥)

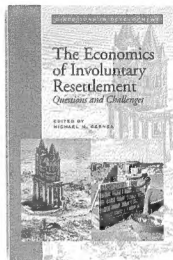
المخاطر وإعادة البناء: تجارب المعاد توطئهم واللاجئين

تحرير: مايكل كيرنيا وكريستوفر ماكوييل.
البنك الدولي، واشنطن، أبريل/نيسان ٢٠٠٠.
٥٠٤ صفحة. رقم الإيداع الدولي: ISBN 0 8213 4444 7
السعر: ٢٥ دولاراً أمريكياً (مع إمكانية التخفيض - انظر أدناه)



اقتصاديات إعادة التوطين غير الطوعية: تساؤلات وتحديات

تحرير: مايكل كيرنيا، البنك الدولي، واشنطن.
مارس/آذار ١٩٩٩، ٢٧٢ صفحة. رقم الإيداع
الدولي: X 08213 3798 ISBN. السعر: ٢٠
دولاراً أمريكياً (مع إمكانية التخفيض - انظر
أدناه).



السعر المخفض، يحصل القراء الذين تقع عناوين الشحن إليهم في دول نامية على تخفيض قدره ٧٥٪، أما من تقع عناوينهم في دول متوسطة الدخل فيحصلون على تخفيض قدره ٢٥٪. وعند طلب الشراء عن طريق الإنترنت يحسب هذا التخفيض تلقائياً حسب عنوان الشحن. لطلب شراء نسخة يرجى الاتصال بأحد العناوين الآتية:
عن طريق الإنترنت: www.worldbank.org/publications
بالبريد الإلكتروني: books@worldbank.org هاتفياً: +1 800 645 7247 أو بالفاكس: +1 703 661 1501
The World Bank, PO Box 960, Herndon, VA 20172-0960, USA
بالبريد:

اللجوء Refuge

دورية كندية عن اللاجئين

«اللجوء» دورية فصلية متعددة التخصصات يصدرها مركز دراسات اللاجئين بجامعة يورك، وتهدف إلى إتاحة الفرصة للمناقشة والتأمل النقدي في قضايا اللاجئين والهجرة القسرية.

المقالات التي ظهرت حديثاً في دورية «اللجوء»

الدولة المُحصنة، والمهريون المخائفون للناون، والنساء الممكن ترحيلهن/استيرادهن

سونيره ثويالي

التشاور الدولي لمقوضية شؤون اللاجئين

جويد كويمين

اللاجئون والحقوق وأمن الإنسان

كولين هارفي

الاشتراكات:

في كندا: ٧٥ دولاراً كندياً للمؤسسات، و٦٠ دولاراً كندياً للأفراد
خارج كندا: ٧٥ دولاراً كندياً للمؤسسات، و٦٠ دولاراً كندياً للأفراد

يرجى الاتصال بالمفوض التالي:

EDITOR IN CHIEF, SHARRYN J. AIKEN • CENTRE FOR REFUGEE STUDIES • YORK UNIVERSITY • 322 YORK LANE

4700 KEELE STREET • NORTH YORK, ONTARIO • M3J 1P3 • CANADA

EMAIL: REFUGE@YORKU.CA • TEL: +416 736-5663 • FAX: +416 736-5637 • WEBSITE: WWW.YORKU.CA/CRS/REFUGE.HTM

المهم الآن هو طبيعة ديمقراطيتنا في حد ذاتها. من الذي يملك هذه الأرض، ومن الذي يملك أنهارها وغاباتها وثروتها السمكية؟ هذه تساؤلات عسيرة، تأتي الردود عليها بصوت واحد من جانب كل مؤسسة تحت إمرة الدولة - سواء الجيش أو الشرطة أو السلطة التنفيذية أو القضاء. وليست هذه الإجابة مجرد رد على التساؤلات، ولكنها ردود قاطعة بصورة قاسية ومريرة. ...
إن قيمة السدود الضخمة بالنسبة لتنمية الأمة تعادل قيمة القنابل النووية لترسانتها العسكرية. فكلاهما سلاح من أسلحة الدمار الشامل.

نقلاً عن The Greater Common Good «المصلحة العليا العامة»، بقلم أرونداتي روي

اقفال وصلها المتظاهرون بعضها ببعض في إطار حملة احتجاج على بناء
سد الخوانق الثلاثة Three Gorges في الصين.